استشرافُ مُستقبلِ الأمنِ الأسريِّ والمجتمعيِّ

رؤيةٌ استراتيجيّةٌ لإمارةِ الشارِقة

دراسة برلمانية

إعداد
إحسان مصبح السويدي
مستشار اجتماعي في الأمانة العامة
للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

2025

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا
الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا)

صدق الله العظيم

صاحب السمو الشيخ الدكتور

سلطان بن محمد القاسمي

عضو المجلس الأعلى - حاكم إمارة الشارقة

حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد - نائب حاكم الشارقة

حفظه الله ورعاه

أهـــداء

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى

صاحب السمو الشيخ الدكتور

سلطان بن محمد القاسمي

حفظه الله

لما يقدّمه سموّه من دعمٍ متواصلٍ ورعايةٍ كريمةٍ

للإسهامات العلمية والثقافية في إمارة الشارقة،

والتي تُشكّل مصدر إلهامٍ ودافعٍ مستمرٍّ نحو التميّز والمعرفة.

معدة البحث

إحسان مصبح السويدي

مستشار اجتماعي

المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة

تقديم

إنَّ ما يشهدُه العالمُ اليومَ من تغيّراتٍ على مستوى الأدواتِ والوسائلِ وعلى مستوى الأفكارِ والمعتقداتِ يُظهرُ حجمَ ما يواجهُ مؤسّسةَ الأسرةِ داخلَ المجتمعِ من تحدياتٍ، ليسَ على مستوى الوظائفِ فحسب بل حتى على مستوى الشكلِ والمضمونِ وأحيانًا الوجودِ والكيانِ، وهنا يمكنُ لنا أن نؤكدَ على خطورةِ ما تتعرّضُ لهُ الأسرةُ في المجتمعاتِ كلّها ومنها مجتمعنا بإمارةِ الشارقةِ التي تشكّلُ فيها الأسرةُ نقطةَ التماسكِ الأكثرَ تميزًا في بنيتها الاجتماعيةِ، مقارنةً بغيرها من المجتمعاتِ الأخرى.

وذلك استلزمَ منا ضرورةَ التعرفِ على واقعِ الأمنِ الأسريّ، وما يشكلهُ هذا الواقعُ من تأثيراتٍ على البنيةِ الاجتماعيةِ لمجتمعِ الشارقةِ؛ لإبرازِ طبيعةِ التغيراتِ المعاصرةِ والمستقبليةِ بنظرةٍ استشرافيةٍ، والتي تؤثرُ على الأسرةِ في إمارةِ الشارقةِ سلبيًّا أو إيجابيًّا.

ومن واقعِ مسؤوليةِ المجلسِ فقد اطّلعَ بالدورِ المطلوبِ وقامَ بتسليطِ الضوءِ بشكلٍ يسمحُ لمتخذي القرارِ والمسؤولينَ المنوطِ بهم متابعةَ الأمنِ الأسريّ، والتعرفَ على أدوارِ المؤسساتِ المختصةِ وأجهزةِ الأمنِ في تعزيزِ الأمنِ الأسريّ ومعرفة التحدياتِ التي تواجهها، في شكلِ اقتراحِ سياساتٍ للعملِ وفقَ رؤيةٍ شاملةٍ وكلًّا فيما يخصهُ وفقَ تقسيمِ الأدوارِ.

ميره خليفة عبدالله المقرب السويدي

أمين عام المجلس الاستشاريّ
لإمارة الشّارقة

من الأقوالِ المأثورة

"عندما تُكرَّمُ الأسرةُ، تُكرَّمُ الأمّةُ كلُّها"

كلماتُ الشّيخِ

زايد بن سلطان آل نهيان

رحمه الله

مسلسل	الفصل	المحتوي	رقم الصفحة
1		مُستخلصٌ باللّغةِ العربيّة	1
2		مُستخلَصٌ باللّغةِ الإنجليزيّة	2
3	الفصلُ الأوّل:	الإطارُ العامُّ للدّراسة	5
4	الفصلُ الثّاني:	الإطارُ النّظريُّ وأدبياتُ الدّراسةِ والدّراسات السّابقة	15
5	الفصلُ الثالث:	كلاسيكيّاتُ الأمنِ الأسريّ	37
6	المبحَثُ الأوّل:	مقوّماتُ الأمنِ الأسريّ وعناصرُ الأمنِ الاجتماعيّ	40
7	المبحَثُ الثّاني:	أدوارُ مؤسّساتِ التنشئةِ في الحفاظِ علي الأمنِ الأسريّ	46
8	المبحَثُ الثّالث:	عواملُ تفكيكِ التماسُكِ الأسريّ	53
9	الفصلُ الرابع:	العواملُ الداعمةُ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ لإمارةِ الشّارقة	61
10	المبحَثُ الأوّل:	خصائصُ الأسر في إمارةِ الشّارقةِ وعلاقتها بالأمنِ والاستقرارِ الأسريّ	64
11	المبحَثُ الثّاني:	دورُ برامجِ حكومةِ الشّارقة ومؤسّساتها في ضمانِ الاستقرارِ الأسريّ	68
12	المبحَثُ الثّالث:	فاعليّةُ تطبيقِ القوانينِ والتّشريعاتِ التي تعملُ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في إمارةِ الشّارقة	75
13	الفصلُ الخامس:	إشكاليّاتُ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ الاستشرافية	103
14	المبحَثُ الأوّل:	إشكاليّةُ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارُ المتوقّعة	106
15	المبحَثُ الثّاني:	إشكاليّةُ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمة	117
16	المبحَثُ الثّالث:	إشكاليّةُ تصاعدِ أزمةِ تغيُّرِ المناخ	122
17	المبحَثُ الرّابع:	إشكاليّةُ التقنيةِ الرقميّةِ والأمنِ الأسريّ	126
18	المبحَثُ الخامس:	السّيناريو الأساسيّ - مستقبلُ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في الشّارقة	135
19	الفصلُ السّادس:	اقتراحُ السّياساتِ المناسبةِ للتعاملِ مع المتغيّراتِ المستحدَثةِ للحفاظ على الأمن الأسري في الشارقة	141
20	الفصلُ السّابعُ:	النتائجُ والردُّ على التساؤلات	165
21		التوصيات	172
22		الخاتمة	173
23		المراجع	175

فهرسُ الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنةٌ بين الإشكاليّاتِ الكلاسيكيّةِ والإشكاليّاتِ الاستشرافيّة	25
2	العلاقةُ بين الأمنِ الأسريّ والأمنِ الاجتماعيّ	45
3	تطوّرُ المنازعاتِ المعروضةِ على لجانِ التوجيهِ الأسريّ بالمحاكمِ الاتّحاديّةِ خلالَ عشر سنوات 2013-2023 لإمارةِ الشارقةِ موزّع على المناطق	78
4	تطوّرُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدّ المرأة	82
5	تطوّرُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدّ الأطفال	87
6	تطوّرُ عددِ الجرائمِ الإلكترونيّة (مواطنين/وافدين)	96
7	عددُ الجرائمِ الإلكترونيّة (توزيعٌ نسبيّ)	95
8	تطوّرُ عددِ جرائمِ الحرقِ العمد	99

فهرسُ الأشكال

رقم الشّكل	عنوانُ الشّكل	رقم الصفحة
1	استشرافُ إشكالياتِ الأمنِ الأسريّ	25
2	استشرافُ مستقبلِ الحالةِ الأمنيةِ لإمارةِ الشّارقة 2030	72
3	عددُ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأة	82
4	عددُ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفال	87
5	عددُ الجرائمِ الإلكترونيّة (توزيعٌ نسبيّ)	95
6	عدد جرائم الحرق العمد	99
7	آليّاتُ الحفاظِ على استقرارِ الأمنِ الأسريّ	144

استشرافُ مستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ (رؤيةٌ استراتيجيّةٌ لإمارةِ الشّارقة)

المستخلَص

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى استشرافِ مستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ، في ظلّ التحولاتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ والتكنولوجيةِ المتسارعةِ، وذلكَ من خلالِ تحليلِ التحدياتِ والإشكالياتِ المتوقّعةِ التي قد تؤثّرُ على الأسرةِ، واقتراحِ سياساتٍ استراتيجيةٍ استباقيةٍ للحفاظِ على تماسُكها واستقرارها. وقد اعتمدتِ الدراسةُ على منهجٍ استشرافيّ تحليليّ، بالاستفادةِ من أدواتِ تحليلِ الاتجاهاتِ ورسمِ السيناريوهاتِ المستقبليةِ، إلى جانبِ مراجعةِ الأدبياتِ السابقةِ وتحليلِ الواقعِ المحليّ في الشارقةِ، من خلالِ تسليطِ الضوءِ على قضايا مثل: العنفِ الأسريّ، والطلاقِ، والعولمةِ، وتغيرِ المناخِ، والتحولِ الرقميّ، والأوبئةِ. وقد شملتِ الدراسةُ محاورَ رئيسة عدّة، منها مقوماتُ الأمنِ الأسريّ، وأدوارُ مؤسساتِ التنشئةِ، والتحدياتُ المستقبليةُ، والسياساتُ الوقائيةُ، والتكاملُ المؤسسيُّ. كما قدمتْ رؤيةً استراتيجيةً من خلالِ مجموعةٍ من السياساتِ المتكاملةِ (اقتصاديةٍ، اجتماعيةٍ، ثقافيةٍ، صحيةٍ، إعلاميةٍ...)، تهدفُ إلى تعزيزِ الاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ، ورفعِ مرونةِ الأسرةِ وقدرتها على التكيفِ مع المتغيراتِ. وتشيرُ النتائجُ إلى أنَّ مستقبلَ الأمنِ الأسريّ في الشارقةِ يمكنُ أن يكونَ واعدًا، إذا ما تمَّ استثمارُ التوجهاتِ الحاليةِ في التخطيطِ الاستباقيّ، وتكاملِ الأدوارِ المؤسسيةِ، والارتقاءِ بمستوى الوعيِ المجتمعيّ. وقد تمَّ الردُّ على تساؤلاتِ الدراسةِ:

- ما واقعُ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ حاليًّا؟
- ما أبرزُ الاشكاليّاتِ المستقبليةِ التي قد تؤثرُ على استقرارِ الأسرةِ والمجتمعِ في إمارةِ الشارقةِ؟
- كيفَ يمكنُ توظيفُ الدراساتِ الاستشرافيةِ في دعمِ صُنّاعِ القرارِ لوضعِ سياساتٍ أسريةٍ فعّالةٍ في إمارةِ الشارقةِ؟
- ما السيناريوهاتُ المحتملةُ لمستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ؟
- ما الرؤيةُ الاستراتيجيةُ المقترحةُ لتعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ؟

وقد خلُصتِ الدراسةُ إلى أهميةِ الاستثمارِ في الاستشرافِ الاجتماعيّ والأسريّ، ودعتْ إلى تعزيزِ الشراكةِ بينَ الأسرةِ والمؤسساتِ الحكوميةِ والمجتمعِ المدنيّ، لضمانِ أمنٍ أسريّ مستدامٍ ومتوازنٍ في ظلّ عالمٍ متغيرٍ.

الكلماتُ المفتاحيّة:

الأمنُ الأسريّ – الاستشرافُ الاجتماعيّ – العولمة – التماسُكُ الأُسَريّ – إمارةُ الشّارقة – السّياسات الاجتماعيّة – تغيُّرُ المناخ – التحوّلُ الرّقميّ.

Foresight of the Future of Family and Societal Security in the Emirate of Sharjah
A Strategic Proactive Vision

This study aims to **explore and anticipate the future of family and societal security in the Emirate of Sharjah**, in light of the accelerating economic, social, cultural, and technological transformations. The research seeks to identify potential challenges that may impact the family structure and to propose proactive strategic policies that ensure family cohesion and societal stability.

The study adopts a **foresight-based analytical approach**, utilizing tools such as trend analysis and scenario planning, alongside a comprehensive review of literature and local context analysis. Key themes addressed include: **domestic violence, divorce, globalization, climate change, digital transformation, and pandemics**.

The study is structured around several core axes: **family security components, the role of socialization institutions, future challenges, preventive policies, and institutional collaboration**. It presents a strategic vision supported by a set of **integrated policies** (economic, social, cultural, health, and media), aiming to strengthen family resilience and adaptability in the face of future uncertainties.

The results indicate that the future of family security in Sharjah could be promising if current trends in proactive planning, integration of institutional roles, and raising community awareness are leveraged. The study's questions were answered: What is the current reality of family and community security in the Emirate of Sharjah? What are the most prominent future issues that may affect family and community stability in the Emirate of Sharjah? How can future studies be employed to support decision-makers in developing effective family policies in the Emirate of Sharjah? What are the potential scenarios for the future of family and community security in Sharjah? What is the proposed strategic vision for enhancing family and community security in the Emirate of Sharjah?

The findings highlight the urgent need for **investing in social and family foresight** and emphasize the importance of strengthening partnerships between families, government institutions, and civil society to maintain sustainable and balanced family security.

Keywords:

Family security – Social foresight – Globalization – Family cohesion – Sharjah – Social policy – Climate change – Digital transformation

تذكَّرْ دائمًا أنّه

"في زمنِ التغّيُّراتِ المتسارِعة،

تصبحُ الأسرةُ الذّكيّةُ هي تلكَ التي تجمعُ بين

الأصالةِ والاستشرافِ"

Always Remember that

"In an era of rapid change,
a truly smart family is the one that combines
authenticity with foresight."

الفصل الأول

الإطارُ العامّ للدّراسة

مقدمة

تمثلُ الأسرةُ وحدةَ بناءِ المجتمعِ، واللبنةَ الأولى في صرحِ بنائهِ، وبقدرِ تماسكِ الأسرةِ وترابطها تكونُ قوةُ المجتمعِ، ولا يتأتى ذلكَ إلّا من خلالِ استشعارِ المجتمعِ دورهُ في التربيةِ والتوجيهِ والمراقبةِ، وتلكَ المسؤوليةُ موزعةٌ على مؤسساتِ التنشئةِ الاجتماعيةِ كالبيتِ، والمدرسةِ، ودورِ العبادةِ ووسائلِ الإعلامِ، لكنَّ دورَ الأسرةِ هو الأبرزُ والأكبرُ، لكونها الحاضنةَ الأولى في النشءِ والأكثرَ تأثيرًا منذُ السنواتِ الأولى في حياتهِ. وقد تضاعفتْ مسؤوليةُ الأسرةِ للمتغيراتِ أكثرَ من أيِّ وقتٍ مضى من وجهةِ النظرِ الاجتماعيةِ والمؤثراتِ التي فرضتها العولمةُ بجوانبها المتعددةِ على الأطفالِ.

تشيرُ الدراساتُ الأسريةُ إلى أنَّ اجتماعَ أعضاءِ الأسرةِ في مكانٍ واحدٍ لا يحققُ بالضرورةِ أمنهم الأسريَّ ما لم يرافقْ ذاكَ الاجتماعَ الماديَّ نظيرهُ القيميُّ الذي تتفوقُ فيهِ علاقاتُ العطاءِ والمسؤوليةِ على الأخذِ أو الاستلابِ، فالأسرةُ هي المحضنُ الرئيسُ الذي تنمو فيهِ أخلاقياتُ السعادةِ والحياةِ الطيبةِ، وتتمُّ فيها التنشئةُ السويةُ لأعضائها، وتتحققُ صحتهم النفسيةُ وأفكارهم المستقبليةُ وأمنهم واستقرارهم، ما يؤهلهم للعمارةِ والاستخلافِ، وبالقدرِ الذي يتحققُ ذاكَ المطلوبُ في الأسرةِ يتماسكُ المجتمعُ وترقى علاقاتهُ.

وتتكاتفُ جهوده ليكونَ بيئةً متكاملةً في شيوعِ الأمنِ والحفاظِ عليهِ. ويتصدرُ الأمنُ أولى الحاجاتِ النفسيةِ للإنسانِ في علاقاتهِ العامةِ ناهيكَ عن علاقاتهِ الأسريةِ، فهو ضرورةٌ يتطلعُ إليها بنو البشرِ بغضِّ النظرِ عن اختلافاتهم العرقيةِ أو القيميةِ أو الدينيةِ أو حتى الفسيولوجيةِ، وبالتحليلِ لدلالاتِ الأمنِ فإنهُ ثمرةُ الجمعِ بينَ الفضيلةِ في السلوكِ وحسنِ الاجتماعِ معَ الآخرينَ ضمنَ معاييرِ المنهجِ الربانيِّ.

ولقد صارتْ كثيرٌ من الأسرِ العربيةِ – بشكلٍ أو بآخرَ – تعاني من غيابِ سلطةِ الأبِ، أو ضعفها في بعضِ الأحيانِ، وانشغالِ الأمِّ في كثيرٍ من الأحيانِ عن القيامِ بدورها في التربيةِ والمتابعةِ، والأوضاعِ الاقتصاديةِ الصعبةِ التي تعيشها بعضُ الأسرِ، مما أثرَ في قيامِ الأسرةِ بدورها الرقابيِّ والتوجيهيِّ، وأدى إلى التقصيرِ في جانبِ المسؤوليةِ الأسريةِ، وزادتْ معهُ معدلاتُ الطلاقِ بأرقامٍ غيرِ مسبوقةٍ، وانتشرَ التفككُ الأسريُّ، وانتشرتِ البطالةُ بينَ الشبابِ[1].

1 - اللجنة العلمية بمجمع البحوث الإسلامية (2019). المسئولية الأسرية بين الواقع والمأمول. القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية.

والدراساتُ الاستشرافيةُ تهدفُ إلى تحليلِ الاتجاهاتِ والتحدياتِ المستقبليةِ التي قد تؤثرُ على استقرارِ الأسرِ وأمنِها، بهدفِ تطويرِ سياساتٍ واستراتيجياتٍ لضمانِ مجتمعٍ متماسكٍ ومستدامٍ. وتعتمدُ هذهِ الدراساتُ على تحليلِ البياناتِ، واستشرافِ السيناريوهاتِ، ودراسةِ التأثيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ على الأسرِ.

وفي ظلِّ التحولاتِ المتسارعةِ التي يشهدها العالمُ اليومَ على المستوياتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ، برزتِ الحاجةُ إلى تعزيزِ منظومةِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ كأحدِ الركائزِ الأساسيةِ لتحقيقِ الاستقرارِ والتنميةِ المستدامةِ. وإدراكًا لأهميةِ التخطيطِ الاستباقيّ، تأتي هذهِ الدراسةُ تحتَ عنوانِ "استشرافُ مستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ: رؤيةٌ استراتيجيّةٌ لإمارةِ الشارقةِ"، لتكونَ إطارًا علميًّا وتحليليًّا يدعمُ صُنّاعَ القرارِ في وضعِ سياساتٍ اجتماعيةٍ متقدمةٍ تواكبُ تحدياتِ الحاضرِ وتستعدُّ لمتغيراتِ المستقبلِ.

وتسعى إمارةُ الشارقةِ، بقيادةٍ حكيمةٍ ورؤيةٍ تنمويةٍ طموحةٍ، إلى ترسيخِ مجتمعٍ آمنٍ ومتماسكٍ يتمتّعُ بجودةِ حياةٍ عاليةٍ، ومن هنا تنبعُ أهميةُ تبنّي منهجيةِ الاستشرافِ كأداةٍ فاعلةٍ في استباقِ التحدياتِ، وتحليلِ المؤشراتِ الاجتماعيةِ، واستحداثِ حلولٍ مبتكرةٍ تعزّزُ من دورِ الأسرةِ كمؤسسةٍ محوريةٍ في بناءِ مجتمعٍ آمنٍ ومستقرٍ.
لذلكَ تركزُ هذهِ الدراسةُ على تحليلِ الواقعِ الحاليّ للأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ، واستشرافِ السيناريوهاتِ المستقبليةِ المحتملةِ، معَ تقديمِ توصياتٍ استراتيجيةٍ وسياساتٍ مبنيةٍ على البياناتِ والرؤى العلميةِ، بما ينسجمُ معَ خططِ الإمارةِ التنمويةِ.

مشكلةُ الدّراسة

في ظلِّ التغيراتِ السريعةِ التي يشهدها العالمُ، تواجهُ الأسرةُ تحدياتٍ متعدّدةً تؤثرُ على استقرارها وأمنها الاجتماعيّ والاقتصاديّ. ومعَ تطورِ التكنولوجيا والعولمةِ والتحولاتِ الاقتصاديةِ، باتَ من الضروريّ دراسةُ هذهِ العواملِ بمنهجيةٍ استشرافيةٍ لضمانِ مستقبلٍ مستدامٍ للأُسرِ.

تواجهُ الأسرُ في الشارقةِ ودولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ تحدياتٍ متزايدةً بسببِ التحولاتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ، والتي قد تؤثرُ على استقرارها وأمنها على المدى الطويلِ؛ لذا، فإنَّ غيابَ استراتيجياتٍ استشرافيةٍ قد يؤدي إلى تفاقمِ مشكلاتٍ مثل ارتفاعِ معدلاتِ الطلاقِ، وضعفِ الروابطِ الأسريةِ، وتأثيرِ التكنولوجيا على القيمِ الأسريةِ، وازديادِ التحدياتِ الاقتصاديةِ. وهنا يمكنُ التّساؤل: كيفَ يمكنُ استخدامُ الدراساتِ الاستشرافيةِ لتحليلِ هذهِ التحدياتِ ووضعِ سياساتٍ وبرامجَ تدعمُ استقرارَ الأسرِ وأمنها في المستقبلِ لإمارةِ الشارقةِ؟

من أهم أبعادِ المشكلةِ البحثيةِ الآتي:

1. التغيّراتُ الاجتماعيةُ وتأثيرها على الأسرةِ: حيثُ ارتفاعُ معدلاتِ الطلاقِ وتأخرُ الزواجِ نتيجةَ الظروفِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، والتحولاتُ في الأدوارِ الأسريةِ وتأثيرُ مشاركةِ المرأةِ في سوقِ العملِ على استقرارِ الأسرةِ، إلى جانبِ تأثيرِ الهجرةِ والتنوعِ الثقافيّ على القيمِ الأسريةِ في الشارقةِ.
2. العواملُ الاقتصاديةُ وتأثيرها على الاستقرارِ الأسريّ: من حيثُ ارتفاعُ تكاليفِ المعيشةِ والإسكانِ وتأثيرها على قرارِ الزواجِ والإنجابِ، والتحدياتُ المرتبطةُ بالتوظيفِ وتأثيرها على الدخلِ الأسريّ والتوازنِ بينَ العملِ والحياةِ الأسريةِ، وتأثيرُ التغيراتِ الاقتصاديةِ العالميةِ على مستوى الأمنِ الأسريّ.
3. تأثيرُ التكنولوجيا والتحولاتُ الرقمية على الأسرِ: وذلك ناتجٌ عن انتشارِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ وتأثيرها على العلاقاتِ الزوجيةِ والأسريةِ، وتزايدُ إدمانِ الإنترنت والألعابِ الإلكترونيةِ وتأثيرهُ على الأطفالِ والمراهقينَ، وتحدياتُ الذكاءِ الاصطناعيّ والتعليمِ الرقميّ في التنشئةِ الأسريةِ.
4. التشريعاتُ والسّياساتُ الأسرية ومدى فعاليتها: ومدى كفاءةِ القوانينِ المتعلقةِ بالعنفِ الأسريّ وحمايةِ الأطفالِ وتنظيمِ العلاقاتِ الأسريةِ، وتأثيرُ برامجِ الدعمِ الحكوميّ على استقرارِ الأسرةِ، وأيضًا الحاجةُ إلى إصلاحاتٍ قانونيةٍ واستراتيجياتٍ جديدةٍ تتماشى معَ التغيّراتِ المجتمعيةِ.

أهميّةُ الدّراسة

تعدُّ الدراساتُ الاستشرافيةُ أداةً حيويةً لضمانِ استقرارِ الأُسرِ وأمنِها في ظلِّ التغيراتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والتكنولوجيةِ المتسارعةِ، فهي تساعدُ صُنّاعَ القرارِ في إمارةِ الشارقةِ على التنبّؤِ بالتحدّياتِ المحتملةِ ووضعِ سياساتٍ واستراتيجيّاتٍ استباقيّةٍ لحمايةِ الأسرةِ وتعزيزِ استقرارِها[2]، حيثُ ترجعُ أهميّتها إلى:

- **التنبُّؤِ بالتحدّياتِ المستقبليةِ واتّخاذِ التدابيرِ الوقائيةِ:** حيثُ تساعدُ الدراساتُ الاستشرافيةُ في توقّعِ المخاطرِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ التي قد تؤثرُ على استقرارِ الأسرةِ. كما تمكّنُ الحكوماتِ والمؤسساتِ في الشارقةِ من اتّخاذِ تدابيرَ استباقيةٍ لمنعِ الأزماتِ الأسريةِ مثلَ ارتفاعِ معدلاتِ الطلاقِ أو ضعفِ الروابطِ الأسريةِ، وكذلكَ تساعدُ على تحديدِ تأثيراتِ التكنولوجيا الحديثةِ على العلاقاتِ الأسريةِ وأساليبِ التربيةِ.
- **دعمِ السياساتِ والتشريعاتِ الأسريةِ:** حيثُ توفّرُ هذهِ الدراساتُ بياناتٍ وإحصائياتٍ دقيقةً يمكنُ استخدامها لتطويرِ سياساتٍ اجتماعيةٍ فعالةٍ، وتسهمُ في تحسينِ التشريعاتِ المتعلقةِ بالأسرةِ مثلَ قوانينِ الأحوالِ الشخصيةِ، والعنفِ الأسريّ، ورعايةِ الأطفالِ، كما تدعمُ تطويرَ برامجِ الحمايةِ الاجتماعيةِ والدعمِ الاقتصاديّ للأسرِ في الشارقةِ في ظلِّ التغيراتِ الاقتصاديةِ.
- **تعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ:** حيث تعملُ على استقرارِ الأسرةِ ما يؤدّي إلى استقرارِ المجتمعِ ككلٍّ، وبالتالي فإنَّ التنبّؤَ بالتّحدياتِ ومعالجتها يضمنُ بيئةً آمنةً ومتماسكةً. وتسهمُ هذهِ الدراساتُ في تعزيزِ قيمِ التماسكِ الاجتماعيّ، وتقليلِ معدلاتِ العنفِ الأسريّ والتفككِ العائليّ. كما تساعدُ في تصميمِ برامجِ التوعيةِ والإرشادِ الأسريّ لمساعدةِ الأسرِ في الشارقةِ على التكيفِ معَ المتغيراتِ.
- **تحقيقِ التوازنِ بينَ الحداثةِ والقيمِ الأسريةِ:** حيثُ تتيحُ هذهِ الدراساتُ فهمًا عميقًا لكيفيةِ تحقيقِ التوازنِ بينَ التطوراتِ التكنولوجيةِ والحفاظِ على القيمِ الأسريةِ. وتساعدُ في استشرافِ تأثيراتِ العولمةِ والرقمنةِ على أنماطِ الحياةِ الأسريةِ والعلاقاتِ الاجتماعيةِ في إمارةِ الشارقةِ. كما تقدمُ حلولًا مبتكرةً لدعمِ التربيةِ الأسريةِ الحديثةِ دونَ فقدانِ الهويةِ الثقافيةِ.
- **دعمِ التنميةِ المستدامةِ ورؤيةِ إمارةِ الشّارقةِ المستقبليةِ:** حيثُ ترتبطُ استدامةُ المجتمعاتِ باستقرارِ الأسرةِ، وبالتالي فإنَّ الدراساتِ الاستشرافيةَ تساعدُ في تصميمِ خططٍ تنمويةٍ طويلةِ المدى، كما تعزّزُ هذهِ الدراساتُ دورَ الأسرةِ في التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، من خلالِ تمكينِ المرأةِ والشبابِ وتطويرِ برامجِ دعمِ الأسرةِ.

2- وكالة الأنباء الإماراتية "وام": https://www.wam.ae/ar/details/1395302635410?utm_source=chatgpt.com

أهدافُ الدّراسة:

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى:

- تحليلِ واقعِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ، من حيثُ التحدياتِ والفرصِ.
- استشرافِ السيناريوهاتِ المستقبليةِ المتعلقةِ بالأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ للشارقةِ في ضوءِ المتغيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ.
- بناءِ تصوّرٍ استراتيجيّ متكاملٍ لتعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ يستندُ إلى الابتكارِ والوقايةِ.
- اقتراحِ سياساتٍ وتوصياتٍ عمليةٍ لصُنّاعِ القرارِ في حكومةِ الشارقةِ، تدعمُ استقرارَ الأسرةِ وتماسكَ المجتمعِ.
- تعزيزِ ثقافةِ الاستباقيةِ لدى الجهاتِ الحكوميةِ والمؤسساتِ المجتمعيةِ لدى إمارةِ الشارقةِ في التعاملِ معَ قضايا الأسرةِ والمجتمعِ.

تساؤلاتُ الدّراسة:

- ما واقعُ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ حاليًّا؟
- ما أبرزُ الإشكالياتِ المستقبليةِ التي قد تؤثّرُ على استقرارِ الأسرةِ والمجتمعِ في إمارةِ الشارقةِ؟
- كيفَ يمكنُ توظيفُ الدراساتِ الاستشرافيةِ في دعمِ صُنّاعِ القرارِ لوضعِ سياساتٍ أسريةٍ فعّالةٍ في إمارةِ الشارقةِ؟
- ما السيناريوهاتُ المحتملةُ لمستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ؟
- ما الرؤيةُ الاستراتيجيةُ المقترحةُ لتعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ؟

منهجُ الدّراسة

- ولتتمَّ الدراسةُ والوصولُ إلى النتائجِ المرجوةِ سيتمُّ الاعتمادُ على العديدِ من المناهجِ الآتيةِ:
- المنهجُ الوصفيُّ التحليليّ: وهو يهدفُ إلى تحليلِ الوضعِ الراهنِ للأسرِ من خلالِ دراسةِ المؤشراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ. وهو يعتمدُ على تحليلِ البياناتِ والإحصاءاتِ المتعلقةِ، والطلاقِ، والمستوى الاقتصاديّ، ومستوى التعليمِ. كما يساعدُ في فهمِ التحدياتِ الحاليةِ التي تواجهُ الأسرَ في الشارقةِ ودولةِ الإماراتِ.

- المنهجُ الاستشرافيُّ (Foresight Approach): لرسمِ ملامحِ المستقبلِ عبرَ تحليلِ الاتجاهاتِ والتحدياتِ الناشئةِ، وتوليدِ سيناريوهاتٍ بديلةٍ.

مراجعةُ الأدبياتِ والدّراسات السّابقة: للاطلاعِ على أفضلِ الممارساتِ العالميةِ والإقليميةِ في مجالِ الاستشرافِ الأسريِّ والمجتمعيِّ.

خطّةُ الدّراسة

الفصلُ الأولُ (الإطارُ العامُّ للدّراسةِ) وقد تناولَ المقدّمةَ، ومشكلةَ الدراسةِ، والأهميةَ والأهدافَ، والتساؤلاتِ، والمنهجيةَ، وخطّةَ الدراسةِ.

الفصلُ الثّاني (الإطارُ النظريُّ وأدبياتُ الدراسةِ والدراساتِ السابقةِ) تناولَ المفاهيمَ المحوريةَ مثلَ الأمنِ الأسريِّ، والاستقرار المجتمعيِّ، والاستشراف الاستراتيجيَّ، كما استعرضَ أبرزَ النظرياتِ التي تفسرُ العلاقةَ بينَ هذهِ المفاهيمِ، إلى جانبِ تحليلِ الدراساتِ السابقةِ.

الفصلُ الثالثُ (كلاسيكياتُ الأمنِ الأسريِّ) ويتناولُ مقوماتِ الأمنِ الأسريِّ وعناصرَ الأمنِ الاجتماعيِّ، وأدوارَ مؤسساتِ التنشئةِ في الحفاظِ على الأمنِ الأسريِّ، وعواملَ تفكيكِ التماسكِ الأسريِّ.

الفصلُ الرابعُ (العواملُ الداعمةُ للاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ لإمارةِ الشارقةِ) ويتناولُ خصائصَ الأسرِ في إمارةِ الشارقةِ وعلاقتها بالأمنِ والاستقرارِ الأسريِّ، ودورَ برامجِ حكومةِ الشارقةِ ومؤسساتها في ضمانِ الاستقرارِ الأسريِّ. وفاعليةَ تطبيقِ القوانينِ والتشريعاتِ التي تعملُ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ في إمارةِ الشارقةِ.

الفصلُ الخامسُ (إشكالياتُ الأمنِ الأسريِّ والمجتمعيِّ الاستشرافيةُ) ويتناولُ إشكاليةَ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارِ المتوقعةِ، وإشكاليةَ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ، وإشكاليةَ تصاعدِ أزمةِ تغيرِ المناخِ، وإشكاليةَ التقنيةِ الرقميةِ والأمنِ الأسريِّ، ومستقبلَ الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ في الشارقةِ.

الفصلُ السادسُ (اقتراحُ السياساتِ المناسبةِ للتعاملِ معَ المتغيراتِ المستحدثةِ للحفاظِ على الأمنِ الأسريّ) وتناولَ محاورَ عدّة (سياسات اقتصادية، وسياسات اجتماعية، وسياسات الحمايةِ الثقافيةِ، وسياسات الأمنِ الغذائيّ، وسياسات الأمنِ الصحيّ، وسياسات الحمايةِ من الجرائمِ المنظمةِ، وسياسات توعوية ودور وسائلِ الإعلامِ، وسياسات لفاعليةِ دورِ المؤسساتِ الاجتماعيةِ، ومرتكزات سياساتِ العملِ على فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ).

الفصلُ السابعُ (النتائجُ والردُّ على التساؤلاتِ): تمَّ رصدُ أهمِّ النتائجِ، وتمَّ فيها الردُّ على تساؤلاتِ الدراسةِ.

التّوصيات

الخاتمة

المراجع

التّعليقُ على الفصلِ الأوّل:

تضمّنَ هذا الفصلُ الإطارَ العامَّ للدراسةِ، حيثُ استُعرضتِ الخلفيةُ النظريةُ التي انطلقتْ منها فكرةُ البحثِ، كما تمَّ تحديدُ مشكلةِ الدراسةِ بشكلٍ دقيقٍ، وتوضيحُ أهدافها وتساؤلاتها، معَ بيانِ أهميةِ الدراسةِ من الناحيتينِ العلميةِ والتطبيقيةِ. كما شملَ الفصلُ المنهجيةَ المستخدمةَ، وتضمّنَ خطةً لمراحلِ سيرِ الدراسةِ، مما يوفرُ أساسًا متينًا لفهمِ مسارِ البحثِ وهيكلهِ العامّ.

الفصلُ الثّاني

الإطارُ النّظريّ وأدبيّاتُ الدّراسةِ والدّراساتِ السّابقة

مقدمة

يُعدُّ الإطارُ النظريُّ حجرَ الأساسِ الذي تُبنى عليهِ الدراساتُ العلميةُ، إذْ يُسهمُ في توضيحِ المفاهيمِ الأساسيةِ، وتحديدِ المتغيراتِ، وربطها بالسياقِ الذي تدورُ فيهِ الدراسةُ. وفي ظلِّ التغيراتِ المتسارعةِ التي يشهدها العالمُ، تبرزُ أهميةُ تناولِ مفهومي الأمنِ الأسريِّ والأمنِ المجتمعيِّ من منظورٍ استشرافيٍّ يُسهمُ في استباقِ التحدياتِ ووضعِ تصوّراتٍ استراتيجيةٍ تدعمُ استقرارَ الأسرةِ وتماسكَ المجتمعِ.

تسعى هذهِ الدراسةُ إلى استكشافِ مستقبلِ الأمنِ الأسريِّ والمجتمعيِّ في إمارةِ الشارقةِ، ولذا من الضروريِّ استعراضُ النظرياتِ ذاتِ الصلةِ، وتحليلِ الأدبياتِ السابقةِ التي تناولتِ الموضوعَ من زوايا مختلفةٍ، سواءٌ في السياقِ المحليِّ أم الإقليميِّ أم العالميِّ.

يُركّزُ هذا الفصلُ على تناولِ المفاهيمِ المحوريةِ مثلَ الأمنِ الأسريِّ، والاستقرارِ المجتمعيِّ، والاستشرافِ الاستراتيجيِّ، كما يستعرضُ أبرزَ النظرياتِ التي تفسرُ العلاقةَ بينَ هذهِ المفاهيمِ، إلى جانبِ تحليلِ الدراساتِ السابقةِ التي شكّلتْ أرضيةً معرفيةً يُبنى عليها هذا البحثُ، كالآتي:

الأُسرةُ:

تعدُّ الأسرةُ أحدَ الأنظمةِ الاجتماعيةِ التي تمثلُ النواةَ للمجتمعِ ومصدرَ الأخلاقِ، وهي ضروريةٌ لبناءِ الإنسانِ، فالطفلُ في مراحلهِ الأولى من حياتهِ يعكسُ صفاتِ والديهِ من خبراتٍ حركيًّا ولغويًّا وحتى عاطفيًّا سواءٌ كانتْ حسنةً أم سيئةً، إيجابيةً أم سلبيةً، ويؤمنُ الإنسانُ بأنَّ الأسرةَ هي الوحدةُ الأولى في المجتمعِ، وأولُ مجتمعٍ يتصلُ بهِ الطفلُ بعدَ ولادتهِ ويتفاعلُ معه ويَكتسبُ عن طريقِ أساسياتِ لغتهِ وقيمهِ ومعاييرِ سلوكهِ وعاداتهِ واتجاهاتهِ وكثيرًا من مقوماتِ شخصيتهِ، لأنها تكونُ محملةً بمجموعةٍ من السلوكاتِ والمعتقداتِ والعادات، ومعايير ثقافيةٍ واجتماعيةٍ تكونُ غالبيتها سائدةً في المجتمعِ، وبهذهِ المقوماتِ ينشئُ الطفلُ شخصيتهُ الفرديةَ.

تعدُّ الأسرةُ من أكثرِ المؤسساتِ الاجتماعيةِ تأثيرًا في حياةِ الأفرادِ والجماعاتِ، فهي التي تقومُ بمراقبةِ أفرادها وتضبطُ تصرفاتهم وسلوكاتهم، ومن خلالها يتعلمُ الأفرادُ مبادئَ السلوكِ وكيفيةَ التعاملِ معَ الآخرينَ، وإكسابهم القيمَ والعاداتِ والمعاييرِ السلوكيةِ، وتقومُ بتأهيلِ أفرادها ليصبحوا ذوي مواهبَ وطاقاتٍ خلّاقةٍ في المجتمعِ[1].

1- دوام، أميرة، وحورية، شريف (2014). أساليب المعاملة الوالدية كما تدركها الأمهات وعلاقتها بالأمن النفسي للأبناء. مجلة العلوم التربوية، جامعة الإسكندرية، 59 (1)، ص 47-50.

فالأسرةُ ليستْ مسؤولةً عن تأمينِ الحاجاتِ الفسيولوجيةِ فحسبُ، إنما يقعُ على عاتقها تأمينُ الحاجاتِ النفسيةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ والاقتصاديةِ من خلالِ التواصلِ الإنسانيّ معَ أفرادِ الأسرةِ، وليسَ من خلالِ الشتمِ والتحقيرِ والإهمالِ والعزلةِ، مما يتسببُ في العديدِ من المشكلاتِ[1].

الأمنُ الأسريّ:

الأمنُ الأسريُّ كمصطلحٍ يقصدُ بهِ توفيرُ الأمنِ بكلِّ معانيهِ وأبعادهِ، بمعنى حمايةِ الأسرةِ من أيّ اعتداءٍ على حياةِ أفرادها وممتلكاتها من أيّ أخطارٍ تهددها، وأنْ يشعرَ أفرادُ الأسرةِ بالاطمئنانِ، فيكونَ لهم دورٌ ومكانةٌ في المجتمعِ. يقومُ الأمنُ الأسريُّ على جانبينِ هما: الأمنُ الداخليُّ المتمثلُ في البيئةِ الداخليةِ للأسرةِ، والأمنُ الخارجيُّ المتمثلُ في البيئةِ الخارجيةِ المحيطةِ بالأسرةِ، وأمنُ الأسرةِ لا يتحققُ إلا من خلالِ المحافظةِ على حياةِ أفرادِ الأسرةِ وممتلكاتها، والأمنُ الأسريُّ هو جزءٌ من الأمنِ الاجتماعيّ ويؤثرُ ويتأثرُ بهِ بشكلٍ عامٍّ، أو بفروعهِ بشكلٍ خاصٍّ، لا سيما في أفرعهِ كالأمنِ الاقتصاديّ، والأمنِ الصحيّ، والأمنِ السياسيّ، والأمنِ الثقافيّ... إلخ. ويعتمدُ تحقيقُ الأمنِ الأسريّ على توافرِ مجموعةٍ من المقوماتِ الماديةِ والمعنويةِ التي تحافظُ على الأمنِ الأسريّ واستمرارهِ، وعدمِ تعرضهِ لأيّ خللٍ داخليٍّ أو خارجيٍّ.

إنَّ الحاجةَ إلى الأمنِ الأسريّ لدى الأفرادِ والجماعاتِ مطلبٌ أساسيٌّ لتحقيقِ السلمِ والاستقرارِ الاجتماعيّ من أجلِ التنميةِ، ونقصدُ بالأمنِ الاجتماعيّ اطمئنانَ الأسرةِ بأنْ تعيشَ في هدوءٍ وسكينةٍ وأمنٍ وسلامٍ وراحةِ البالِ لتوفر لها حياةً طيبةً.

أهمّيّةُ الأمنِ على مستوى الأسرة:

إنَّ للأمنِ الأسريّ أهميتهُ في الحفاظِ على الأسرةِ وأفرادها من التفكّكِ، لذا فإنَّ الأمنَ الأسريَّ ضرورةٌ اجتماعيةٌ فهو مسؤوليةٌ مشتركةٌ بينَ جميعِ أفرادِ الأسرةِ، كما أنَّ التفكّكَ الأسريَّ يؤدّي إلى اختلافِ الأدوارِ وصراعِ المراكزِ، وضعفِ الروابطِ، وفقدانِ الاحترامِ المتبادلِ، ويؤدّي التفكّكَ الأسريَّ إلى انهيارِ القيمِ السائدةِ في المجتمعِ، مما يعرضُ البنيانَ الأسريَّ إلى التفككِ والانهيارِ[2].

1- علاء الدين، جهاد، والعلي، تغريد (2014). الأداء الوظيفي الأسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق،المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 10 (1)، ص 65-88.

2- سعيد، محمد شاكر، والحرفش، خالد عبد العزيز (2010). مفاهيم أمنية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ص22.

وإنَّ تحقيقَ الأمنِ الأسريّ يقتضي وجودَ روابطَ صلبةٍ متينةٍ وعلاقاتٍ قويةٍ، تشكلها العلاقةُ الزوجيةُ باعتبارها العلاقةَ الأساسَ، وبينَ الأبوينِ والأبناءِ وهي العلاقةُ الناتجةُ عن الأولى، بالإضافةِ إلى كلِّ العلاقاتِ الأخرى التي تتفرعُ عنها، وهذا لا يتوفرُ في نظري إلّا إذا انضبطتْ بالضوابطِ الشرعيةِ والعلميةِ والأخلاقيةِ معَ مراعاةِ الأعرافِ والعاداتِ والتقاليدِ الموافقةِ للشرعِ، سواءٌ عندَ نشأتها أم سيرورتها، ومن ذلكَ ضابطُ الكفاءةِ بمعانيها الكليةِ والشموليةِ.

أهمّيّةُ الأمنِ على مستوى المجتمع:

للأمنِ الأسريّ أهميّتهُ الخاصّةُ، لأنهُ يمثّلُ المقوّمَ الأساسيَّ للأمنِ الاجتماعيّ، لذا فإنَّ الاهتمامَ بالأمنِ الأسريّ يبدأُ بالاهتمامِ بالأمنِ الاجتماعيّ للمجتمعِ ككلٍّ، وباستقرارِ الأمنِ الأسريّ يستقرُّ الأمنُ الاجتماعيُّ، لارتباطِ كلٍّ منهما بالآخرِ، والعكسُ صحيحٌ لأنَّ الأسرةَ هي الخليةُ أو النواةُ الأولى للمجتمعِ، لذلكَ فإنَّ الأمنَ الأسريَّ من مقوماتِ الأمنِ الاجتماعيّ.

وهنا يمكنُ التنبيهُ إلى أنَّ غيابَ الأمنِ الأسريّ مقدمةٌ لغيابِ الأمنِ المجتمعيّ، على اعتبارِ أنَّ الأسرةَ هي الوحدةُ الرئيسةُ والأساسيةُ المكونةُ لأيّ مجتمعٍ، فهي الرابطةُ التي تربطُ الرجلَ بالمرأةِ بعقدٍ شرعيٍّ عن طريقِ الزواجِ، يثمرُ الأبوةَ والأمومةَ والبنوةَ وتتفرعُ عنها روابطُ المصاهرةِ والعمومةِ والخؤولةِ والجدودةِ[1].

مفهومُ الاستقرارِ الأسريّ

الاستقرارُ الأسريُّ هو حالةٌ من التوازنِ والانسجامِ داخلَ الأسرةِ، حيثُ يشعرُ أفرادها بالأمانِ العاطفيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، مما يعزّزُ من تماسكها وقدرتِها على مواجهةِ التحدياتِ. وهو عاملٌ رئيسٌ في تحقيقِ التنميةِ المجتمعيةِ، حيثُ تساهمُ الأسرُ المستقرّةُ في بناءِ مجتمعٍ قويٍّ ومستدامٍ.

وتعرّفُ نادية أبو سكينةَ الاستقرار الأسريّ بأنّهُ: العلاقةُ الزوجيةُ السليمةُ التي تحظى بقدرٍ عالٍ من التخطيطِ الواعي الذي تُراعى فيهِ الفرديةُ والتكاملُ في أداءِ الأدوارِ لتحديدِ كيفيةِ تحمُّلِ المسؤوليّاتِ والواجباتِ ومدى القدرةِ على مواجهتها معَ اعتبارِ ديمقراطيةِ التعاملِ في الأسرةِ كي تستطيعَ الصمودَ أمامَ الأزماتِ وتحقّقَ المرونةَ والتكيفَ معَ المتغيراتِ[1].

1- الجهني، سميرة بنت سالم بن عياد، (2008)، عدم الإستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية، رسالة ماجستير في الإقتصاد المنزلي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 6.

ويعرّفُ الاستقرارُ الأسريُّ بأنهُ قدرةُ الأسرةِ على تحقيقِ التفاهمِ والتناغمِ والتكاملِ بينَ أفرادها في بيئةٍ تسودها المودّةُ والرحمةُ والتعاونُ. وأيضًا يعني الاستمرارَ في العلاقاتِ الإيجابيةِ بينَ الزوجينِ وبينَ الآباءِ والأبناءِ دونَ تفكّكٍ أو خلافاتٍ جوهريةٍ تؤثّرُ على البنيةِ الأسريةِ وهو يشملُ الأمانَ العاطفيَّ، والاستقلالَ الاقتصاديَّ، والتوافقَ الاجتماعيَّ الذي يساعدُ الأسرةَ على مواجهةِ التحدّياتِ.

أبعادُ الاستقرارِ الأسريّ

التّوافقُ الزّواجيُّ: للتوافقِ الزواجيّ أهميةٌ باعتبارِه أحدَ الأبعادِ الأساسيةِ لتحقيقِ الاستقرارِ الأسريّ، حيثُ تشيرُ الدراسةُ إلى أنَّ التوافقَ الزواجيَّ يرتبطُ بالعديدِ من المحدداتِ النفسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والدينيةِ التي تساهمُ في تحقيقِهِ.[1]

التماسكُ الأسريُّ والتواصلُ كأبعادٍ للاستقرارِ: في دراسةٍ بعنوانِ "الاستقرارُ الأسريُّ وعلاقتهُ بأساليبِ اتّخاذِ القراراتِ بالأسرةِ السعوديةِ"، تمَّ التركيزُ على التماسكِ الأسريّ والتواصلِ بينَ أفرادِ الأسرةِ كأبعادٍ مهمّةٍ للاستقرارِ الأسريّ. فقد أظهرتِ النتائجُ وجودَ علاقةٍ ارتباطيّةٍ بينَ درجةِ مشاركةِ الزوجةِ لزوجها في اتّخاذِ القراراتِ الأسريةِ والاستقرارِ الأسريّ.[2]

كما أنَّ هناكَ أبعادًا أخرى مثل:

الاستقرارُ العاطفيُّ: وهو وجودُ مشاعرِ الحبِّ والاحترامِ والقبولِ المتبادلِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، وغيابُ العنفِ الأسريّ ووجودُ أساليب تواصلٍ إيجابيةٍ وحوارٍ بنّاءٍ، وقدرةُ الأسرةِ على إدارةِ الأزماتِ والتعاملِ معَ الضغوطِ بطريقةٍ سليمةٍ.

الاستقرارُ الاجتماعيُّ: وهو التكيّفُ معَ المتغيراتِ الاجتماعيةِ والحفاظِ على الروابطِ الأسريةِ القويةِ، معَ وجودِ قيمِ التكافلِ والتعاونِ داخلَ الأسرةِ وبينَ الأجيالِ المختلفةِ، وتعزيزُ الشعورِ بالانتماءِ والالتزامِ بالقيمِ والتقاليدِ المجتمعيةِ الإيجابيةِ.

1- معمر سماح، بن ساهل لخضر، (2020)، دراسة الاستقرار الأسري ومتطلباته (التوافق الزواجي أنموذجًا)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة _ الجزائر، المجلد 11، نوفمبر 11، ص 116.

2- عبد الجليل، زينب محمد عبد الصمد، والزهراني نورة مسفر عطية ، (2011)، الاستقرار الأسري وعلاقته بأساليب اتخاذ القرارات بالأسرة السعودية، مجلة بحوث التربية النوعية، أبريل 2011، الإصدار 21، ص 407-437.

الاستقرارُ الاقتصاديُّ: وهو تحقيقُ الاستقلالِ الماليّ للأسرةِ والقدرةِ على تلبيةِ الاحتياجاتِ الأساسيةِ، معَ ضمانِ فرصِ تعليمٍ جيدةٍ للأطفالِ وتأمينِ مستقبلهم المهنيّ، وتقليلِ الضغوطِ الاقتصاديةِ التي قد تؤدّي إلى تفكّكِ الأسرةِ أو الخلافاتِ الزوجيةِ.

الاستقرارُ النفسيُّ: وهو إحساسُ أفرادِ الأسرةِ بالأمانِ والاستقرارِ الداخليّ دونَ قلقٍ أو توترٍ دائمٍ، وتوفيرُ بيئةٍ داعمةٍ تعزّزُ الثقةَ بالنفسِ والإيجابيةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، ووجودُ توازنٍ بينَ متطلباتِ الحياةِ الأسريةِ والمهنيةِ والاجتماعيةِ.

الاستقرارُ القيميُّ والثقافيُّ: وهو التمسّكُ بالقيمِ والتقاليدِ الأسريّةِ الإيجابيّةِ في ظلّ الحداثةِ والتطورِ، والتوازنُ بينَ التحوّلاتِ الاجتماعيةِ والتقدّمِ التكنولوجيّ معَ الحفاظِ على هويّةِ الأسرةِ، وتوجيهُ الأبناءِ نحو سلوكاتٍ إيجابيّةٍ قائمةٍ على المبادئِ الأخلاقيةِ.

أهمّيّةُ الاستقرارِ الأسريِّ

- يقلّلُ من معدلاتِ الطلاقِ والمشكلاتِ الأسريةِ، مما يعززُ التماسكَ المجتمعيَّ.
- يساهمُ في تنشئةِ أطفالٍ أصحّاءَ نفسيًّا واجتماعيًّا، مما ينعكسُ إيجابيًّا على المجتمعِ.
- يعزّزُ الإنتاجيةَ في العملِ والدراسةِ من خلالِ توفيرِ بيئةٍ داعمةٍ ومستقرّةٍ.
- يدعمُ تحقيقَ الأمنِ الاجتماعيّ والتنميةِ المستدامةِ، حيثُ تُعدُّ الأسرةُ اللبنةَ الأساسيةَ للمجتمعِ.

مفهومُ الدّراساتِ الاستشرافيّة

قبلَ أنْ نُعرّفَ هذهِ الدّراساتِ لا بدَّ أنْ نشيرَ إلى وجودِ "مترادفاتٍ تدلُّ على المعنى نفسِه، وإنْ كانتْ ليستْ بالدّرجةِ نفسِها من الشّيوعِ ولا بالقبولِ الإيديولوجيّ نفسِه، فهناكَ علمُ المستقبلِ (Futurology)، ومصطلحُ بحوثِ المستقبليّاتِ (Futures Research)، ودراساتُ البصيرةِ (Foresight Studies)، وبحثُ السّياساتِ (Policies Research)، والتّنبّؤُ التّخطيطيّ(Prognosis) ، والتّحركاتُ المستقبليّة (Futures Movemets)، والمنظور أو المأمول المستقبليّ (Prospective)، والتّنبؤُ المشروط (Forecasting)، والمستقبليّةُ

(Futurism)، ومعظمُها يشيرُ بدرجاتٍ متفاوتةٍ إلى محاولاتٍ تكنولوجيّةٍ أو اجتماعيّةٍ أو كليهما معًا لرسمِ صورةِ المستقبلِ تمهيدًا للسّيطرةِ عليهِ".[1]

تُعرّفُ الدراساتُ المستقبليةُ بأنّها: "مجموعُ الدراساتِ التي تحاولُ استكشافَ المستقبلِ وفقَ الأهدافِ المخطّطةِ، باستخدامِ أساليبَ كميّةٍ تعتمدُ على قراءةِ أرقامِ الحاضرِ والماضي، أو أساليب كيفيّة تستنتجُ أدلّتها من الآراءِ الشّخصيةِ القارئةِ لمجرى الأحداثِ، ومن المهمّ لهذا الاستشرافِ أنْ يعتمدَ على ذلكَ النوعِ من المتغيّراتِ القابلةِ لأنْ تُبنى عليها السياسةُ التحسينيةُ".[2]

كما تُعرّفُ بأنّها: "تلكَ الدراساتُ التي تهتمُّ باستشفافِ المستقبلِ ومشكلاته، والتنبّؤِ بالقوى المؤثّرةِ فيهِ والحوادثِ التي يمكنُ أنْ تحدثَ فيهِ، ثمَّ توجيه حركةِ سيرِ الأحداثِ في المستقبلِ لخدمةِ أغراضِ المجتمعِ والفردِ، وهذهِ المحاولةُ للتحكمِّ في صورةِ المستقبلِ هي ما تُسمّى بالهندسةِ الاجتماعيةِ أو التكنولوجيا الاجتماعيةِ".[3]

وقد أدّى تعدّدُ الرؤى التي يحملها "المستقبليّونَ" إلى أنْ تتعدّدَ – بالضرورةِ – الاجتهاداتُ ذاتُ العلاقةِ بمفهومِ هذهِ الدراساتِ، فهي من ناحيةِ الأهدافِ "مجموعةٌ من الدراساتِ التي تهدفُ إلى تحديدِ اتّجاهاتِ الأحداثِ، وتحليلِ مختلفِ المتغيراتِ التي يمكنُ أنْ تؤثّرَ في إيجادِ هذهِ الاتّجاهاتِ أو حركةِ مسارها"[4]، ومن ناحيةِ طريقةِ حلّها للمشكلاتِ فهي: "مجموعةُ الدراساتِ التي تكشفُ عن المشكلاتِ الحاليةِ، أو التي باتَ من المحتملِ أنْ تظهرَ في المستقبلِ، وتتنبّأ بالأولويّاتِ التي يمكنُ أنْ تحدّدها كحلولٍ لمواجهةِ هذهِ المشكلاتِ والتحدياتِ". [5]

أهميّةُ الدّراساتِ الإستشرافيّة

أجمعَ الباحثونَ على أنَّ "الدراساتِ المستقبليةَ أصبحتْ من الضّروراتِ التي لا غنى عنها للدولِ والمجتمعاتِ والمؤسساتِ، ولم تعُدْ ترفًا تأخذُ بهِ تلكَ الدولُ أو تهجرهُ، تستوي في ذلكَ الدولُ المتقدّمةُ والدّولُ الناميةُ، فالقرنُ

1- فهمي، محمد سيف الدين، التخطيط التعليمي: أسسه، أساليبه، مشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1997 ص: 203.
2- عبد الحي، وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص 112.
3- العاصي، ثناء يوسف، نحو علم لدراسة المستقبل: المبررات الإمكانية والحدود، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 85.
4-حجي، أحمد إسماعيل، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 83.
5-محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي: أسسه، أساليبه، مشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1997 ص 203.

الحادي والعشرونَ يحملُ من عواصفِ التغييرِ، ما يحملُ البشريّةَ على الاستعدادِ لهُ، والأخذِ بأسبابِ مواجهتهِ، بجهدٍ جماعيٍّ علميٍّ يستشرفُ هذهِ التغيّراتِ عبرَ أدواتِ الاستشرافِ المستقبليّ وما تنذرُ بهِ من تحدياتٍ، وما تنبئُ عنه من فرصٍ، ويشحذُ الاستعدادَ على مواجهةِ القوى المضادّةِ والعواملِ غيرِ المرغوبةِ والتأثيرِ فيها والتعاملِ معَ المتغيّراتِ المتسارعةِ في المجالاتِ كافّةِ"[1]. وإجمالًا يمكنُ حصرُ أهميةِ الدراساتِ المستقبليةِ في النقاطِ الآتية:

- تساعدُ في اتّخاذِ قراراتٍ مستدامةٍ في مختلفِ المجالاتِ.
- تحمي المجتمعاتِ من الأزماتِ والتحدياتِ غيرِ المتوقّعةِ.
- تعزّزُ الابتكارَ والتطورَ من خلالِ استباقِ الاحتياجاتِ المستقبليةِ.
- تساعدُ على تطويرِ السياساتِ العامةِ والتخطيطِ الاستراتيجيّ للدّولِ والمؤسّساتِ.[2]

خصائصُ الدّراساتِ الإستشرافيّة[3]

تعتمدُ على تحليلِ الاتجاهاتِ المستقبليةِ: وهي دراسةُ التغيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ وتأثيرها المستقبليّ، وتحليلُ البياناتِ الضخمةِ لتوقعِ التحدياتِ والفرصِ القادمةِ.

تقومُ على بناءِ السيناريوهاتِ المستقبليةِ: وهو وضعُ سيناريوهاتٍ متعددةٍ (إيجابيةٍ، وسلبيةٍ، ومعتدلةٍ) لاستشرافِ المستقبلِ، وتقديمُ حلولٍ استباقيّةٍ للتحدياتِ المحتملةِ وفقَ كلّ سيناريو.

تعتمدُ على التفكيرِ الاستراتيجيّ والتخطيطِ بعيدِ المدى: وهي تساعدُ الحكوماتِ والمؤسساتِ على اتّخاذِ قراراتٍ مبنيةٍ على المعرفةِ والاستبصارِ، وتوجّهُ عمليةَ وضعِ السياساتِ والاستراتيجياتِ لمواجهةِ التحدياتِ المتوقّعةِ.

تعتمدُ على المشاركةِ والتكاملِ بينَ التخصصاتِ: وهي تستندُ إلى خبراتٍ متنوعةٍ في الاقتصادِ والاجتماعِ والتكنولوجيا والبيئةِ والسياسةِ، ويتمُّ إشراكُ الخبراءِ وصناعِ القرارِ والمجتمعِ في بناءِ التصوّراتِ المستقبليّةِ.

1- منصور، محمد إبراهيم، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيًا، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ص40.

2- زاهر، ضياء الدين، الدراسات المستقبلية: مفاهيم- دراسات- تطبيقات، ص56. وفاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، ص 28-29. وانظر كذلك: العيسوي إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، معهد التخطيط القومي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 8.

3- الحربي، عبدالله إبراهيم، (2021م)، **"الدراسات المستقبلية: المفهوم، الأهمية، والخصائص"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
والطيب بو عزه، (2020)، **"الاستشراف العلمي... قراءة في المفهوم والخصائص"**، مجلة المسار للدراسات والبحوث.
Inayatullah, Sohail (2008), "Six pillars: futures thinking for transforming, Published in: Foresight Journal – Emerald Publishing.

إشكاليّاتُ الأمنِ الأسريّ

الفرقُ بينَ كلاسيكيّاتِ الأمنِ الأسريّ واستشرافِ إشكالياتِ الأمنِ الأسريّ يشبهُ الفرقَ بينَ النظرِ في مرآةِ الرؤيةِ الخلفيةِ وبينَ استخدامِ منظارٍ بعيدِ المدى لرؤيةِ ما هو قادمٌ.

إشكاليّاتُ الأمنِ الأسريّ الكلاسيكيّةُ:

وتعبّرُ عنها النظرياتُ والمفاهيمُ التقليديةُ التي تناولتْ موضوعَ الأمنِ الأسريّ من منظورٍ "ثابتٍ ومستقرٍّ" نسبيًّا، وغالبًا ما تعتمدُ على تحليلِ العلاقاتِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، والتماسكِ الأسريّ والتوافقِ الزواجيّ، وأسبابِ الطلاقِ والانفصالِ، وتأثيرِ المشكلاتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ المباشرةِ على الأسرةِ.

كما تعني الكلاسيكيّة المتعارف عليها وتمَّ رصدها والتعاملُ عليها سابقًا مثلَ: (المشكلاتِ النفسيةِ، والمشكلاتِ الأسريةِ الداخليةِ، ومشكلةِ غيابِ الوعيِ التربويّ لدى الآباءِ والأمهاتِ، والبطالةِ، والمشكلاتِ الاقتصاديةِ، ومشكلاتِ العولمةِ، والمشكلاتِ اللغويةِ، والمشكلاتِ الاجتماعيةِ، ومشكلةِ التفككِ الأسريّ، ومشكلةِ العنفِ الأسريّ، ومشكلاتٍ أخرى).

إشكاليّاتُ الأمنِ الأسريّ الاستشرافيةُ:

تستخدمُ منهجياتُ التفكيرِ المستقبليّ لتحليلِ المخاطرِ والتهديداتِ المحتملةِ التي قد تؤثرُ على الأسرةِ مستقبلًا، في ظلِّ المتغيراتِ المستحدثةِ أو المتوقّعِ حدوثها ومحاورها الأساسيةُ يمكنُ تعريفها في: (الأوبئةِ والجوائحِ، وهشاشةِ الاستقرارِ الإقليميّ، وتوقّعِ ارتفاعِ أسعارِ الموادِّ الغذائيةِ وندرتها، وفرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ، وفرصِ التحوّلِ من أحاديةِ القطبِ وصراعِ الأحلافِ والتكتّلاتِ، والتغيّراتِ المناخيةِ) والتي من المتوقّعِ أنْ يكونَ لها تأثيرٌ وتهديدٌ قويٌّ وأكثرُ حدّةً عن سابقهِ على الإشكاليّاتِ الكلاسيكيّةِ المتعارفِ عليها، ويهدّدُ الأمنَ والاستقرارَ الأسريَّ في الوقتِ الآنيّ والمستقبلِ.

والجدولُ الآتي رقمُ (1) يوضّحُ المقارنةَ بينَ النوعينِ:

جدول رقم (1)

مقارنةٌ بينَ الإشكاليّاتِ الكلاسيكيّةِ والإشكاليّاتِ الاستشرافيّةِ

المقارنة	الإشكاليّاتُ الكلاسيكيّة	الإشكاليّاتُ الاستشرافيّة
الهدف	فهمُ الوضع الحالي	توقّع التحدّيات المستقبليّة
الزّمن	حالي أو ماضٍ قريب	مستقبلي (5–30 سنة قادمة)
أدوات التّحليل	نظريات اجتماعية تقليدية	أدوات استشراف مثل السّيناريوهات
فائدةُ التّطبيق	تفسيرُ المشكلاتِ الحاليّة	تصميمُ سياساتٍ وقائيّةٍ واستباقيّة

إعدادُ الباحثة

والشّكلُ الآتي رقمُ (1) يوضّحُ العلاقاتِ التّشابكيّةَ والتّأثيراتِ المتبادلةَ بينَ الكلاسيكيّةِ والاستشرافيّةِ:

استشرافُ إشكاليّاتِ الأمنِ الأسريّ

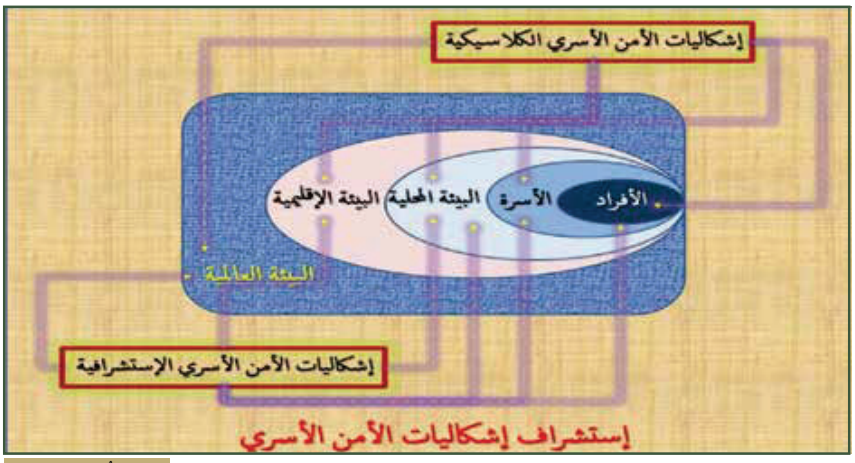

إعدادُ الباحثة

شكل رقم (1)

النظريّاتُ المفسّرةُ للعلاقةِ بينَ مفاهيمِ
الأمنِ الأسريِّ، والاستقرارِ المجتمعيِّ، والاستشرافِ المستقبليِّ

أبرزُ النظرياتِ التي تفسّرُ العلاقةَ بينَ مفاهيمِ الأمنِ الأسريّ، الاستقرارِ المجتمعيّ، والاستشرافِ المستقبليّ، والتي ممكنٌ يستندُ إليها في الدّراسة الأكاديميّة:

١.النّظريةُ البنيويةُ الوظيفيةُ (Structural Functionalism)

ومن أشهرِ روّادها (تالكوتُ بارسونز)[1]: وهي تُركّزُ على دورِ الأسرةِ كمؤسّسةٍ اجتماعيةٍ تؤدّي وظائفَ ضروريةً لبقاءِ المجتمعِ، مثلَ التنشئةِ الاجتماعيةِ، والدعمِ العاطفيّ، والحفاظِ على القيمِ. والأمنُ الأسريُّ هو وظيفةٌ أساسيّةٌ للاستقرارِ المجتمعيّ، وأيُّ خللٍ في الأسرةِ يؤدّي لاختلالٍ في المجتمعِ ككلٍّ.

٢.نظريةُ التبادُلِ الاجتماعيِّ (Social Exchange Theory)

ومن أشهرِ روّادها (جورجُ هومانز، بيترُ بلاو)[2]: وترى أنَّ العلاقاتِ الأسريّةَ قائمةٌ على تبادلِ المنافعِ والتوازنِ بينَ "الأخذِ والعطاءِ"، سواءٌ كانَ ماديًّا أم عاطفيًّا، وأنهُ إذا اختلَّ هذا التوازنُ، يضعفُ الاستقرارُ الأسريُّ، مما قد يؤدّي لانعدامِ الأمنِ الأسريّ، وينعكسُ سلبًا على المجتمعِ. وتقومُ هذهِ النظريةُ على اعتبارِ الحياةِ الاجتماعيةِ عمليّةً تبادليّةً وتفاعليّةً، بمعنى أنَّ أطرافَ المجتمعِ يتفاعلونَ معَ بعضهم بعضًا بينَ أخذٍ وعطاءٍ، وهذا يسبّبُ متانةَ العلاقةِ بينهم وتعمّقها، وتوضّحُ هذهِ النظريةُ أنّهُ إذا قامَ أطرافُ المجتمعِ بالأخذِ فقط أو العطاءِ فقط فإنَّ العلاقةَ ستتلاشى وتنقطعُ بينَ جميعِ الأطرافِ[3].

٣.نظريةُ الصراعِ :(Conflict Theory)

ومن أشهرِ روّادها (كارلُ ماركس "مفهومًا")، وروّادٌ لاحقونَ في علمِ الاجتماعِ الأسريّ: تركزُ على الصراعاتِ داخلَ الأسرةِ بسببِ التفاوتِ في السلطةِ والسيطرةِ، أو الموارد. بما يعني أنَّ التوتّرَ داخلَ الأسرةِ يؤثّرُ على الاستقرارِ المجتمعيّ، وقد تنتجُ عنهُ انحرافاتٌ أو مشكلاتٌ اجتماعيةٌ أكبرُ . هذهِ النظريةُ تقومُ على افتراضٍ يقولُ: إنَّ المجتمعَ

1- Parsons, T. (1951). The social system

2- Blau, P. (1964). Exchange and power in social life. Wiley

3- https://mawdoo3.com

يقومُ على الصراعِ، وهذا الصراعُ المستمرُّ يكونُ بسببِ التنافسِ بينَ أفرادِ المجتمعِ على الموارِدِ المحدودةِ، وبحسبِ هذهِ النظرةِ يجبُ أنْ توجدَ سلطةٌ تقومُ على السيطرةِ على المجتمعِ، حتّى وإنْ أدّى هذا إلى القمعِ وكبتِ الحرّياتِ بهدفِ المصلحةِ العامّةِ، فأصحابُ الطبقةِ الغنيةِ لا يتنازلونَ عن أموالهم وسلطاتهم لصالحِ الفقراءِ، وبهذا توجبُ النظريةُ على المجتمعِ بأنْ يقومَ كلُّ فردٍ ببذلِ الجهدِ لتتحصّلَ لهُ المنافعُ قدرَ المستطاعِ[1].

٤.النظرية البيئية (Ecological Systems Theory):

ومن أشهرِ روّادها (أورين برونفنبرينر)[2]: وهي ترى أنَّ الإنسانَ (ومن ضمنهِ الأسرة) يتأثّرُ بمستوياتٍ عدّة من البيئةِ: الأسرة، والمجتمع، والثقافة، والاقتصاد، والإعلام. وهذهِ النظريّةُ مثاليّةٌ لتحليلِ كيفيّةِ تأثيرِ التغيّراتِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ (خاصّةً في عصرنا الحاليّ) على الأسرةِ، ومنها نفهمُ الحاجةَ إلى الاستشرافِ لحمايةِ هذهِ المنظومةِ.

0.نظرية الاستشراف الاستراتيجي (Strategic Foresight Theory):

ومن أشهَرِ روّادها (سوهيل إينيات الله، بيتر شوارتز)[3]: حيثُ ترى أنَّ استشرافَ المستقبلِ يُمكّنُ من تصميمِ سيناريوهاتٍ مبنيّةٍ على تحليلِ الاتجاهاتِ الحاليّةِ والتّحدياتِ القادمةِ. وأنّهُ يمكنُ من خلالها توقُّعُ التغيُّراتِ المؤثّرةِ على الأسرةِ والمجتمعِ، ووضعُ سياساتٍ وقائيّةٍ تعزّزُ من الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ.

وتُستخدمُ هذهِ النظرياتُ في الدراسةِ على أساسِ أنَّ النظريةَ البنيويةَ هي لتفسيرِ أهميةِ الأسرةِ في الحفاظِ على كيانِ المجتمعِ، وأنَّ نظريةَ التبادلِ والصراعِ هي لتحليلِ العلاقاتِ الأسريةِ الداخليةِ، وأنَّ النظريةَ البيئيةَ هي لربطِ المتغيّراتِ الخارجيّةِ (الاقتصاديّة والثّقافية والتّكنولوجية)، وأنَّ نظريةَ الاستشرافِ هي لتبريرِ أهميّةِ بناءِ رؤى مستقبليّةٍ استراتيجيّةٍ.

1- https://mawdoo3.com

2- Bronfenbrenner, U. (1979). The ecology of human development: Experiments by nature and design. Harvard University Press

3- Schwartz, P. (1991). The art of the long view: Planning for the future in an uncertain world. Doubleday

الدّراساتُ السّابقةُ

أوّلًا: الدراساتُ العربيّة

1. دراسةُ "تأثيرِ استخدامِ أدواتِ الذكاءِ الاصطناعيّ في توجيهِ سلوكِ مستخدمي مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ، 2025:[1]

هدفتْ هذهِ الدراسةُ إلى التعرّفِ على تأثيرِ استخدامِ أدواتِ الذكاءِ الاصطناعيّ في توجيهِ سلوكِ مستخدمي مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ، في ضوءِ التحدّياتِ التي تواجهُ أصحابَ المواقعِ الإلكترونيةِ عندَ استخدامِ أدواتِ الذكاءِ الاصطناعيّ، والمخاطرِ الناجمةِ عن توجيهِ سلوكِ مستخدمي تلكَ المواقعِ من خلالِ الذكاءِ الاصطناعيّ، واستخدمتِ الدراسةُ المسحَ الإعلاميَّ، والأساليبَ الإحصائيةَ الوصفيّةَ والكميّةَ، واستمارةَ الاستبيانِ الإلكترونيّ، واعتمدتْ على نظريّتَيْ الواقعيةِ الفائقةِ، ونشرِ الأفكارِ المستحدثةِ، وتوصّلتْ إلى مجموعةٍ من النتائجِ حولَ تأثيرِ استخدامِ أدواتِ الذّكاءِ الاصطناعيّ بمنصّاتِ التواصلِ الاجتماعيّ في أنَّ هناكَ مستوى مرتفعًا من الموافقةِ على خطورةِ استخدامِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ لأدواتِ الذكاءِ الاصطناعيّ لما لها من تأثيرٍ سلبيّ على سلوكِ المجتمعِ.

2.دراسةٌ حولَ أساليبِ استشرافِ المشكلاتِ الأسريةِ (2023م): أُجريتْ دراسةٌ تحليليّةٌ تهدفُ إلى التعرّفِ على أساليبِ استشرافِ المشكلاتِ الأسريّةِ في القيادةِ العامّةِ لشرطةِ الشّارقةِ. وتتناولُ الدراسةُ[2]:

- ماهيةَ استشرافِ مستقبلِ المشكلاتِ الأسريةِ.
- أهمَّ المناهجِ المتبعةِ في عمليةِ الاستشرافِ.
- آليةَ وضعِ سيناريوهاتٍ مستقبليةٍ للمشكلاتِ الأسريةِ.

ويهدفُ هذا البحثُ إلى التعرّفِ على أساليبِ استشرافِ المشكلاتِ الأسريةِ "بالقيادةِ العامةِ لشرطةِ الشارقةِ" بالاعتمادِ على دراسةٍ تحليليّةٍ، وبيانِ ماهيّةِ استشرافِ مستقبلِ المشكلاتِ الأسريةِ وأهمِّ المناهجِ المتّبعةِ في عمليّةِ الاستشرافِ، والكشفِ عن طرقِ استشرافِ مستقبلِ المشكلاتِ الأسريّةِ في القيادةِ العامّةِ لشرطةِ الشّارقةِ، وبيانِ آليّةِ

1- توفيق، كريمة كمال، (2025)، تأثير استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في توجيه سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي،أستاذ الصحافة المساعد بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة جنوب الوادي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 90، الجزء الثالث، ص 103_142، 10.21608/ejsc.2025.418263

2- هويدن محمد علي هويدن (2023)، أساليب استشراف المشكلات الأسرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة: دراسة تحليلية، كلية الآداب _ جامعة بغداد، العراق، دار نشر المنظومة: https://search.mandumah.com/Record/1368193?utm_source=chatgpt.com

وضعِ سيناريوهاتِ استشرافِ مستقبلِ المشكلاتِ الأسريّةِ في شرطةِ الشارقةِ. وقد اتّضحَ لنا من خلالِ هذا البحثِ أنَّ التحرّكَ المبكّرَ لمواجهةِ المشكلاتِ الأسريةِ يعدُّ استثمارًا من أجلِ المستقبلِ، كما أنَّ استشرافَ المشكلاتِ الأسريةِ بالقيادةِ العامةِ لشرطةِ الشّارقةِ يعتمدُ على عددٍ من الآليّاتِ والعمليّاتِ التي تمكّنُ الأفرادَ والمؤسّساتِ من جمعِ المعلوماتِ بطرقٍ منظّمةٍ ومن مصادرَ متعدّدةٍ، كأنْ تربطَ بينَ مجموعةٍ من الاتجاهاتِ الجديدةِ المحرّكةِ للتطوّرِ في قطاعاتٍ عدّةٍ، من أجلِ النظرِ إلى المشكلاتِ الأسريةِ من منظورٍ كلّيٍّ شموليٍّ بهدفِ الحدِّ من المشكلاتِ الأسريةِ والتغلبِ على تداعياتها المحتملةِ. وتسعى القيادةُ العامةُ لشرطةِ الشّارقةِ بشتّى الوسائلِ العمليّةِ والعلميّةِ والأمنيّةِ إلى البحثِ عن أسبابِ المشكلاتِ الأسريّةِ، من أجلِ العملِ على حلّها ووضعِ الأسسِ المناسبةِ للقضاءِ عليها في الوقتِ المناسبِ. وأوصى الباحثانِ بأهميةِ استمرارِ القيادةِ العامّةِ لشرطةِ الشارقةِ في تقديمِ البرامجِ الوقائيّةِ والعلاجيّةِ للمشكلاتِ الأسريّةِ والموجّهةِ للأسرةِ في إمارةِ الشّارقةِ، وتفعيلِ دورِ إدارةِ البرامجِ الوقائيّةِ والعلاجيّةِ وتدريبِ المرشدينَ والمديرينَ للارتقاءِ بالدورِ الإرشاديّ ومواكبةِ تطوّراتهِ للتّغلُّبِ على المشكلاتِ الأسريّةِ بإمارةِ الشّارقةِ.

3."دراسةُ دورِ السياسةِ الاجتماعيةِ في دعمِ الاستقرارِ الأسريّ في إمارةِ الشارقةِ، (2022"):

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى التعرُّفِ على دورِ السّياسةِ الاجتماعيّةِ في تحقيقِ الاستقرارِ الأسريّ في إمارةِ الشّارقةِ، معَ تسليطِ الضّوءِ على البرامجِ والمبادراتِ الداعمةِ للأسرةِ[1].

4.دراسةُ الاستقرارِ الأسريّ ومتطلباتهِ "التوافقُ الزواجيُّ أنموذجًا"، (2020)[2]:

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى تسليط الضّوءِ على إحدى أهمّ المواضيعِ المرتبطةِ بتعزيزِ الحياةِ الزوجيةِ، لتحقيقِ الاستقرارِ والاستمرارِ داخلَ الأسرةِ وتحقيقِ أهدافها وغايتها، وقد اختارتْ هذهِ الدراسةُ بُعدَ التوافقِ الزواجيّ باعتبارهِ مطلبًا أساسيًّا في تحقيقِ الاستقرارِ الأسريّ بحكمِ أنّهُ مرتبطٌ بالكثيرِ من المحدّداتِ النفسيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والدينيّةِ التي تساهمُ في تحقيقهِ، وقد انطلقتْ هذهِ الدراسةُ من تحديدِ بعضِ المفاهيمِ المتعلّقةِ بالتوافقِ الزّواجيّ بالإضافةِ إلى أنواعِ التوافقِ الزواجيّ وأسسهِ ومجالاتهِ وعواملِ نجاحهِ داخلَ البناءِ الأسريّ.

1- فكيه محمد جمعة محمد، (2022). "دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة"، أستاذ مشارك _ جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، مجلة الآداب، العدد 140، الإمارات.

2- معمر سماح، بن ساهل لخضر. (2020). دراسة الاستقرار الأسري ومتطلباته (التوافق الزواجي أنموذجا)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنه _ الجزائر، المجلد 11، نوفمبر 11، ص 244_245.

5."دراسةُ التفككِ الأسريّ وأثرِه على استقرارِ المجتمعِ، (2019)":

تتناولُ الدراسةُ مشكلةَ التفكّكِ الأسريّ وأسبابها وتأثيرَها على استقرارِ المجتمعِ، معَ تقديمِ مقترحاتٍ لمعالجةِ هذهِ الظاهرةِ[1].

6.دراسةُ الأمنِ الأسريّ المفاهيمُ – المقوماتُ – المعوقاتُ:

معَ دراسةٍ ميدانيةٍ في مدينةِ صنعاءَ، (2016)[2]: من أهمِّ أهدافِ هذا البحثِ تشخيصُ المعوقاتِ الداخليةِ والخارجيةِ التي تؤثرُ سلبًا في الأمنِ الأسريّ ومعالجتها. وقد تمَّتِ الإجابةُ عن أسئلةٍ عدّةٍ، من أهمها: ما مدى أهميةِ الأمنِ الأسريّ في الحياةِ الاجتماعيةِ؟ ما مقوّماتُ الأمنِ الأسريّ الداخليةِ والخارجيةِ؟ ما المعوقاتُ المختلفةُ الداخليةُ والخارجيةُ التي تؤثّرُ سلبًا في الأمنِ الأسريّ؟ ما الحلولُ أو المعالجاتُ التي تعالجُ المعوقاتِ التي تؤثّرُ سلبًا في الأمنِ الأسريّ؟ وفي نهايةِ البحثِ تمَّ التوصلُ إلى عددٍ من النتائجِ، لعلَّ من أهمها: تُهدّدُ الأمنَ الأسريَّ في وقتنا الحاضرِ مخاطرُ عدّةٌ، كالبطالةِ، وحوادثِ الحرائقِ، وحوادثِ السياراتِ، والحوادثِ الصناعيةِ، والحروبِ والنزاعاتِ المسلحةِ، والأمراضِ المعديةِ، والتلوثِ البيئيّ، ... إلخ، وهذهِ العواملُ المتعددةُ أصبحتْ في الوقتِ الحاضرِ مصدرَ خوفٍ وقلقٍ على الأمنِ الأسريّ. ومن النتائجِ أيضًا أنَّ الأمنَ الأسريَّ مرتبطٌ بأمنِ المجتمعِ، وأيُّ خللٍ في أحدِ عناصرِه أو مقوماتِهِ الاقتصاديةِ أو السياسيةِ أو الصحيةِ أو الاجتماعيةِ أو البيئيةِ، ... إلخ" يؤثّرُ سلبًا على أمنِ الأسرةِ. وبالتّالي، تمَّ وضعُ العديدِ من التوصياتِ، أهمّها: اهتمامُ الآباءِ بتربيةِ الأبناءِ التربيةَ السليمةَ، بحيثُ تكونُ مستمدّةً من القيمِ الأخلاقيةِ والتربويةِ النابعةِ من الدينِ الإسلاميّ. وكذا تغليبُ لغةِ التفاهمِ والحوارِ بينَ أفرادِ الأسرةِ منعًا لأيّ خلافٍ يؤدّي إلى تفكّكها وانهيارها، بل وتغليبها بينَ أفرادِ المجتمعِ؛ حتى يحافظَ المجتمعُ على أمنهِ واستقرارِهِ من الصراعِ والتفككِ.

1- فكيه محمد جمعة محمد، (2019)، التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، قسم القانون الخاص، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 53، القاهرة، مصر.

2- الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر، (2016)، الأمن الأسري المفاهيم - المقومات - المعوقات: مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 12، ص 161-232، اليمن.

7.دراسةُ أثرِ الترابطِ الأسريّ على الأمنِ النفسيّ:

عينةٌ من دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، (2015)[1]

تبرزُ أهميةُ الترابطِ الأسريّ في حمايةِ أفرادِ المجتمعِ من الوقوعِ فريسةً للأمراضِ النفسيةِ، وبالتالي مرض المجتمعِ بأكملهِ. وعلى هذا الأساسِ تظهرُ أهميةُ بحثنا في كشفِ العلاقةِ بينَ الترابطِ الأسريّ والاستقرارِ النفسيّ للأبناءِ، آملينَ في ذلكَ أنْ نصلَ إلى مجتمعٍ أكثرَ تماسكًا، مجتمعٍ سويٍّ، مجتمعِ النخبةِ وليسَ مجتمعِ الواسطةِ. ويطرحُ البحثُ تساؤلًا حول: هلِ الإضراباتُ الأسريةُ وتفككُ الأسرةِ هو ما يؤثرُ في المجتمعِ بالسّلبِ والاضطرابِ فقط؟ والإجابةُ لا، بلِ المجتمعُ المضطربُ إنما يؤدّي أيضًا إلى أسرةٍ مضطربةٍ، فقد سبقَ وأكدَ أنَّ العلاقةَ بينَ الأسرةِ والمجتمعِ علاقةٌ جدليةٌ، تؤثرُ وتتأثرُ ببعضها بعضًا، والدليلُ على ذلكَ أنَّ البناءَ الثقافيَّ الاجتماعيَّ الذي يحياهُ الإنسانُ، إنما يؤثّرُ دونَ شكٍّ في صياغةِ معاييرِهِ وقيمهِ واتجاهاتهِ داخلَ الأسرةِ. فمثلًا إذا أتاحَ المجتمعُ الفرصَ المميّزةَ والوظائفَ المميزةَ لتخصّصاتٍ بعينها، دونَ التخصّصاتِ العلميّةِ الأخرى كأنْ يميّزَ الطبَّ والهندسةَ في المراتبِ العليا في المجتمعِ وتأتي مهنُ التعليمِ والتربيةِ في آخرِ درجاتِ السّلمِ الاجتماعيّ، فإنَّ أفرادَ مهنةِ التعليمِ يشعرونَ بالإحباطِ والاكتئابِ، فهمْ غيرُ موضعِ تقديرٍ من مجتمعهم. وهكذا نجدُ أنَّ اكتئابَ المعلمينَ وإحباطَهم، إنما هو ناتجٌ عن اضطرابِ فكرِ المجتمعِ أصلًا في تصنيفِ المهنِ وأهميّتها، فليسَ هناكَ مهنةٌ أعلى أو أرقى من أخرى، فكلُّ المهنِ مهمّةٌ وضروريّةٌ لتكاملِ البناءِ الاجتماعيّ واستقرارِهِ. وقد جاءتْ هذهِ الدراسةُ على عيّنةٍ مختارةٍ من دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ وأظهرتِ الدراسةُ وجودَ ترابطٍ أسريٍّ ذي تأثيرٍ على الأمنِ النفسيّ لأعضاءِ الأسرةِ

[1] مصطفى، محمد رمضان محمد، (2015)، أثر الترابط الأسري على الأمن النفسي: عينة من دولة الإمارات العربية المتحدة، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلد مج 24، العدد 94، الإمارات، ص 207_230، دار المنظومة: https://search.mandumah.com/Record/683707

الدّراساتُ السّابقةُ

ثانيًا: الدراساتُ الأجنبيةُ

1- "Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of foresight, (2024)"[1]:

تُسلطُ هذهِ الدراسةُ الضوءَ على أهميةِ الاستشرافِ في السياساتِ العامةِ، من خلالِ استعراضِ تجربةٍ تمتدُ لـ25 عامًا في مجالِ الاستشرافِ، وتُبرزُ الدروسَ المستفادةَ والتحدياتِ التي تمَّ التغلّبُ عليها، مما يعزّزُ من فهمنا لدورِ الاستشرافِ في التخطيطِ المستقبليّ.

2."Globalization and the Arab Family System: A Critical Analysis of Perceived Threats and Challenges" (2024)[2]:

كانتْ أهدافُ هذا البحثِ ثلاثةً:

- دراسةُ ما إذا كانتِ العولمةُ والتدينُ الإسلاميُّ يتعارضانِ.
- دراسةُ كيفيّة تغييرُ العولمةِ لنظامِ الأسرةِ في العالمِ العربيّ.
- تقديمُ بعضِ الأمثلةِ والقصصِ الحياتيةِ عن تأثيرِ العلاقاتِ الأسريةِ وتحوّلها.

وتشيرُ النتائجُ إلى أنَّ العولمةَ كانَ لها آثارٌ إيجابيّةٌ وسلبيّةٌ على القيمِ والمعتقداتِ وأدوارِ الجنسينِ، مما أدّى إلى تغييراتٍ في التعليمِ والاقتصادِ والترفيهِ والزواجِ وتربيةِ الأطفالِ، وأدّى إلى زيادةٍ في الأسرِ ذاتِ الوالدِ الوحيدِ، والمختلطةِ، ومختلطةِ الأعراقِ، ومختلطةِ الجنسياتِ. إضافة إلى ذلكَ، أدّى تأثيرُ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ والعولمةِ إلى تآكلِ القيمِ الأخلاقيّةِ والأسريّةِ التقليديّةِ. وكانَ من الممكنِ أنْ تكونَ هذهِ النتائجُ قيّمةً لعلماءِ الاجتماعِ وصانعيْ السياساتِ والباحثينَ الذينَ يعملونَ على هذهِ القضيةِ.

1- S.A. van 't Klooster, T. Cramer, M.B.A. van Asselt, (2024), Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of policy-oriented foresight, Futures, Volume 155, January 103294 ,2024, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328723001982?utm_source=chatgpt.com

2-Fakir Al Gharaibeh; Islam, M. Rezaul, (2024), Globalization and the Arab Family System: A Critical Analysis of Perceived Threats and Challenges, Journal of Globalization Studies. Volume 15, Number 1 / May 2024, University of Sharjah & The University of Jordan, https://doi.org/10.30884/jogs/مركز دراسات الأسرة والطفل – جامعة الشارقة 2024.01.05

3- Divorce in the Families of the UAE: A Comprehensive Review of Trends, Determinants, and Consequences, (2024)[1]:

تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى دراسةِ اتّجاهاتِ الطّلاقِ بينَ الأسرِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ (الإماراتيّةِ وغيرِ الإماراتيّةِ) ومحدّداتِها وعواقبِها. ويتحقّقُ ذلكَ من خلالِ مراجعةٍ شاملةٍ ومنهجيّةٍ لعددٍ كبيرٍ من الدراساتِ السابقةِ التي تصفُ اتّجاهاتِ الطلاقِ وأسبابِه وعواقبِه من وجهاتِ نظرٍ مختلفةٍ. وتُظهرُ النتائجُ أنَّ الطلاقَ بينَ الأسرِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ آخذٌ في الارتفاعِ، بعدَ نموٍّ عددِ الزيجاتِ، معَ بعضِ الاختلافاتِ. وأسبابُ الطّلاقِ معقّدةٌ وترتبطُ بمجالاتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ مختلفةٍ، مثلَ الماليةِ والمجتمعِ وعلمِ النفسِ والعواملِ الماديةِ. الأسبابُ الأكثرُ شيوعًا التي تمَّ تحديدها هي تعليمُ المرأةِ وعملها وتمكينها. كما أنَّ عواقبَ الطّلاقِ معقّدةٌ وواسعةُ النّطاقِ، وتؤثّرُ على الأفرادِ والأسرِ والمجتمعِ ككلٍّ. ويمكنُ أنْ تكونَ نتائجُ البحثِ بمنزلةِ دليلٍ مفيدٍ لصانعيْ السياساتِ والخبراءِ ومقدّميْ الخدماتِ ووزارةِ الشّؤونِ الاجتماعيّةِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ ودائرةِ تنميةِ المجتمعِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتّحدةِ والسياسةِ الوطنيةِ للأسرةِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ وممارسيْ التنميةِ والاختصاصيّينَ الاجتماعيين.

4.What is social policy, (2021):

إنَّ السياسةَ الاجتماعيةَ مجالُ دراسةٍ وليسَ مجرّدَ تخصصٍ، فهي تركزُ على الاحتياجاتِ الإنسانيةِ وما تستطيعُ الحكوماتُ والهيئاتُ الأخرى القيامُ بهِ لتلبيةِ هذهِ الاحتياجاتِ. وقد تطورتْ كممارسةٍ أكاديميّةٍ في الدولِ الغربيّةِ بعدَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ، جنبًا إلى جنبٍ معَ صعودِ دولةِ الرفاهةِ. وكانتْ مجالاتُ الدراسةِ الأساسيةِ في البدايةِ هي الخدماتُ الصحيةُ، والخدماتُ الاجتماعيةُ الشخصيةُ والرعايةُ الاجتماعيةُ، والإسكانُ والتشرّدُ، والمزايا النقديةُ والمعاشاتُ التقاعديةُ، والتعليمُ، والسياساتُ الحكوميةُ واللوائحُ والتمويلُ التي تدعمُ هذهِ المجالاتِ وتشكلها .[2]

1- Fakir Al Gharaibeh; Islam, M. Rezaul, (2024), Divorce in the Families of the UAE: A Comprehensive Review of Trends, Determinants, and Consequences, https://doi.org/10.1080/01494929.2024.2332696 مركز دراسات الأسرة والطفل – جامعة الشارقة

2- PeterTaylor-(January,2021) What is social policy? The British Academy, https://www.thebritishacademy.ac.uk/blog/what-is-social-policy/

5- Social Policy and the Welfare State (2018):

لقد أدّتِ التطوّراتُ والتغيّراتُ في الحياةِ الاجتماعيّةِ إلى تغيُّرِ الاحتياجاتِ الاجتماعيةِ. وبالتالي، تتغيّرُ المشاكلُ وحلولها أيضًا. كانَ للثورةِ الصناعيةِ التي حدثتْ في القرنِ الثامن عشر بعضُ التأثيراتِ المهمّةِ ليسَ فقط على الحياةِ الاقتصاديةِ ولكنْ أيضًا على البنيةِ الاجتماعيةِ. وكانَ الهدفُ من الثورةِ الصناعيةِ حلَّ المشاكلِ الاجتماعيةِ وضمانَ الرخاءِ من خلالِ السياساتِ الاجتماعيةِ، وهو مجالٌ متعدّدُ التخصّصاتِ، وبالتّالي ظهرَ مفهومُ دولةِ الرفاهيةِ. وقد خضعتِ الدولُ، التي كان لديها اهتماماتٌ ليبراليةٌ ووظائفُ حمايةٍ تقليديّةٌ ووصلتْ إلى مكانةٍ قويةٍ بتوجّهاتها الدوليّةِ، لفترةِ تحوّلٍ بسببِ التطوّراتِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ التي حدثتْ في الربعِ الأخيرِ من القرنِ العشرين. لقد كانَ موضوعًا للنقدِ أنَّ الدولَ زادتْ من النفقاتِ الاجتماعيةِ لتلبيةِ الاحتياجاتِ الاجتماعيةِ، وبالتالي تسبّبتْ في أزمةٍ اقتصاديّةٍ في هذهِ الفترةِ عندما تمَّتْ مناقشةُ آثارِ العولمةِ. وفي هذهِ الدراسةِ، سيتمُّ التعاملُ معَ عمليةِ التغييرِ والتحوّلِ في دولِ الرفاهيةِ وسياساتها الاجتماعيةِ على نطاقٍ عالميٍّ من منظورٍ مفاهيميٍّ ومن منظورِ التطوّرِ التاريخيّ. ومن خلالِ اتّخاذِ القراراتِ حولَ الماضي والحاضرِ، بالإضافةِ إلى وجودِ افتراضاتٍ للمستقبلِ، تهدفُ هذهِ الدراسةُ إلى المساهمةِ في الأدبِ.[1]

التعليقُ على الدّراساتِ السّابقةِ

أظهرتْ مراجعةُ الدراساتِ السابقةِ المتعلّقةِ بموضوعِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ والدراساتِ الاستشرافيّةِ تنوّعًا في الأساليبِ والمقارباتِ التي تناولتْ هذهِ المفاهيمَ، سواءٌ من الجانبِ الاجتماعيّ أم النفسيّ أم السياسيّ، مما يُظهرُ اهتمامًا متزايدًا في فهمِ طبيعةِ العلاقةِ بينَ الأسرةِ واستقرارِ المجتمعِ في ظلِّ المتغيراتِ المعاصرةِ.

نقاطُ القوّةِ في الدّراساتِ السّابقةِ:

- اعتمدتْ بعضُ الدراساتِ على مناهجَ كميّةٍ ونوعيّةٍ قويّةٍ مثلَ الاستبياناتِ والمقابلاتِ (مثلَ دراسةِ الاستقرارِ الأسريّ في البيئةِ السعوديةِ).
- تناولتِ الأبحاثُ مفاهيمَ متعدّدةً مثلَ التماسكِ الأسريّ، والتوافقِ الزواجيّ، واتخاذِ القرارِ داخلَ الأسرةِ، مما أعطى صورةً شاملةً عن العواملِ المؤثرةِ في استقرارِ الأسرةِ، وقضايا أسريّةً انطلاقًا من خصوصيةِ المجتمعِ

1- https://www.intechopen.com/chapters/64579
Esraa Dundar Aravasek (November 2018 ,28). Social policy and the welfare state, public economics and finance, Bernor Agikgos, IntechOpen, DOI: 10.5772 / intechopen.82372.

الإماراتيّ من حيثُ البنيةُ الثقافيةُ والدينيةُ والاجتماعيةُ.

- كثيرٌ من الدراساتِ أُجريتْ برعايةِ جهاتٍ حكوميةٍ مثلَ شرطةِ الشارقةِ، ومركزِ بحوثِ الأسرةِ، ما يمنحها ارتباطًا فعليًّا بصناعةِ القرارِ.

نقاطُ الضعفِ أو الفجواتِ البحثيةِ:

- ركّزتْ بعضُ الدراساتِ على الوضعِ الراهنِ فقط، دونَ التطرّقِ إلى استشرافِ المستقبلِ أو تحليلِ السيناريوهاتِ المستقبليةِ.
- هناكَ قلةٌ في الدراساتِ العربيةِ التي تجمعُ بينَ مفهومي الاستقرارِ الأسريّ والاستشرافِ الاستراتيجيّ في سياقٍ متكاملٍ، خصوصًا في إطارِ إمارةٍ مثل الشارقةِ.
- بعضُ الدراساتِ لم تدمجِ التحليلَ البيئيَّ أو السياقَ الثقافيَّ المحليَّ، واكتفتْ بتحليلاتٍ نظريةٍ دونَ ربطها بتوصياتٍ تنفيذيةٍ عمليةٍ كالعنفِ الأسريّ أو التماسكِ الأسريّ، دونَ تناولِ العواملِ التكنولوجيةِ أو الاقتصادية أو الثقافيةِ الجديدةِ وتأثيرها على شكلِ الأسرةِ الحديثةِ.

ما تميزتْ بهِ هذهِ الدراسةُ واختلفتْ عما سبقها:

تسعى هذهِ الدراسةُ إلى سدِّ الفجوةِ البحثيةِ من خلالِ:

- الدمجِ بينَ المنظورِ الاجتماعيّ والمستقبليّ لفهمِ التحدياتِ التي قد تواجهُ الأسرةَ في إمارةِ الشارقةِ.
- استخدامِ منهجيّةٍ استشرافيّةٍ لرسمِ سيناريوهاتٍ مستقبليّةٍ مدعومةٍ ببياناتٍ واقعيّةٍ وتحليلٍ نوعيٍّ.
- تقديمِ رؤيةٍ استراتيجيّةٍ تطبيقيّةٍ لصنّاعِ القرارِ تدعمُ الاستقرارَ الأسريَّ على المدى البعيدِ.
- دمجِ الإشكاليّاتِ المستقبليّةِ، مثلَ التغيراتِ المناخيةِ والعولمةِ، والتغيراتِ الاقتصاديةِ العالميّةِ، والأوبئةِ المتوقعةِ عالميًّا، مما ميّزها عن سابقتها من دراساتٍ.
- تمَّت الاستفادةُ من الدراساتِ السابقةِ في بناءِ الإطارِ النظريّ، كما تمَّت الاستفادةُ منها في وضعِ الخطوطِ الرئيسةِ لخطّةِ الدراسةِ.

ورغمَ أهميةِ الدراساتِ السابقةِ وغناها، فإنَّ الحاجةَ إلى دراساتٍ استشرافيّةٍ استراتيجيّةٍ تُعالجُ قضايا الأسرةِ في ظلِّ المتغيراتِ المتسارعةِ التي لا تزالُ قائمةً، وهو ما تسعى هذهِ الدراسةُ إلى معالجتهِ.

التّعليقُ على الفصلِ الثاني:

جاءَ الفصلُ الثاني ليشكّلَ الأساسَ النظريَّ والمنهجيَّ الذي تستندُ إليهِ الدراسةُ، حيثُ تمَّ من خلالهِ عرضُ وتحليلُ المفاهيمِ الأساسيةِ المتعلقةِ بالأمنِ الأسريّ، والاستقرارِ المجتمعيّ، والاستشرافِ المستقبليّ، إلى جانبِ استعراضِ أبرزِ النظرياتِ التي تفسّرُ العلاقةَ بينَ هذهِ المفاهيمِ، مما ساعدَ على تأطيرِ الدراسةِ ضمنَ أطرٍ علميّةٍ واضحةٍ ومعتمدةٍ.

كما قدّمَ الفصلُ مراجعةً نقديّةً لمجموعةٍ من الدراساتِ السابقةِ، المحليةِ والعالميةِ، التي تناولتْ موضوعاتٍ قريبةً من هذهِ الدراسةِ، وهو ما ساهمَ في توسيعِ قاعدةِ المعرفةِ، وتحديدِ الفجواتِ البحثيّةِ التي لم تحظَ بالاهتمامِ الكافي، خصوصًا تلكَ المتعلّقةَ بدمجِ البُعدِ الاستشرافيّ معَ تحليلِ الاستقرارِ الأسريّ في السياقِ لإمارةِ الشارقةِ.

الفصلُ الثّالثُ

كلاسيكيّاتُ الأمنِ الأسريِّ

مقدمة

تمثّلُ كلاسيّكياتُ الأمنِ الأسريّ مجموعةً من النظريّاتِ والّدراساتِ والمفاهيمِ الأساسيّةِ التي تشكّلُ الأسسَ الفكريّةَ لفهمِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ عبرَ العصورِ. وهذهِ الكلاسيكياتُ تتناولُ الجوانبَ الاجتماعيةَ والنفسيةَ والاقتصاديةَ والتشريعيةَ التي تؤثّرُ على الأسرةِ واستقرارها.

القيمُ والمبادئُ الكلاسيكيةُ للأمنِ الأسريِّ:

- التواصلُ والحوارُ بينَ أفرادِ الأسرةِ.
- احترامُ الأدوارِ والمسؤوليّاتِ داخلَ الأسرةِ.
- تعزيزُ القيمِ الدينيةِ والاجتماعيةِ التي تدعمُ الاستقرارَ الأسريَّ.
- الاستقلالُ الماليُّ والتخطيطُ الأسريُّ الجيدُ.
- حمايةُ أفرادِ الأسرةِ من العنفِ والإهمالِ.

وخلالَ هذا الفصلِ سيتمُّ التعرّفُ على كلاسيكيّاتِ الأمنِ الأسريّ، من خلالِ:

- **المبحث الأول**: مقوّماتُ الأمنِ الأسريّ وعناصرُ الأمنِ الاجتماعيّ.
- **المبحث الثاني**: أدوارُ مؤسّساتِ التنشئةِ في الحفاظِ على الأمنِ الأسريّ.
- **المبحث الثالث**: عواملُ تفكيكِ التماسكِ الأسريّ

المبحثُ الأوّلُ

مقوّماتُ الأمنِ الأسريِّ وعناصرُ الأمنِ الاجتماعيِّ

مقدمةٌ

تشيرُ مقوماتُ الأمنِ الأسريّ إلى العناصرِ والعواملِ التي تحفظُ للأسرةِ تماسكها واستقرارها، وتُسهمُ في تحقيقِ بيئةٍ صحيةٍ نفسيًّا واجتماعيًّا لأفرادها. أما الأمنُ الاجتماعيُّ فهو شعورُ الفردِ والجماعةِ بالطمأنينةِ داخلَ المجتمعِ، ويعتمدُ على تحقيقِ العدالةِ والاندماجِ والتكافلِ

أولًا: مقوماتُ الأمنِ الأسريِّ

يُعدُّ الأمنُ الأسريُّ أحدَ الركائزِ الأساسيّةِ لتحقيقِ التوازنِ والاستقرارِ في المجتمعِ، إذ تمثّلُ الأسرةُ النواةَ الأولى للتنشئةِ الاجتماعيةِ، ومصدرَ الدعمِ النفسيّ والعاطفيّ للأفرادِ. ومن هنا، فإنَّ الحفاظَ على أمنِ الأسرةِ واستقرارها لا يُعدُّ فقط مطلبًا إنسانيًّا، بل ضرورةً اجتماعيةً وأمنيةً واقتصاديةً في آنٍ واحدٍ.

في ظلِّ التغيراتِ المتسارعةِ التي يشهدها العالمُ المعاصرُ، سواءٌ على المستوى التكنولوجيّ أم الاقتصاديّ أم الثقافيّ، باتَ من الضروريّ فهمُ المقوماتِ التي تُعزّزُ الأمنَ الأسريَّ، ودراسةُ العواملِ التي تُمكّنُ الأسرةَ من الصمودِ أمامَ التحدياتِ المستجدّةِ. فمقوماتُ الأمنِ الأسريّ لا تقتصرُ على الأمانِ الماديّ فقط، بل تشملُ منظومةً متكاملةً من القيمِ، والروابطِ العاطفيةِ، والاستقرارِ النفسيّ، والتكافؤِ الاجتماعيّ والاقتصاديّ، إضافةً إلى الدعمِ القانونيّ والمؤسسيّ.

وتكمنُ أهميةُ هذا الفصلِ في تسليطِ الضوءِ على هذهِ المقوماتِ، وتحليلِ دورِ كلٍّ منها في بناءِ أسرةٍ متماسكةٍ وآمنةٍ قادرةٍ على الإسهامِ في استقرارِ المجتمعِ وتنميتِهِ، معَ استعراضِ نماذجَ تطبيقيةٍ وتجاربَ واقعيةٍ، خاصّةً في السياقِ الإماراتيّ.

وقد أوضحتْ دراسةُ عزيزِ أحمدَ الحسنيّ (2019)، التي هدفتْ إلى تشخيصِ المعوقاتِ الداخليةِ والخارجيةِ التي تؤثّرُ سلبًا على الأمنِ الأسريّ ومعالجتها، وتكوّنتْ عيّنةُ الدراسةِ من (12) من أربابِ الأسرِ، وتمَّ استخدامُ طريقةِ المقابلةِ. وتوصّلتِ الدراسةُ إلى أنَّ هناكَ مخاطرَ عدّةً تهدّدُ الأمنَ الأسريَّ كالبطالةِ، والحوادثِ البيئيةِ. كما أظهرتِ النتائجُ أنَّ الأمنَ الأسريَّ مرتبطٌ بأمنِ المجتمعِ، وأيُّ خللٍ في أحدِ عناصرِهِ أو مقوّماتِهِ الاقتصاديّةِ أو السياسيّةِ أو الصحيّةِ أو الاجتماعيّةِ، يؤثّرُ سلبًا على أمنِ الأسرةِ.[1].

1.المقوماتُ الدّاخليّةُ:

المقوماتُ الداخليةُ للأمنِ الأسريّ، هي العناصرُ التي تنبعُ من داخلِ الأسرةِ نفسها، وتساهمُ بشكلٍ مباشرٍ في استقرارها وتماسكها. وتشيرُ المقوماتُ الداخليةُ إلى مجموعةٍ من العواملِ والعلاقاتِ التي تُبنى داخلَ الأسرةِ وتُعدُّ الأساسَ الأولَ في تحقيقِ الاستقرارِ النفسيّ والاجتماعيّ والعاطفيّ لأفرادها. فكلما كانتْ هذهِ المقوماتُ قويةً، ازدادتْ قدرةُ الأسرةِ على مواجهةِ الضغوطِ الخارجيةِ، وازدادتْ متانةُ الروابطِ بينَ أفرادها. ومن أهمّ المقوماتِ الداخليةِ للأمنِ الأسريّ الآتي[2]:

- **قيادةُ الأسرةِ:** تشكلُ الأسرةُ مجتمعًا صغيرًا، وهذا المجتمعُ لا بدَّ من وجودِ قائدٍ لهُ، وإلا سادتِ الفوضى والخللُ، وتختلفُ ريادةُ الأسرةِ من مجتمعٍ إلى آخرَ، ففي المجتمعاتِ الإسلاميةِ تُسندُ وظيفةُ قيادةِ الأسرةِ إلى الزوجِ دونَ انتقاصٍ من شخصيةِ المرأةِ المدنيةِ، أو انتقاصٍ لحقوقها في التملكِ أو الحقوقِ المدنيةِ، وبأهليتها في تحملِ الالتزاماتِ وإجراءِ مختلفِ العقودِ مستقلةً عن غيرها.
- **تكيّفُ أفرادِ الأسرةِ:** يُعدُّ تكيّفُ أفرادِ الأسرةِ من مقوماتِ الأمنِ الأسريّ، فتكيّفُ الزوجينِ لهُ انعكاساتٌ إيجابيةٌ على الأبناءِ وتكيّفِ الأبناءِ معَ المجتمعِ ككلٍّ، ومتغيراتهِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ، ويؤدي التكيّفُ

1- الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر، (2016)، الأمن الأسري: المفاهيم، المقومات، المعوقات مع دراسة ميدانية على مدينة صنعاء، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 15 (12)، ص 163-231.

2- الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر، (2016)، الأمن الأسري المفاهيم - المقومات - المعوقات: مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 12، ص 161-232، اليمن.231.

البنّاءُ إلى أمنِ الأسرةِ واستقرارها.

- **تربيةُ الأولادِ التربيةَ السليمةَ القائمةَ على الانضباطِ:** فلا بدَّ أنْ تركّزَ الأسرةُ على غرسِ الأسسِ والمبادئِ وأخلاقيّاتِ المجتمعِ، وأنْ تكونَ العلاقاتُ قائمةً على احترامِ القوانينِ والأعرافِ والأخلاقِ عمومًا.

- **توفيرُ الاحتياجاتِ الأساسيةِ لأفرادِ الأسرةِ:** وتشملُ الغذاءَ والملبسَ والسكنَ والأثاثَ والأدواتِ المنزليةَ الأساسيةَ.

- **الوضعُ الاقتصاديُّ:** يؤثرُ الوضعُ الاقتصاديُّ للأسرةِ على مختلفِ جوانبِ حياةِ الأسرةِ، والمستوى التعليميّ، والصحيّ.... كما أنَّ الاكتفاءَ الاقتصاديَّ يحققُ الاستقرارَ الاقتصاديَّ.

- **سيادةُ قيمِ العدلِ والمساواةِ:** فسيادةُ العدلِ والمساواةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ من أهمِّ مقوماتِ الأمنِ الأسريّ، سواءٌ من قبلِ الوالدينِ تجاهَ الأبناءِ، أم الأبناء فيما بينهم، مما يؤدّي إلى تحقيقِ الإخاءِ والترابطِ والتماسكِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، والحمايةِ من الصراعِ والتفككِ الأسريّ.

- **التماسكُ والترابطُ بينَ أفرادِ الأسرةِ:** فتهيئةُ المناخِ الأسريّ العاطفيّ بينَ أفرادِ الأسرةِ يؤدي إلى الترابطِ والتماسكِ فيما بينها، وتحقيق العطفِ والتودّدِ والتراحمِ يؤدّي بدورهِ إلى تحقيقِ مناخِ المودّةِ والتماسكِ، وتنتقلُ بالتّالي إلى باقي المجتمعِ.

- **توفيرُ الحمايةِ لأفرادِ الأسرةِ:** فالأسرةُ مسؤولةٌ عن توفيرِ الحمايةِ لأفرادها من جميعِ النواحي (الجسديةِ والصحيةِ والوقائيةِ والنفسيةِ والاقتصاديةِ ... إلخ) والدفاعِ عن حريةِ أفرادها، ومواجهةِ مختلفِ المشكلاتِ والأحداثِ اليوميةِ التي تصيبُ أفرادها.

2. المقوماتُ الخارجيةُ:

تشيرُ المقوماتُ الخارجيةُ إلى العواملِ التي تؤثّرُ على الأسرةِ من خارجها، وتشملُ[1]:

1- يمكن الرجوع إلى:

العتيبي، ناصر. (2018). الأسرة والتنشئة الاجتماعية في ظل التغير الثقافي المعاصر .مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، 46(3) ص 144-165.

الطاهر باكـــر. (2021). مؤكدات ومهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العالمية، جامعة الجيلالي بونعامة-مخيس مليانة، (الجزائر)، مجلـة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 2، ص 153-180.

- **الوضع الاقتصاديّ للمجتمعِ:** فكلّما ارتفعَ المستوى الاقتصاديُّ للمجتمعِ انعكسَ ذلكَ على الحياةِ المعيشيةِ للأسرةِ والمجتمعِ إيجابًا، ووجودُ أيّ خللٍ في الجانبِ الاقتصاديّ يؤثرُ سلبًا على الأمنِ المعيشيّ للأسرةِ وحياتها.
- **المشاركة والتفاعل بينَ الأسرةِ والمجتمعِ:** التفاعلُ الاجتماعيُّ عمليةٌ يرتبطُ بها أفرادُ المجتمعِ ببعضهم بعضًا ارتباطًا وثيقًا، لذا فالأسرةُ لا بدَّ أنْ يكونَ لها دورٌ في المجتمعِ، وأنْ تتفاعلَ معَ كلّ أفرادِ المجتمعِ في مختلفِ جوانبِهِ، وكذلكَ على المجتمعِ أنْ يشاركَ ويتفاعلَ معَ الأسرةِ بما يحافظُ على الحياةِ الاجتماعيةِ واستقرارها.

- **الاستقرار السياسيّ:** والذي يتضمنُ تحقيقَ السلامِ الاجتماعيّ بينَ أفرادِ المجتمعِ، واتباعَ القوانينِ والأنظمةِ، والإدراكَ الواعيَ للحقوقِ والواجباتِ بينَ أفرادِ المجتمعِ، واستقرارَ الحياةِ السياسيةِ ككلٍّ بما يهيّئُ المناخَ الملائمَ لتحقيقِ التنميةِ.

- **الاستقرار الاجتماعيّ:** ويُقصدُ بهِ استقرارُ الأنماطِ الاجتماعيةِ والثقافيةِ، واستقرارُ الحياةِ الاجتماعيةِ اليوميةِ دونَ أيّ اضطراباتٍ أو خللٍ، وذلكَ بشعورِ أفرادِ المجتمعِ بسيادةِ العدالةِ الاجتماعيةِ في المجتمعِ، وتوافرِ سبلِ الحياةِ المعيشيةِ الكريمةِ، وتوافرِ الاحتياجاتِ الأساسيةِ.

- **توافر الخدماتِ العامةِ:** من تعليمٍ وصحةٍ واتصالٍ ووسائلِ نقلٍ ومواصلاتٍ، بما يحقّقُ الاستقرارَ النفسيَّ والاجتماعيَّ للأفرادِ والأسرِ.

- **تحقّق العدالةِ الاجتماعيةِ بينَ أفرادِ المجتمعِ:** وتُعدُّ العدالةُ الاجتماعيةُ من أهمِّ مبادئِ المساواةِ بينَ أفرادِ المجتمعِ، وتؤدّي إلى تدعيمِ المبادئِ الأخلاقيةِ بينَ أفرادِ المجتمعِ، بما يعمّقُ التفاعلاتِ والعلاقاتِ بينَ أفرادِ المجتمعِ في مختلفِ مجالاتِ الحياةِ، ويحققُ الأمنَ للفردِ والأسرةِ والمجتمعِ.

- **توفّر الأمنِ داخلَ المجتمعِ:** فالأسرةُ ما هي إلّا أحدُ مكوّناتِ المجتمعِ، وبالتالي فإنَّ وجودَ أيّ خللٍ أمنيٍّ يؤدّي إلى عدمِ الاستقرارِ، والإخلالِ بالأمنِ الأسريّ.

- **الضّبط الاجتماعيّ:** لأنَّ الضّبطَ الاجتماعيَّ يؤدّي إلى تحقيقِ الانضباطِ المجتمعيّ ومن خلالها يعيشُ المجتمعُ في سعادةٍ وأمنٍ وسلامٍ.

ثانيًا: عناصرُ الأمنِ الاجتماعيِّ:

الأمنُ الاجتماعيُّ هو شعورُ الفردِ والجماعةِ بالطمأنينةِ داخلَ المجتمعِ، ويعتمدُ على تحقيقِ العدالةِ والاندماجِ والتكافلِ. وعناصرهُ الأساسيةُ تشملُ:[1]

- الاهتمامَ بالفئاتِ الهشةِ الضعيفةِ والهامشيةِ في المجتمعِ حتى لا تتحولَ إلى خطرٍ يهدّدُ الأمنَ الاجتماعيَّ العامَّ، وربط ذلكَ بمقتضياتِ الإيمانِ الحقيقيّ المتفاعلِ معَ حاجاتِ الاجتماعِ البشريّ.
- التحذيرَ من الاعتداءِ والعداواتِ داخلَ المجتمعِ، حيثُ جُعلَ لذلكَ نظامٌ خاصٌّ للعقوباتِ، باعتبارِ الاعتداءِ هضمًا صارخًا للحقّ في أمنِ المجتمعِ وبنائهِ القويّ، بغضّ النظرِ عن دينِ الإنسانِ أو لغتهِ أو قومهِ.
- **العدالةَ الاجتماعية:** عن طريقِ توزيعٍ عادلٍ للفرصِ، والمساواةِ أمامَ القانونِ، وتمكينِ جميعِ فئاتِ المجتمعِ.
- **التكافلَ المجتمعيّ:** عبر تقديمِ شبكاتِ دعمٍ اجتماعيّ (كالأسرِ الممتدّةِ، والمؤسّساتِ الخيريةِ). والإحساسِ بالمسؤوليّةِ الجماعيّةِ.
- **الاندماجَ والانتماء:** عن طريقِ شعورِ الفردِ بأنهُ جزءٌ من نسيجِ المجتمعِ، وقبولِ التنوّعِ الثقافيّ والدينيّ داخلَ الدولةِ.
- **الاستقرارَ الأسريّ:** الأسرةُ المستقرةُ = أفرادٌ مستقرّونَ = مجتمعٌ آمنٌ، لذلكَ الأمنُ الأسريُّ هو أحدُ أعمدةِ الأمنِ الاجتماعيّ.
- **الأمنَ الرقميّ والمعلوماتيّ:** عن طريقِ حمايةِ الأفرادِ من التهديداتِ الرقميةِ والتنمرِ الإلكترونيّ، والتوعيةِ بالاستخدامِ الآمنِ للتكنولوجيا.

1- يمكن الرجوع إلى:

الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر، (2016)، الأمن الأسري المفاهيم - المقومات - المعوقات: مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 12، ص 161-232، اليمن.

حنيفة زايدي، (2024)، مقومات الأمن الاجتماعي وتداعياته على الأمن الأسري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (الجزائر)، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 12، العدد 1، ص 153-177.

إنَّ تحقيقَ الأمنِ الأسريّ هو نقطةُ البدايةِ نحو بناءِ مجتمعٍ آمنٍ ومستقرٍ. وكلّما قويتْ مقوماتُ الأسرةِ، زادتْ قدرةُ المجتمعِ على مواجهةِ التحدّياتِ والتحوّلاتِ. وإنَّ العلاقةَ بينَ الأمنِ الأسريّ والأمنِ الاجتماعيّ، موضّحةٌ كما في الجدولِ الآتي:

جدول رقم (2)

العلاقةُ بين الأمنِ الأسريّ والأمنِ الاجتماعيّ

الأمن الأسري	الأمن الاجتماعي
يبدأ من داخل المنزل	ينعكس على المجتمع بشكل أوسع
يحقق الطمأنينة النفسية	يحقق السلام المجتمعي
يمنع الانحرافات والعنف	يقلل الجريمة ويعزز التعايش
يتأثر بالثقافة والدين	يتأثر بالتشريعات والسياسات العامة

إعدادُ الباحثة

المبحَثُ الثّاني

أدوارُ مؤسساتِ التنشئةِ في الحفاظِ على الأمنِ الأسريِّ

في ظلِّ التغيّراتِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والثقافيةِ المتسارعةِ، لم تَعُدِ الأسرةُ وحدها قادرةً على تحمُّلِ مسؤوليةِ التنشئةِ، بل أصبحتِ الحاجةُ مُلحّةً لتكاملِ الأدوارِ بينَ مختلفِ المؤسّساتِ المؤثّرةِ في حياةِ الأفرادِ، لا سيّما الأطفال والناشئة. فمؤسساتُ التنشئةِ لا تقتصرُ على تشكيلِ الهويةِ الفرديةِ، بل تلعبُ دورًا محوريًّا في تعزيزِ مفاهيمِ الحوارِ الأسريِّ، واحترامِ السلطةِ داخلَ البيتِ، والمسؤوليةِ، والانتماءِ، وهي بذلكَ تسهمُ في الوقايةِ من المشكلاتِ الأسريةِ والانحرافاتِ السلوكيّةِ.

وقد أكدتْ دراساتٌ متعددةٌ على أهميةِ هذا الدورِ، حيثُ أشارَ عبدُ الرحمنِ النقيبِ (2016)[1] إلى أنَّ مؤسساتِ التنشئةِ تشكلُ "منظومةَ دفاعٍ مجتمعيٍّ أوليّةً ضدَّ التفكّكِ الأسريِّ والانحرافاتِ الاجتماعيةِ". كما أظهرتْ دراسةُ عبدِ الحفيظِ(2020)[2] أنَّ تكاملَ أدوارِ المدرسةِ معَ الأسرةِ يسهمُ في تعزيزِ الاستقرارِ الأسريِّ وخفضِ معدّلاتِ العنفِ داخلَ البيتِ. وخلالَ العرضِ التاليِّ، سنتعرّفُ على دورِ الأسرةِ والمدرسةِ ومؤسّساتِ الإعلامِ والمؤسّساتِ الدينيةِ.

دورُ الأسرةِ:

يعدُّ المناخُ الأسريُّ هو الجوُّ السائدُ في الأسرةِ، وهو مصدرٌ لإشباعِ حاجاتِ الفردِ، بحيثُ يقومُ بعمليةِ التنشئةِ الاجتماعيةِ وفقًا لأساليبَ معّينةٍ، مما يساعدُ على إشباعِ حاجاتِ أفرادِ الأسرةِ ووضوحِ الأدوارِ وتحديدِ المسؤوليّاتِ داخلَ الأسرةِ، وذلكَ من أجلِ النموِّ السليمِ للأبناءِ[2].

إنَّ دورَ الأسرةِ في تخصيصِ أوقاتٍ نوعيةٍ وهادفةٍ معَ الأبناءِ، وتبادلِ الحواراتِ المباشرةِ معهم، يمكّنهم من مواجهةِ المشكلاتِ ويجعلُهم أفرادًا، فيهم التنشئةُ التربويةُ السليمةُ الخارجيةُ، بعزيمةٍ وإرادةٍ صلبةٍ، وتحصّنهم من الوقوعِ في براثنِ الإدمانِ، والأمراضِ النفسيةِ، أو تحتَ طائلةِ الانحرافاتِ، والانضمامِ إلى الجماعاتِ المتطرفةِ[3].

1- النقيب، عبد الرحمن. (2016). مؤسسات التنشئة الإجتماعية والأمن المجتمعي. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 15(2)، 221-243.
2- عبد الحفيظ، ناصر. (2020). دور المدرسة في الوقاية من العنف الأسري. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، 12(4) 77-98.
3- اهمية دور الأسرة في مواجهة التحديات المعاصرة، مركز الملك عبدالله للدراسات الإسلامية المعاصرة، الرياض.

تحلّلتِ الأسرةُ وتخلّفتْ عنِ القيمِ الإنسانيةِ العليا وعنِ الأخلاقِ الرفيعةِ، هدفها اليومُ هو الرغبةُ الشخصيةُ في التصرّفِ والسلوكِ الفرديّ، مما صاحبَ ذلكَ آثارٌ سلبيةٌ، ومعَ تصاعدِ موجاتِ التغريبِ وزيادةِ الهيمنةِ الغربيّةِ على المؤسّساتِ الدوليّةِ خصوصًا في العقدينِ الأخيرينِ من القرنِ العشرينَ[1].

تسبّبَ ذلكَ في اضطرابِ نظامِ الأسرةِ المعاصرةِ في واقعنا المعاصرِ "ونتجَ عن هذا الاضطرابَ والانقلابَ الكبيرِ الذي سادَ المعاييرَ، والاختلالَ الفاحشِ في المفاهيمِ، فبينما يسودُ في الأمّةِ الإسلاميةِ الحقّةِ أنَّ الدينَ والتقاليدَ العريقةَ هي المعاييرُ التي توجهُ سلوكَ الأسرةِ الملتزمةِ، تصبحُ أشكالُ الموضةِ وقوانينُ النظامِ الدوليّ الجديدِ وألوانُ التعليقاتِ وأنماطٌ معينةٌ من التفكيرِ الزندقيّ الوافدِ من الغربِ"[2].

لقد وجدتِ المرأةُ العاملةُ نفسها أمامَ دورَينِ لأدائهم؛ دورٌ رسميٌّ يلزمها بالالتزاماتِ ومطالبَ محدّدةٍ لا يمكنُ التّهاونُ في أدائها، حتى لا يرتبكَ العملُ الذي صارَ في تنظيمهِ الحديثِ مرتبطًا ببعضهِ بعضًا، وبينَ عملِ دورٍ غيرِ رسميٍّ داخلَ البيتِ، يفتقدُ إلى الإلزاميةِ، وذلكَ لسيادةِ العلاقاتِ الحميميّةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ التي يسودها التفاهمُ والتسامحُ والتعاونُ، وقد أدّى التقصيرُ فيهِ واستحالةُ إنجازهِ على ما يرام، إلى البحثِ عمّن يمتهنُ الخدمةَ المنزليةَ، أو عن طريقِ اللجوءِ إلى الهيئاتِ والمؤسّساتِ الكثيرةِ، التي أفرزها الوضعُ الجديدُ، من دورِ الحضانةِ، ومدارس ما قبلَ التمدرس، التي استلمتْ من الأسرةِ الكثيرَ من وظائفها[3].

قيمةُ الحريةِ الجديدةِ التي تتيحها الثورةُ الرقميةُ ومستقبلُ الأسرةِ البشريةِ:

تعدُّ سلطةُ العائلةِ من خلالِ سلطةِ الوالدينِ على أبنائهم، أو سلطةِ الزوجِ على زوجتهِ، أو سلطةِ الأخِ الأكبرِ على إخوتهِ الصغارِ، من السلطاتِ التي قُوّضتْ في الحضارةِ الغربيةِ، وقد أُطِّرَ هذا التقويضُ من طرفِ شريكٍ دخيلٍ على العائلةِ لا يحملُ لهم مشاعرَ الأبوةِ والأمومةِ، والزوجةِ والأخوةِ، بقدرِ ما يحملُ لهم مشاعرَ المواطنةِ والمواطنينَ، وهذا الشريكُ هو الدولةُ من خلالِ منظومةٍ قانونيةٍ تمنعُ ضربهم إذا ما أظهروا سلوكاتٍ يراها الوالدانِ منافيةً لرغبتهم في التربيةِ، كعقابٍ وجزاءٍ لهم، أو معاقبةِ الزوجةِ من قبلِ الزوجِ إذا ما أتتْ بفاحشةٍ بيّنةٍ من الخيانةِ

1- أبو غزالة، ماجدة (2016)، نظر الأسرة المسلمة في ظل المتغيرات المعاصرة، بتصرف إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد 85، ص 184.
2- خروبات، محمد، بناء الأسرة بين القيم والتحديات المعاصرة، ص:43.
3- السيد، عزت (2013)، الثورة التكنولوجية وأثرها في تغير القيم، مقال من الرابط الإلكتروني، ص ص 454-455.
www.damascuuniversty.edu.sy/mag/human/images/stories/2013-3/a/447-482pdf

الزوجيةِ، كما استولتِ الدّولُ عبرَ مؤسساتها المختلفةِ على وظائفَ عديدةٍ للعائلةِ من خلالِ نظامِ التعليمِ، بالدرجةِ الأولى في دورِ الحضانةِ والمؤسّساتِ التربويةِ والتعليميةِ.

واتّباعُ الأمِّ تجاهَ وظائفَ جديدةٍ خارجَ البيتِ بدعوى مقولةِ المساواةِ معَ الرجلِ والمساهمةِ في التنميةِ العامةِ وإيصالِ المنفعةِ العائليةِ إلى أعلى درجتها وفقَ منطقِ العقلِ الأداتيّ للمدرسةِ التقليديةِ للعلمِ، التي ترى في خروجِ المرأةِ إلى العملِ خارجَ البيتِ هو قرارٌ عقلانيٌّ مادامَ التحاقها بالوظيفةِ الخارجيةِ وتخلّيها عن الوظيفةِ التقليديةِ داخلَ البيتِ يدرُّ عليها دخلًا أعلى يدفعها إلى منافسةِ الرجلِ في هذا القرارِ، ذلكَ أنهُ من غيرِ المعقولِ أنْ تختارَ دورًا تقليديًّا بينما تتوفّرُ لديها أدوارٌ أخرى أكثرُ عقلانيةً وأداتيةً[1].

الحمايةُ الزائدةُ للأبناءِ:

الحمايةُ المفرطةُ للأبناءِ لا تقلُّ خطورةً عن القسوةِ عليهم، فهي توصلُ للطفلِ رسالةً مفادها أنّكَ عاجزٌ[2]، الأمرُ الذي يحرمهُ من مواجهةِ الواقعِ بنفسهِ ويفوّتُ عليهِ فرصَ التعلّمِ من تحدياتِ الحياةِ ومطالبها.

إنَّ المبالغةَ في الإحاطةِ بالأبناءِ تجعلهم غيرَ قادرينَ على حلِّ المشكلاتِ واكتسابِ مهاراتِ الحوارِ والتفاوضِ مما يؤثّرُ على قادمِ حياتهم عندما يصبحونَ أزواجًا وزوجاتٍ. فالشّخصُ الذي تربّى في إطارِ عائلةٍ سالبةٍ للحريةِ لا تُقيمُ وزنًا لاستقلاليّةِ أبنائها ولا تتيحُ لهم فرصَ الاختيارِ والتجربةِ والتعلُّمِ من الخطأِ، سيجدُ صعوبةً في تحمُّلِ مسؤوليّةٍ لم يتعوّدْ على تحمُّلها ولم يُهيّأْ لها نفسيًّا وتربويًّا، وهو ما سيجعلهُ شخصًا اعتماديًّا متواكلًا على شريكِ حياتهِ متنصّلًا من مسؤوليّاتهِ لأنّهُ اعتادَ على أنْ يلبّيَ الآخرونَ طلباتهِ. وهذهِ السلبيّةُ كثيرًا ما تكونُ سببًا لبروزِ المشاكلِ والخلافاتِ الزوجيةِ؛ لأنَّ الحياةَ الزوجيةَ السليمةَ تقومُ على أساسِ التعاونِ والدعمِ والمساندةِ وليسَ التنصّل من المسؤوليّاتِ وتحميلها لطرفٍ دونَ آخرَ.

1- تتكون الأسرة النووية من الأب والأم والأولاد فقط.

2- أبو سعد، مصطفى (2016). رخصة القيادة التربوية، شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع الكويت، ص 53.

غيابُ الأبِ المؤقّتِ عن الأسرةِ:

إنَّ حرمانَ الأبناءِ من الأبِ بشكلٍ كلّيٍّ كالوفاةِ يعدُّ من الأسبابِ الخارجةِ عن الإرادةِ والسيطرةِ، ولكنَّ الغيابَ الجزئيَّ بسببِ السفرِ أو الانشغالِ المتواصلِ بالعملِ يعدُّ مشكلةً حقيقيةً ينبغي مواجهتها بعدَ أنْ تزايدتْ بسببِ سفرِ الآباءِ للعملِ في مناطقَ بعيدةٍ، مما تسببَ في حالاتِ انفصالٍ عن الأسرةِ[1].

ويمثّلُ الأبُ السلوكَ النموذجيّ، ويخلقُ غيابهُ فجوةً لا تستطيعُ الأمُّ ملأها، وبغيابهِ يصبحُ هنالكَ مربٍّ واحدٌ، وتختفي سلطتُهُ في السيطرةِ والتحكّمِ في سلوكِ الأبناءِ وتلافي الصّفاتِ السّلبيّةِ مثلَ العنادِ ومرافقةِ السّيّئينَ من الأصحابِ وتعاطي السّجائرِ والتبوّلِ اللّاإراديّ والقلقِ وعدمِ الشّعورِ بالأمنِ والطّمأنينةِ وفقدانِ الدفءِ والعطفِ من قبلِ الأبِ[2].

والأبوةُ الناجحةُ لا تقاسُ بعددِ الساعاتِ التي يقضيها الأبُ معَ أبنائهِ أو بتوفيرِ الحاجاتِ الضروريةِ لهُ، بل بمقدارِ ما يمنحُهُ الأبُ لابنهِ من حُبٍّ ومدى عنايتهِ، وطبيعةِ علاقتهِ بهذا الابنِ والتي تتّسمُ بالمودّةِ والمحبّةِ دونَ التركيزِ على إشباعِ الحاجاتِ البيولوجيّةِ للابنِ، فالاتّصالُ النفسيُّ الدائمُ بينَ الابنِ والأبِ أمرٌ ضروريٌّ ومهمٌّ، فعن طريقِ الاتّصالِ يشعرُ الطفلُ بمدى اهتمامِ الأبِ بهِ وعنايتهِ[3].

غيابُ التربيةِ الجنسيةِ السليمةِ:

فالتربيةُ الجنسيّةُ هي عمليةُ "إعدادِ الطّفلِ من خلالِ التوجيهِ والتلقينِ لمواجهةِ مشكلاتِ الحياةِ التي تدورُ حولَ الغريزةِ الجنسيةِ التي تظهرُ ظهورًا طبيعيًّا وفطريًّا لدى كلِّ إنسانٍ، وتزويدِهِ بالخبراتِ اللازمةِ الصالحةِ لحسنِ التكيفِ والتعاملِ معَ المواقفِ الجنسيّةِ الطارئةِ على حياتهِ مستقبلًا وحاضرًا[4].

لذلكَ يعدّ غيابُ الثقافةِ الجنسيةِ السليمةِ سببًا مهمًّا من الأسبابِ المسكوتِ عنها للطلاقِ، وإذا ما كانَ الطلاقُ يمثّلُ عندَ البعضِ مخرجًا من جحيمِ الخلافاتِ الزوجيةِ فإنَّ آثارهُ وتبعاتهُ لا ينكرها كلُّ ذي بصيرةٍ.

1- ميسون، سميرة، وطاهري، حمامة (2013). التوافق النفسي لدى أبناء الآباء ذوي الغياب المتكرر عن البيت (دراسة ميدانية على عينة من المراهقين)، جامعة، قاصدي مرباح / ورقلة، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة، ص1

2- السيد، فؤاد البهي (2000). الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص23.

3- عبدالرحمن، سعدي (1986). السلوك الإنساني، تحليل وقياس المتغيرات، الكويت، ط1، ص25.

4- فائزة الشمالي وأحمد أبو أسعد (2012). دليل الآباء في التربية الجنسية للأبناء، دار الراية للنشر والتوزيع، ص14.

دورُ المدرسةِ:

المدرسةُ مؤسّسةٌ حديثةٌ انتدبها المجتمعُ لتعكسَ تصوّراتهِ في التربيةِ والتعليمِ، وهي "أداةٌ صناعيّةٌ وغيرُ طبيعيّةٍ، إذا قورنتْ بالأسرةِ ...ولكنها أداةٌ ناجحةٌ، مقصودةٌ لتربيةِ الناشئينَ والشّبابِ، فالمدرسةُ مؤسّسةٌ أنشأها المجتمعُ عن قصدٍ لتحقّقَ لهُ أغراضًا معينةً لخدمتهِ[1].

وهي بهذا المعنى تُطلقُ في الغالبِ على المباني التي تُنشئها الدولُ أو الهيئاتُ والمنظماتُ والأفرادُ بشكلٍ رسميٍّ، وتتضمّنُ بالإضافةِ إلى الفصلِ الدراسيّ الساحةَ الخارجيةَ المدرسيةَ، والأنشطةَ الصفيةَ، والعلاقاتِ الاجتماعيةَ بينَ التلاميذِ والهيئةِ التدريسيةِ والإداريةِ خارجَ البيئةِ الصفيةِ والنسقَ القيميَّ والمعاييرَ المحددةَ لطبيعةِ هذهِ العلاقاتِ[2].

وتمثّلُ الفضاءاتُ المدرسيّةُ بيئةً نموذجيةً يمكنها أنْ تسهمَ في تعزيزِ الصحةِ النفسيةِ للمتعلمينَ الذينَ يمثّلونَ نسبةً مهمّةً من المجتمعِ المسلمِ، والاهتمام بهم ورعايتهم وتأهيلهم نفسيًّا هو في الحقيقةِ حفظٌ لمخزونِ الأمةِ الاستراتيجيّ الذي تعتمدُ عليهِ في نهضتها ورقيها، ولا يتمُّ ذلكَ إلا من خلالِ الإفادةِ مما وردَ في القرآنِ الكريمِ من المبادئِ والوسائلِ المؤثرةِ في تنميةِ وحفظِ الصحةِ النفسيةِ ومن أمثلةِ ذلكَ[3]:

- **الحرصُ على إبعادِ المتعلّمينَ عن أسبابِ الاضطرابِ النفسيّ:** وذلكَ بشغلِ النفسِ بطلبِ العلمِ النافعِ.
- **تنوّعُ استخدامِ الأساليبِ التعليميةِ لزرعِ القيمِ النفسيةِ السليمةِ:** كأسلوبِ الترغيبِ وأسلوبِ التمثيلِ، والمراقبةِ المستمرةِ للحالةِ النفسيةِ للمتعلّمينَ من خلالِ المؤشّراتِ الآتيةِ:
  - القدرةُ على التفاعلِ الإيجابيّ معَ المحيطِ.
  - القدرةُ على تجاوزِ العقباتِ.
  - نظرةُ المتعلمِ لنفسهِ وفهمُهُ لحقيقةِ دوافعهِ ورغباتهِ، وكذا ضبطُهُ لنفسهِ وكبحُهُ جماحها.
- **تعريفُ المتعلّمينَ بالصّحةِ النفسيةِ وسبلِ تحقُّقها:** أو ما يُسمّى بالتوجيهِ المعرفيّ والتنبيهِ إلى أنَّ أعظمَ

1- عبد العزيز، سليمان عرفات (1979)، ديناميكية التربية في المجتمعات، مكتبة الإنجلو المصرية، ص90.

2- السيد، سمية أحمد (2004)، الأسس الإجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية، القاهرة مصر، ص 61.

3- البنعيادي، محمد (2019)، الأمن الأسري أساس البناء الاجتماعي السليم: رؤية تأصيلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس / المغرب، ورقة بحثية ضمن لمؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، إسطنبول-تركيا: 20-22 يوليو 2019.

الأمراضِ النفسيةِ إنما هي من أسبابِ البُعدِ عنِ اللهِ، لتكوينِ الرؤيةِ الصالحةِ وعدمِ الثقةِ فيهِ، وانعدامِ حسنِ الظنِّ بهِ.

- **رعايةُ المتعلمينَ** الذينَ يعانونَ من حالاتِ الاكتئابِ والوسواسِ والقلقِ وإرشادهم إلى أنماطِ السلوكِ النفسيِّ السليمِ، وتوجيههم إلى ضرورةِ الاعتقادِ في قدرةِ اللهِ وقدرهِ، وأنَّ كلَّ ما يحصلُ إنما هو بأمرهِ سبحانهُ.

دورُ مؤسّساتِ الإعلامِ والثّقافةِ[1]:

مفهومُ الأمنِ المعنويِّ: يعني الحفاظَ على المكوّناتِ الثّقافيّةِ الأصيلةِ في مواجهةِ التيّاراتِ الثقافيّةِ الوافدةِ، أو الأجنبيةِ المشبوهةِ، فهو يصبُّ في صالحِ تقويةِ هذا البُعدِ من أبعادِ الأمنِ الوطنيِّ. وهو بهذا يعني حمايةَ الهويةِ الثقافيةِ وصيانتها من الاختراقِ أو الاحتواءِ من الخارجِ، ويعني أيضًا الحفاظَ على العقلِ من الاحتواءِ الخارجيِّ وصيانةَ المؤسّساتِ الثقافيّةِ في الداخلِ من الانحرافِ.

وهو اطمئنانُ الناسِ على مكوّناتِ أصالتهم وثقافتهم النوعيّةِ ومنظومتهم الفكريّةِ، ويعني السّكينةَ والاستقرارَ والاطمئنانَ القلبيَّ واختفاءَ مشاعرِ الخوفِ على مستوى الفردِ والجماعةِ في جميعِ المجالاتِ النفسيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ. ويعني صيانةَ عقولِ أفرادِ المجتمعِ ضدَّ أيّةِ انحرافاتٍ فكريّةٍ أو عقديّةٍ مخالفةٍ لما تنصُّ عليهِ تعاليمُ الإسلامِ الحنيفُ أو أنظمةُ المجتمعِ وتقاليدهُ.

لقد تعدّدتْ مصادرُ تهديدِ الأمنِ الفكريِّ أو المعنويِّ واختلفتْ باختلافِ مروّجيها، فتأتي أحيانًا كثيرةً من جماعاتِ التطرّفِ والتشدُّدِ الفكريِّ، ومثيري الفتنِ ودعاةِ الفرقةِ. ولمّا كانتِ الرقابةُ الأمنيّةُ أو الضّوابطُ والقيودُ على ما تقومُ بعرضهِ وبثّهِ تلكَ الجماعاتُ من خلالِ البثِّ نظرًا لما يُسمّى بالعولمةِ وعصرِ التدفقِ الإعلاميِّ والإنترنت وغيرهما من الوسائلِ، فقد أصبحَ اللّجوءُ إلى إستراتيجيّةٍ اجتماعيّةٍ متكاملةٍ أمرًا ملحًّا للمساهمةِ في الحفاظِ على عقولِ الشبابِ وغيرهم من الغزوِ الفكريِّ، وتحصينهم ثقافيًّا من خلالِ المعلوماتِ الصحيحةِ التي تزيدُ الوعيَ الأمنيَّ والثّقافيَّ.

1- لمومن، أحمد محمد (2019). مفهوم الأمن المعنوي للأسرة في القرآن: سور البقرة والنساء والأحزاب والتحريم والطلاق. جامعة عمان العربية - كليّة القانون والشريعة/ الأردن. ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات. إسطنبول-تركيا: 20-22 يوليو 2019.

قامَ محمدُ الشّمريّ (2018) بدراسةٍ هدفتْ إلى استكشافِ ما إذا كانتِ التقنياتُ الإعلاميةُ الجديدةُ داخلَ المنزلِ تعملُ على جلبِ أجيالٍ مختلفةٍ من الأسرةِ أو أنّها تعملُ معًا لخلقِ حياةٍ مخصّصةٍ داخلَ الأسرةِ مما يهدّدُ أمنها والتفاعُلَ الاجتماعيَّ بينَ أفرادها، واستخدمَ الباحثُ لتحقيقِ أهدافِ الدراسةِ البحثَ النوعيَّ الذي يعتمدُ على الفهمِ الجيّدِ للحالةِ الاجتماعيةِ من خلالِ التحليلِ الكميّ وفهمٍ متعمّقٍ للتغيُّراتِ السلوكيّةِ التي تسبّبها مواقعُ التواصلِ الاجتماعيّ على الشّبابِ والأسبابِ التي تحكمُ مثلَ هذهِ السلوكاتِ، وأظهرتْ نتائجُ الدراسةِ أنَّ تقنياتِ الإعلامِ والوسائطِ الجديدةِ داخلَ المنزلِ ووسائلِ التفاعلِ الاجتماعيّ تؤدّي إلى زيادةِ العزلةِ الاجتماعيةِ وخصخصةِ حياةِ الأفرادِ داخلَ الأسرةِ مما يهدّدُ أمنها الداخليَّ بشكلٍ لافتٍ[1].

دورُ المؤسّساتِ الدينيةِ في غرسِ القيمِ:

إنَّ العالمَ المعاصرَ اليومَ أمامَ مأزقٍ خطيرٍ بسببِ الابتعادِ عن المرجعيةِ الدينيةِ، وبسببِ غيابِ القيمِ العليا والمبادئِ الأخلاقيّةِ الساميةِ عن كافّةِ نواحي الحياةِ الدّينيّةِ والعلميّةِ والاقتصاديّةِ والسياسيّةِ، وبسببِ التطوّراتِ السريعةِ والتغيُّراتِ الجذريّةِ التي تعرفها الحياةُ الإنسانيةُ، والتي تؤمنُ بالمادّةِ أكثرَ من الروحِ، أصبحَ الإنسانُ يعيشُ جسدًا بلا روحٍ، فأدى ذلكَ إلى خواءٍ روحيٍّ وجدانيٍّ، تطغى عليهِ قيمُ الفردانيّةِ، على حسابِ القيمِ الإنسانيّةِ التي تهتمُّ بالبعدِ الإنسانيّ في جوانبها كلّها، فأُصيبتِ الحضارةُ بشللٍ عضويٍّ في أجهزتها الخلقيةِ وملكاتها النفسيةِ يعوقها عن التحركِ الصحيحِ.

إنَّ تفعيلَ مجالِ القيمِ داخلَ الأسرةِ والمجتمعِ يولّدُ روحَ الخيرِ لدى الأفرادِ، وغرسَها في النفوسِ يساعدُ على تحقيقِ الرقيّ المعنويّ والماديّ في الواقعِ الإنسانيّ، فالأسرةُ الملتزمةُ بالقيمِ تكوّنُ مجتمعًا راقيًّا تسودُهُ الطمأنينةُ والاحترامُ، وما ذاكَ إلّا ثمرةٌ من الثمارِ الطيّبةِ للقيمِ، لذا وجبَ علينا بناءُ اتّجاهٍ نسقيٍّ قيميٍّ واضحٍ وشاملٍ يستندُ للشّرعِ، يحكمُ فلسفةَ الأسرةِ واختياراتها وتوجيهاتها، ولا يتحقّقُ الأمنُ الأسريُّ إلّا بتفعيلِ هذا المجالِ القيميّ انطلاقًا من القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبويّ الشريفِ وترجمةِ القيمِ والمبادئِ الإسلاميّةِ إلى برامجَ، بحيثُ لا ينبغي أنْ تكونَ القيمُ مجرّدَ أطروحاتٍ نظريّةٍ بل ينبغي تنزيلُ البرامجِ من خلالِ الممارسةِ التطبيقيّةِ في شتّى الميادينِ، من أجلِ المساهمةِ في معالجةِ أزمةِ الحضارةِ وخاصّةً مجالَ الأسرةِ وكلّ ما يعيقُه من صعوباتٍ ومشاكلَ.

1 الشمري، محمد (2018)، الإعلام الجديد على الأمن الأسري، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 6.

المبحثُ الثالثُ

عواملُ تفكيكِ التماسكِ الأسريِّ

يمثّلُ التماسكُ الأسريُّ حجرَ الزاويةِ في بناءِ مجتمعٍ مستقرٍّ وآمنٍ؛ إذ تُعدُّ الأسرةُ البيئةَ الأولى التي تساهمُ في تنشئةِ الأفرادِ وتنميةِ القيمِ والهويةِ والانتماءِ. غيرَ أنَّ هذا التماسكَ باتَ مهدّدًا في العصرِ الحديثِ، نتيجةً لتغيراتٍ متسارعةٍ ومتعدّدةِ الأبعادِ طالتِ البنيةَ الاجتماعيةَ والاقتصاديةَ والثقافيةَ للأسرِ العربيّةِ، والخليجيةِ منها بشكلٍ خاصٍّ[1].

وقد أكدَ أحمد زكي بدوي(2019)[2] أنَّ "التحوّلاتِ الاجتماعيةَ والثقافيةَ في المجتمعاتِ الخليجيةِ، وخصوصًا الإماراتيةِ، أصبحتْ تلعبُ دورًا مباشرًا في إضعافِ التماسكِ الأسريّ". كما أشارَ النعيمي(2012)[3] إلى أنَّ تزايدَ الاعتمادِ على الوسائطِ الرقميةِ في التواصلِ الأسريّ يخلقُ حالةً من "الانفصالِ العاطفيّ بينَ أفرادِ الأسرةِ الواحدةِ". وعليهِ، فإنَّ دراسةَ هذهِ العواملِ لم تعدْ ترفًا علميًّا، بل أصبحتْ ضرورةً لفهمِ جذورِ التفكّكِ الأسريّ، والتعاملِ معَ أسبابهِ بطرقٍ وقائيّةٍ واستباقيّةٍ تضمنُ بقاءَ الأسرةِ كخليّةٍ مستقرّةٍ في قلبِ المجتمعِ. ومن أهمّ هذهِ العواملِ نعرضُ الآتي:

المشكلاتُ الأسريةُ الداخليةُ:

المشكلاتُ الأسريةُ كثيرةٌ نذكرُ بعضها على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ: سوء التفاهمِ بينَ الآباءِ في تربيةِ الأبناءِ، والطلاقُ والفقرُ... إلخ.

إنَّ ظاهرةَ ارتفاعِ نسبِ الطلاقِ تُعدُّ مؤشّرًا قويًّا على حالةِ المجتمعاتِ ككلٍّ، تماسكًا أو تفكّكًا، ولهذا ينبغي ألا نتناولهُ بمعزلٍ عن حالةِ المجتمعِ ككلٍّ ووضعهِ الحضاريّ[4].

1- عبد الغني، نجلاء. (2018). عوامل التفكك الأسري في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والاجتماعية، 6(1)، 55-72.
2- بدوي، أحمد زكي. (2019). أثر التغيرات الاجتماعية في الأسرة الخليجية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 41(3)، 112-135.
3- النعيمي، راشد. (2021). التكنولوجيا والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 47(2)، 77-93.
4- لسنوسي محمد السنوس (2019)، انهيار الأسرة تراجع حضاري، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (647)، ص 22-24.

وتؤكدُ الدراساتُ على أنهُ من أشدِّ العواملِ التي تهدّدُ استقرارَ الأسرةِ المواقعُ الإباحيةُ التي تتمثّلُ في قنواتٍ فضائيةٍ غيرِ مهنيّةٍ وغيرِ هادفةٍ، والمواقعِ الإلكترونيةِ التي تبثُّ الانحلالَ الخلقيَّ في ظلِّ غيابِ الوازعِ الدينيّ والأخلاقيّ مما يفكّكُ الأسرةَ ويثيرُ المشكلاتِ الأسريةَ، وقد يصلُ الأمرُ إلى الطلاقِ، وهدمِ الأسرةِ بالكاملِ[1].

غيابُ الوعيِ التربويّ لدى الآباءِ والأمهاتِ:

فالأصلُ أنّهم القدوةُ التي يَحتذي بها الأبناءُ، والأصلُ أنّهم يحرصونَ على غرسِ العقيدةِ الصّحيحةِ والقيمِ العليا ومكارمِ الأخلاقِ في أبنائهم، ويتابعونهم بالرّقابةِ وحُسنِ التوجيهِ، فتُغرسُ فيهم قيمُ الحوارِ وتقبُّلُ الآخرِ وثقافةُ الحريةِ والديمقراطيةِ من خلالِ الممارساتِ اليوميةِ.

مشكلةُ جنوحِ الأحداثِ:

إنَّ ظاهرةَ جنوحِ الأحداثِ ظاهرةٌ اجتماعيةٌ وُجدتْ في المجتمعاتِ، واختلفتْ نظرةُ المجتمعِ لهذهِ الظاهرةِ، حيثُ عُدَّ الحدثُ المنحرفُ في المجتمعاتِ القديمةِ مستحقًّا للعقابِ، أمّا حديثًا فقد اختلفتْ نظرةُ المجتمعِ للحدثِ المنحرفِ، حيثُ تبّينَ أنَّ الأحداثَ المنحرفين هم ضحيّةٌ لظروفٍ اجتماعيةٍ أدّتْ بهم إلى الانحرافِ، وبالتالي تهيئةُ الظّروفِ الاجتماعيةِ بما يخدمُ التنشئةَ السليمةَ والصالحةَ لهؤلاءِ الأحداثِ وبالتّالي صنع مواطنينَ صالحينَ منهم.

البطالةُ:

تؤثرُ البطالةُ سلبًا على تماسكِ أفرادِ الأسرةِ واستقرارهم، حيثُ تُعدُّ النفقةُ أحدَ مقوّماتِ الأمنِ الأسريّ، فلا يمكنُ الحديثُ عن هذا في غيابِ الاستقرارِ الماديّ المبنيّ على توفيرِ مستلزماتِ الحياةِ الأساسيّةِ والمتمثّلةِ في الغذاءِ والعلاجِ والمسكنِ والملبسِ، وغيرها من الضّرورياتِ المتعارفِ عليها.

المشكلاتُ الاقتصاديةُ:

فالفقرُ والبطالةُ يؤدّيانِ إلى نقصِ الموارِدِ الماديةِ للأسرةِ، مما يخلقُ أزماتٍ أسريّةً تتسبّبُ لأفرادِ الأسرةِ بالشّعورِ بالقلقِ، والعملُ بسببِ الحاجةِ يضعفُ من دورِ الوالدينِ في تنشئةِ أولادهم، وربّما تضطرُّ الأسرةُ الفقيرةُ بسببِ

1- زريقة، رشا بسام إبراهيم (2010)، عوامل استقرار الأسرة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 115.

انخفاضِ هذا المستوى إلى تشغيلِ أولادها، الأمرُ الذي يحرمُ الطفلَ من التعلّمِ والخروجِ في سنٍّ مبكّرةٍ، ممّا يجعلهُ عُرضةً للانحرافاتِ في المجتمعِ.

مشاكلُ العولمةِ:

شهدَ العالمُ منذُ نهايةِ القرنِ العشرينَ تحوّلًا جذريًّا في طبيعةِ العلاقاتِ الدوليةِ والاقتصاديةِ والثقافيةِ، حيثُ برزتِ العولمةُ كقوةٍ مهيمنةٍ أعادتْ تشكيلَ المجتمعاتِ على مستوياتٍ متعدّدةٍ. وعلى الرغمِ من الفرصِ الكبيرةِ التي أتاحتها العولمةُ في مجالاتِ التجارةِ والتكنولوجيا والتعليمِ، إلّا أنّها صاحَبتها مشكلاتٌ معقّدةٌ ومتعدّدةُ الأبعادِ أثّرتْ على النّسيجِ الاجتماعيّ والسيادةِ الوطنيةِ والاستقرارِ الثقافيّ. وتشيرُ العديدُ من الدراساتِ إلى أنَّ العولمةَ، في كثيرٍ من صورها، ساهمتْ في اتّساعِ الفجوةِ بينَ الفقراءِ والأغنياءِ، وزيادةِ الاعتمادِ الاقتصاديّ غيرِ المتكافئِ، وانتشارِ القيمِ الاستهلاكيّةِ الغربيّةِ التي تهدّدُ الهويّاتِ الثّقافيّةَ المحليّةَ. كما أنّها أسهمتْ في نقلِ الصراعاتِ السياسيّةِ والإعلاميّةِ والاقتصاديّةِ بشكلٍ أسرعَ وأكثرَ تأثيرًا، مما وضعَ المجتمعاتِ الناميةَ في مواجهةِ تحدّياتٍ غيرِ مسبوقةٍ[1].

- **مشكلةُ العولمةِ الاقتصاديةِ:**

تقومُ العولمةُ الاقتصاديةُ على ركائزَ أساسيّةٍ عدّة؛ منها تحريرُ رأسِ المالِ والتجارةِ الدوليةِ، وإزالةُ القيودِ والحواجزِ الجمركيةِ أو الحدوديةِ أو الحواجزِ المعنويةِ مثل القوانينِ لتسهيلِ تبادلِ السلعِ والبضائعِ، مما أدّى إلى ظهورِ الشركاتِ متعدّدةِ الجنسياتِ وشركاتٍ عابرةٍ للقارّاتِ، الأمرُ الذي أدّى إلى جعلِ العالمِ مجرّدَ سوقٍ اقتصاديّ، الغنيُّ فيهِ يزدادُ غنى والفقيرُ فيهِ يزدادُ فقرًا، وبمعنى آخرَ فالعولمةُ الاقتصاديةُ تقومُ على أنَّ القويَّ هو المهيمنُ والضعيفَ فيهِ يؤكل[2].

- **مشكلاتُ العولمةِ الثقافيةِ:**

تقومُ العولمةُ الثقافيةُ على محاولةِ التأثيرِ على القيمِ والمفاهيمِ الحضاريةِ والأخلاقيةِ وسلوكاتِ المجتمعاتِ والدولِ، وذلكَ لمحاولةِ تطبيقِ دولةٍ ما لنموذجها الثقافيّ على باقي دولِ ومجتمعاتِ العالمِ، وهي بمعنى آخرَ تشيرُ إلى الغزوِ الثقافيّ والفكريّ[3].

1- الحسن، سعاد. (2018). العولمة الإقتصادية وأثرها على الإقتصاديات العربي. المجلة الإقتصادية العربية، 22(1)، 65-89.

2- Castells, M. (2010). The Rise of the Network Society (2nd ed.). Wiley-Blackwell

3- عبد القادر، علي. (2020). العولمة وتحديات الهوية الثقافية في الوطن العربي. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، 45(2)، 101-118.

- **مشكلةُ العولمةِ القيميةِ:**

بما أنَّ نهوضَ أمّةٍ ما يعتمدُ على ثقافةِ وأفكارِ وقيمِ شعبها، فهناكَ بعضُ الدولِ تسعى إلى تفكيكِ هذهِ القوّةِ، وذلكَ من خلالِ نقلِ قيمها إلى دولٍ أخرى، وذلكَ من خلالِ وسائلِ الإعلامِ المرئيةِ والمسموعةِ والمقروءةِ على اختلافها[1].

- **مشكلةُ العولمةِ السياسيةِ:**

تقومُ العولمةُ السياسيّةُ على التدخّلِ في سيادةِ الدولِ الضعيفةِ من قبلِ الدولِ الأكثرِ منها قوةً، حيثُ تتدخلُ في شؤونها السياسيةِ ومواردها الطبيعيةِ بحججٍ كثيرةٍ منها نشرُ الديمقراطيةِ أو حقوقِ الإنسانِ أو غيرها من مبرّراتٍ للتدخلِ.

المشكلاتُ اللّغويةُ:

اللغةُ هي المعيارُ الذي يحدّدُ هويةَ الأمّةِ والشّعبِ، وخاصّيةُ كلّ لغةٍ تتركُ أثرها على نفسيةِ الشعوبِ والأسرِ وطريقةِ تفكيرها، فإذا ضاعتِ اللغةُ اندثرتْ معها المعالمُ العربيةُ والقوميةُ للمجتمعِ الإسلاميّ، إذ تعدُّ اللغةُ والدينُ من أهمِّ العناصرِ الأساسيةِ في تكوينِ الثقافةِ والشخصيةِ القوميةِ والروحِ الوطنيةِ[2].

المشكلاتُ الاجتماعيةُ:

كونُ الأسرةِ تتعلقُ بالمجتمعِ، فإنّه يترتّبُ عليها اضطرابٌ في العلاقاتِ الزوجيةِ نتيجةِ الطّلاقِ والهجرِ والترمّلِ وهجرِ الوالدينِ للطفلِ، أو سجنِ أحدِ الوالدينِ أو الإدمانِ على المخدراتِ، مما يتسبّبُ في ضعفِ الطفلِ نفسيًّا، حيثُ تضعفُ علاقتهُ بالمجتمعِ كونهُ يُعدُّ في نظرهم غيرَ أخلاقيٍّ، وينتجُ عن ذلك الصراعُ العاطفيُّ للطفلِ، وعدمُ قدرتِهِ على الانحيازِ لأحدِ والديهِ، والإحساسُ العميقُ بالتهديدِ والخوفِ، واستغلالُ الزوجينِ الأطفالَ للانتقامِ والإيذاءِ، وعدمُ النضجِ والوعيِ، والرغبةُ في الانتقامِ، والنّقدُ المتبادلُ. وترجعُ أهمُّ الأزماتِ إلى إفرازاتِ الحضارةِ الحديثةِ على أسرنا الإسلاميةِ، مثل إطلاقِ العنانِ للمرأةِ وتركها تتحرّكُ بحريّةٍ لا حدودَ لها، لتذهبَ إلى حيثُ تريدُ ومتى تريدُ، ولمّا يفرضُ الزوجُ إقامةَ بعضِ الحدودِ تنشبُ بعضُ الخلافاتِ التي تسبّبُ انهيارًا للأسرةِ.

1- Appadurai, A. (1996). Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization. University of Minnesota Press.

2- عبد الرحمن، نورة. (2019). العولمة والتعليم: التحديات والفرص. مجلة دراسات تربوية، 13(3)، 55-72.

مشكلةُ التفكُّكِ الأسريّ:

ومن أبرزِ الأسبابِ لمشكلةِ التفكُّكِ الأُسَريّ وفاةُ أحدِ الزوجينِ أو كليهما أو طلاقُ أحدِهما وحالةُ تعدُّدِ الزوجاتِ، فالولدُ في مثلِ هذهِ الأحوالِ ينتابهُ شعورٌ بالحرمانِ من المحبّةِ والعطفِ، فينطلقُ هائمًا على وجههِ يلتمسُ تخفيفًا عمّا ألمَّ بهِ، ما يؤدي به إلى مرافقةِ رفاقِ السّوءِ، حيثُ يتعرّضُ للتجاربِ والخبراتِ القاسيةِ المؤلمةِ كافّة، ومنها:

- ضعفُ الرعايةِ: إنَّ أهمَّ عاملٍ يؤثّرُ في جنوحِ الأحداثِ هو ضعفُ الرعايةِ والاهتمامِ من طرفِ الأبوينِ، الناتجِ عن انشغالهما بلقمةِ العيشِ. ولا شكَّ أنَّ غيابَ الوالدينِ أو أحدهما لهُ تأثيرٌ على تربيةِ الحدثِ وتوجيهه.
- القسوةُ في المعاملةِ: تتأرجحُ معاملةُ الآباءِ لأطفالهم بينَ الشدّةِ والعنفِ من جهةٍ، والتّسامُحِ واللينِ من جهةٍ ثانيةٍ، وقد توصّلَ علماءُ النفسِ والتربيةِ إلى اعتبارِ أنَّ جميعَ تلكَ الأساليبِ خاطئةٌ، مما يؤثرُ على تنشئةِ الطفلِ.
- التّحلّلُ الخلقيُّ: وهو بدورهِ مظهرٌ من مظاهرِ تفكُّكِ الأسرةِ وهو نتيجةٌ للفقرِ، فالأبُ، مثلًا، تدفعهُ الحاجةُ إلى سلوكِ الجريمةِ من سرقةٍ أو الاتجارِ بالمخدراتِ. والأمُّ تدفعها الحاجةُ إلى البِغاءِ، فماذا يُنتظرُ من الطفلِ الذي يعيشُ في مثلِ هذا الجوّ المنحلّ غيرَ الاندفاعِ في مهاوي الفسادِ.
- ضعفُ الوازعِ الدينيّ عندَ الأسرةِ: حيثُ عدمُ إدراكِ الأسرةِ لتعاليمِ الديانةِ الإسلاميةِ والتي تهدفُ في مجملها إلى تربيةِ نشءٍ صالحٍ خالٍ من الأمراضِ الاجتماعيةِ.
- العاملُ النفسيُّ: إنَّ عدمَ إشباعِ حاجاتِ الحدثِ العاطفيةِ ولّدَ لديهِ اضطراباتٍ داخليةً، نفسيّةً ووظيفيّةً تدفعهُ إلى العدوانِ ضدَّ ذاتهِ وضدَّ المجتمعِ، وذلكَ باتخاذهِ السلوكَ الجانحَ أسلوبًا اعتياديًّا في حياتهِ، لأنَّ الطفلَ الذي لم يُشبعْ حاجتهُ إلى الحبِّ مثلًا، لا يستطيعُ أنْ يحبَّ غيرهُ لأنّهُ يجهلُ طعمَ الحبِّ، كذلكَ الطفلُ الذي لم يُشبعْ حاجتهُ إلى الأمنِ إلى غيرهِ في علاقاتهِ الاجتماعيةِ، مما يسبّبُ لهُ النفورَ والعزلةَ فيعيشُ وحيدًا رغمَ وجودهِ بينَ الناسِ، والطفلُ الذي يعيشُ في جوٍّ من الخوفِ وعدمِ الاطمئنانِ يعيشُ دائمًا مترقّبًا للشّرِّ ولا يتوقّعُ إلّا الأسوأَ، والطّفلُ الذي يترعرعُ داخلَ أسرةٍ تتّخذُ النقدَ كأسلوبٍ للتربيةِ يجدُ نفسه دائمًا يدينُ الآخرينَ محاولةً منهُ لتبرئةِ نفسهِ من الانتقاداتِ التي وُجّهتْ لهُ من طرفِ الأسرةِ ... إلخ.

مشكلةُ العنفِ الأسريِّ:

العنفُ الأسريُّ عادةً ما يتّخذُ الأشكالَ الأربعةَ الآتيةَ؛ العنفُ الجسديُّ، والعنفُ الجنسيُّ، والعنفُ النفسيُّ أو العاطفيُّ، ثمَّ الإهمالُ، وذلكَ ما تُجمعُ عليهِ التعاريفُ الرسميةُ كافّة سواءٌ للأممِ المتحدةِ، أم اليونيسف أم المنظمةِ العالميةِ للصّحّةِ.

فيما ترتبطُ الآثارُ النفسيةُ للعنفِ أيضًا بشكلِ العنفِ وتكرارِه، وطبيعةِ العلاقةِ معَ المعتدي ومكانةِ هذا الأخيرِ، أو بدرجةِ تعرُّضِ الضّحيّةِ للعنفِ في الماضي، وبالنسبةِ للأطفالِ قد ترتبطُ طبيعةُ الآثارِ بالمرحلةِ النمائيّةِ للطّفلِ. عادةً ما يسببُ العنفُ الأسريُّ لدى النساءِ ظهورَ صفاتِ السلبيةِ والاستسلامِ الكليِّ للمعتدي، ومعايشة العنفِ الأسريِّ، وتُعدُّ هذهِ الخاصّيّةُ بمنزلةِ التفسيرِ العلميِّ لانتقالِ العنفِ عبرَ الأجيالِ.

لا يؤثّرُ العنفُ الأسريُّ بشكلٍ مباشرٍ فقط على ضحاياهُ، لكنَّ آثارهُ تمتدُّ لتشملَ جميعَ أفرادِ الأسرةِ، ويتجاوزها أحيانًا كثيرةً ليصلَ إلى باقي المجتمعِ. وتتنوّعُ آثارُ العنفِ بينَ الجسديّةِ والنفسيّةِ، كما تنتجُ عنهُ المؤشّراتُ السّلوكيةُ وتصرّفاتٌ غيرُ طبيّعيةٍ وأضرارٌ اجتماعيّةٌ وأسريّةٌ، وكلُّ ذلكَ يُعبَّرُ عنهُ بالمؤشّراتِ الناجمةِ عن العنفِ.

وبإمكاننا تعليمُ الفئاتِ العريضةِ من المواطنينَ أنَّ على الفردِ أنْ يفكرَ قبلَ أنْ يعاقبَ، وأنّه لا ينبغي التعاملُ معَ الطفلِ أو المرأةِ في حالةِ غضبٍ أبدًا، إذ يمكنُ التمهّلُ حتّى تسكنَ المشاعرُ، كما يمكنُ أنْ نعلّمَ الناسَ أنَّ العقابَ يعني تعليمَ وتهذيبَ الأطفالِ وليسَ الانتقامَ منهم، أو أنَّ استخدامَ أسلوبِ المكافأةِ لتشجيعِ الطفلِ، على السلوكِ الحسنِ أو على التحصيلِ الفعالِ[1] أفضلُ بكثيرٍ من الضربِ والزجرِ، كما أنَّ ضربَ الزوجِ، ذكرًا أم أنثى، عملٌ غيرُ مفيدٍ، فيما يعتقدُ أنّهُ وسيلةٌ للتربيةِ وتقويمِ الاعوجاجِ أو الخطأِ، بل العكس فإنَّ آثارَهُ السلبيةَ خطيرةٌ جدًّا عليهِ وعلى المجتمعِ. ويمكنُ أنْ نخبرَهم عن قصصِ بعضِ الأزواجِ أو الآباءِ الذينَ أصابوا زوجاتهم أو أبناءهم بعاهاتٍ، في وقتٍ كانوا يحاولونَ فيهِ تربيتهم حسبَ زعمهم، وأنَّ إهمالَ الأطفالِ بالبيوتِ دونَ مراقبةٍ أو إجراءاتِ الوقايةِ، قد سبَّبَ للكثيرينَ حوادثَ حروقٍ وتَسمُّماتٍ أدّتْ إلى عاهاتٍ وأودَتْ بحياةِ أطفالٍ كثيرينَ.

1- خربوش، عبد الودود (2012)، مشروع إحداث خلايا الحماية من العنف المدرسي، لفائدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمغرب

مشكلاتٌ أخرى:

ومن المشكلاتِ الأخرى أيضًا، عدمُ وجودِ أهدافٍ مشتركةٍ لدى الطّرفينِ فيما يتعلّقُ بالأطفالِ أو كيفيّةِ إنفاقِ الأموالِ أو قضاءِ وقتِ الفراغِ، ووجودُ عواملَ بيئيّةٍ متناقضةٍ كالتدخُّلِ أو التناقضِ القانونيّ أو ضعفِ الصّحّةِ أو قلّةِ الدخلِ الماليّ والتأثيرِ المختلفِ للتغيُّراتِ الثّقافيّةِ.

التّعليقُ على الفصلِ الثالث:

تناولَ هذا الفصلُ بأسلوبٍ علميٍّ منظَّمٍ المفاهيمَ الكلاسيكيّةَ للأمنِ الأسريّ من خلالِ التركيزِ على مقوّماتهِ الأساسيّةِ، والعناصرِ الاجتماعيةِ المرتبطةِ بهِ، والأدوارِ التربويّةِ والتثقيفيّةِ لمؤسّساتِ التنشئةِ، وكذلكَ العواملِ التي تهدّدُ تماسكهُ. وقد اّتسمَ الفصلُ بالعُمقِ النظريّ، والتنوّعِ المفاهيميّ، مما وفَّرَ أساسًا علميًّا متينًا لفهمِ طبيعةِ الأمنِ الأسريّ في سياقهِ المجتمعيّ، ليكونَ هذا الفصلُ المدخلَ للفصلِ الرابعِ والذي سوفَ يوضّحُ العواملَ الداعمةَ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ لإمارةِ الشارقةِ.

الفصلُ الرابعُ

العواملُ الداعمةُ للاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ لإمارةِ الشارقةِ

مقدمة

تولي إمارةُ الشارقةِ أهميةً كبيرةً لتعزيزِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، من خلالِ قوانينَ وتشريعاتٍ داعمةٍ، ومؤسّساتٍ متخصّصةٍ، ومبادراتٍ اجتماعيةٍ، وبرامجَ توعويةٍ تهدفُ إلى بناءِ مجتمعٍ متماسكٍ يضمنُ حقوقَ جميعِ أفرادِ الأسرةِ. وتقومُ إمارةُ الشارقةِ على أسسٍ قويةٍ لتعزيزِ الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ، مستندةً إلى أربعةِ أركانٍ رئيسةٍ هي؛ التشريعاتُ والقوانينُ، والمؤسّساتُ الاجتماعيّةُ، والدّعمُ الاقتصاديُّ، والقيمُ الثّقافيةُ والتّعليمية. وهذهِ الأركانُ تضمنُ حياةً أسريّةً متوازنةً ومستدامةً، مما يساهمُ في بناءِ مجتمعٍ متماسكٍ وآمنٍ.

وسيتمُّ خلالَ هذا الفصلِ عرضُ العواملِ الداعمةِ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في إمارةِ الشارقةِ

من خلالِ المباحثِ الآتيةِ:

- **المبحث الأول**: خصائصُ الأسرِ في إمارةِ الشارقةِ وعلاقتها بالأمنِ والاستقرارِ الأسريّ
- **المبحث الثاني**: دورُ برامجِ حكومةِ الشّارقةِ ومؤسّساتها في ضمانِ الاستقرارِ الأسريّ.
- **المبحث الثالث**: فاعليةُ تطبيقِ القوانينِ والتشريعاتِ التي تعملُ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في إمارةِ الشارقةِ.

المبحثُ الأوّلُ:

خصائصُ الأسرِ في إمارةِ الشارقةِ وعلاقتها بالأمنِ والاستقرارِ الأسريِّ

تجمعُ الأسرُ في الشارقةِ بينَ التقاليدِ الإماراتيةِ الأصيلةِ والانفتاحِ على العالمِ الحديثِ، معَ التركيزِ على التعليمِ، والقيمِ العائليةِ، والاستقرارِ الاقتصاديِّ، مما يجعلها نموذجًا للأسرةِ المتماسكةِ والمستدامةِ. وتختصُّ الأسرُ في إمارةِ الشارقةِ بأنّها تتمتّعُ بخصائصَ اجتماعيّةٍ وثقافيّةٍ واقتصاديّةٍ مميّزةٍ تعكسُ طبيعةَ المجتمعِ الإماراتيِّ وتقاليدِه، إلى جانبِ التطوّرِ الحضاريِّ الذي تشهدهُ الإمارةُ. ومن أهمّ خصائصِ الأُسرِ في الشارقةِ:

1.الترابطُ الأسريُّ والقيمُ الاجتماعيةُ:

حيثُ إنَّ الأسرَ في الشارقةِ تتميّزُ بقوّةِ الروابطِ العائليةِ والاهتمامِ بالتواصلِ بينَ الأجيالِ. كما يُعدُّ احترامُ كبارِ السنِّ والاستماعُ إليهم جزءًا أساسيًّا من القيمِ العائليةِ. وأيضًا تحظى المرأةُ بمكانةٍ مهمّةٍ، حيثُ تساهمُ في التعليمِ والوظائفِ والعملِ الخيريِّ، معَ حفاظها على دورها الأسريِّ، حيثُ إنَّ الترابطَ والتماسكَ العائليَّ يقللُ من المشكلاتِ الأسريةِ، ويخلقُ بيئةً داعمةً للأطفالِ والجيلِ الجديدِ، مما يعزّزُ الاستقرارَ النفسيَّ والاجتماعيَّ[1].

وتلعبُ القيمُ الاجتماعيةُ دورًا أساسيًّا في تعزيزِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ، حيثُ تساعدُ في بناءِ علاقاتٍ أسريّةٍ متينةٍ تقومُ على الاحترامِ والمسؤولية والتعاونِ والتكافلِ. وفي إمارةِ الشارقةِ، تحظى هذهِ القيمُ بأهميةٍ كبيرةٍ من خلالِ التشريعاتِ والمبادراتِ المجتمعيةِ والتعليمِ، مما يساهمُ في حمايةِ الأسرةِ من التفككِ وتعزيزِ تماسكها[2].

ومن القيمِ الاجتماعيةِ التي تعزّزُ الاستقرارَ الأسريَّ:

- الاحترامُ المتبادلُ بينَ الأزواجِ، والآباءِ والأبناءِ، والأفرادِ داخلَ الأسرةِ.
- المسؤوليةُ بالتزامِ كلِّ فردٍ من أفرادِ الأسرةِ بدورهِ وواجباتهِ.
- التعاونُ والتكافُل بدعمِ أفرادِ الأسرةِ لبعضهم بعضًا في الأوقاتِ الصعبةِ.
- الحوارُ الأسريُّ لحلِّ المشكلاتِ بالتّفاهمِ بدلًا من الصراعِ.
- الولاءُ والانتماءُ بارتباطِ الأفرادِ بأسرتهم ومجتمعهم.

1- https://www.aletihad.ae/news

2- https://sharjah24.ae/ar/Articles/2025

- العدلُ والمساواةُ داخلَ الأسرةِ وعدمُ التمييزِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، وخاصّةً بينَ الذكورِ والإناثِ.
- التديّنُ والقيمُ الأخلاقيةُ بالالتزامُ بالمبادئِ الأخلاقيةِ التي تحكمُ العلاقاتِ داخلَ الأسرةِ.

وعندما تترسّخُ هذهِ القيمُ في الأسرةِ، فإنّها تساعدُ في تقليلِ النزاعاتِ، وزيادةِ الترابطِ الأسريّ، وتعزيزِ بيئةٍ آمنةٍ ومستقرّةٍ للأبناءِ.

2.الدورُ الفاعلُ للمرأةِ والأسرةُ المتوازنةُ:

حيثُ تلعبُ المرأةُ دورًا مهمًّا في تربيةِ الأبناءِ والمشاركةِ في التنميةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ، كما تحظى المرأةُ بالدعمِ الحكوميّ لضمانِ تحقيقِ التوازنِ بينَ العملِ والحياةِ، مما يساعدُ على استقرارِ الحياةِ الأسريةِ. لأنهُ عندما يكونُ هناكَ دعمٌ متوازنٌ للأدوارِ بينَ الرجلِ والمرأةِ، فإنَّ ذلكَ يعزّزُ التفاهمَ الأسريَّ ويساهمُ في استقرارِ العلاقاتِ داخلَ المنزلِ.

فالمرأةُ ليستْ أمًّا وزوجةً فقط، بلْ أيضًا شريكًا أساسيًّا في التنميةِ الأسريّةِ والاجتماعيةِ فهي تساهمُ في تنشئةِ الأبناءِ على القيمِ والأخلاقِ. كما تعدّ ركيزةً أساسيّةً في التوازنِ العاطفيّ للأسرةِ وتعزّزُ الروابطَ الأسريّةَ بالحبِّ والرّعايةِ. وهي شريكٌ في التخطيطِ الأسريّ واتّخاذِ القراراتِ، وتساهمُ في استقرارِ الأسرةِ ماديًّا ومعنويًّا. وتساهم اقتصاديًّا من خلالِ العملِ أو إدارةِ المشاريعِ الأسريةِ. وفي إمارةِ الشارقةِ، تحظى المرأةُ بدعمٍ كبيرٍ من خلالِ التشريعاتِ، والمؤسساتِ المجتمعيةِ، والتعليمِ، والتمكينِ الاقتصاديّ، مما يمكّنها من أداءِ دورها بفعاليّةٍ في حمايةِ الأسرةِ وبناءِ مجتمعٍ متماسكٍ.

3.التنوّعُ الثقافيُّ والانفتاحُ:

تضمُّ الشارقةُ أسرًا من جنسيّاتٍ وثقافاتٍ مختلفةٍ، ما يعزّزُ التنوّعَ والانفتاحَ. وعلى الرغمِ من هذا التنوّعِ، مازالتْ الأسرُ الإماراتيةُ في الشارقةِ تحافظُ على هويّتها الوطنيةِ من خلالِ اللغةِ العربيةِ والعاداتِ والتقاليدِ. كما تحرصُ العائلاتُ على توفيرِ تعليمٍ عالي الجودةِ لأبنائها، معَ انتشارِ المدارسِ والجامعاتِ المتميّزةِ، والتي عملتْ على حفظها للثّوابتِ الثّقافيّةِ والتقاليدِ الراسخةِ.

4.المستوى المعيشيُّ والاستقرارُ الاقتصاديُّ:

تتمتّعُ معظمُ الأسرِ في الشارقةِ بمستوى معيشيٍّ جيّدٍ بفضلِ الاقتصادِ القويّ وتوافرِ فرصِ العملِ، حيثُ توفّرُ الحكومةُ الإماراتيّةُ في الشّارقةِ العديدَ من المبادراتِ لدعمِ الأسرِ، مثلَ الإسكانِ، والمساعداتِ الاجتماعيةِ، والخدماتِ الصحيةِ. كما تشجّعُ الحكومةُ الأسرَ على اتّباعِ نمطِ حياةٍ مستدامٍ من خلالِ برامجِ الحفاظِ على البيئةِ التي تتبنّاها الإمارةُ.

فعندما يكونُ هناكَ استقرارٌ اقتصاديٌّ، تقلُّ الضغوطُ الماليّةُ التي قد تؤثّرُ على الحياةِ الزوجيةِ، مما يعزّزُ الاستقرارَ الأسريَّ.

5.الاهتمامُ بالتعليمِ والثقافةِ:

حيثُ تضمُّ الشّارقةُ مدارسَ وجامعاتٍ عالميّةِ المستوى، مما يعكسُ اهتمامَ الأسرِ بتعليمِ أبنائها فالشّارقةُ عاصمةٌ للثّقافةِ، وتحرصُ الأسرُ على تشجيعِ القراءةِ والمشاركةِ في الفعاليّاتِ الثقافيةِ. كما تهتمُّ إمارةُ الّشارقةِ بترسيخِ الثّقافةِ الإسلاميّةِ، حيثُ تلعبُ القيمُ الإسلاميّةُ دورًا محوريًّا في حياةِ الأسرِ، ما ينعكسُ على أسلوبِ الحياةِ والتربيةِ؛ لأنَّ التعليمَ الجيّدَ يساهمُ في بناءِ شخصيّةِ الأبناءِ وتعزيزِ الحوارِ داخلَ الأسرةِ، مما يقلّلُ النزاعاتِ الأسريةَ ويزيدُ من التفاهمِ بينَ الأجيالِ، فالثقافةُ والتعليمُ ركيزتانِ أساسيَّتان لتعزيزِ الاستقرارِ الأسريّ وترسيخِ مفهومِ المسؤوليةِ الأسريةِ بينَ الآباءِ والأبناءِ.

6.التعليمُ والتوعيةُ الأسريةُ:

ففي الإمارةِ برامجُ توعيةٍ في المدارسِ حولَ أهميةِ الأسرةِ ودورِ كلِّ فردٍ فيها، وحملاتٌ إعلاميةٌ لنشرِ ثقافةِ التربيةِ الإيجابيةِ، ودوراتٌ تأهيليّةٌ للمُقبلينَ على الزواجِ لتزويدهم بالمهاراتِ اللازمةِ لحياةٍ أسريّةٍ ناجحةٍ. وهذهِ القيمُ ساعدتْ في تقليلِ النزاعاتِ الأُسريّةِ، وتعزيزِ روحِ المسؤوليّةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ، وزيادةِ الوعيِ بأهميةِ الحياةِ الأسريّةِ المستقرّةِ.

7.نمطُ الحياةِ والتوازنُ بينَ الحداثةِ والتقاليدِ:

على الرّغمِ من التطوّرِ الحضاريّ، تحرصُ الأسرُ على التمسكِ بالعاداتِ الإماراتيّةِ، مثلَ المجالسِ العائليّةِ

والاحتفالِ بالمناسباتِ التقليديةِ. كما توفّرُ الحكومةُ في الإمارةِ بيئةً مثاليّةً للأسرِ من خلالِ الحدائقِ، والمرافقِ الترفيهيةِ، والمناطقِ السكنيةِ المتكاملةِ. وأيضًا تحرصُ الأسرُ على تحقيقِ توازنٍ بينَ الوظيفةِ والعلاقاتِ الأسريةِ، معَ توفّرِ أنشطةٍ ترفيهيّةٍ مناسبةٍ لجميعِ الفئاتِ.

وقد نجحتْ حكومةُ الشّارقةِ في تحقيقِ توازنٍ دقيقٍ بينَ الحداثةِ والتقاليدِ، مما عزّزَ الأمنَ والاستقرارَ الأسريَّ. هذا التوازنُ يعتمدُ على تبنيّ التطوّراتِ الحديثةِ معَ الحفاظِ على القيمِ الأسريّةِ الأصيلةِ، وهو ما ينعكسُ في القوانينِ، والسياساتِ الاجتماعيةِ، والتعليمِ، والهويةِ الثقافيةِ[1].

8.الاهتمامُ بالخدماتِ الاجتماعيةِ والرعايةِ الأسريةِ:

توفّرُ حكومةُ إمارةِ الشّارقةِ برامجَ اجتماعيّةً لدعمِ الأسرِ، مثلَ الاستشاراتِ الأسريةِ، ورعايةِ الطفولةِ، وتمكينِ الشبابِ، إلى جانبِ وجودِ مؤسّساتٍ مثلَ دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ التي تقدمُ خدماتٍ لحمايةِ الأسرةِ ودعمِ الاستقرارِ الاجتماعيّ[2]، حيثُ إنَّ توفيرَ هذهِ الخدماتِ من جانبِ الحكومةِ يعملُ على تقديمِ حلولٍ للمشكلاتِ الأسريةِ قبلَ تفاقمها، مما يقلّلُ من حالاتِ التفكُّكِ الأسريّ ويعزّزُ الترابطَ بينَ أفرادِ الأسرةِ. وبفضلِ الدعمِ الحكوميّ والخدماتِ المجتمعيةِ، يمكنُ للأسرةِ تجاوزُ التحدياتِ وضمانُ استدامةِ العلاقاتِ الأسريةِ.

1- https://sharjah24.ae/ar/Articles/11/02/2025/gh-2

2- https://sssd.shj.ae/

المبحثُ الثاني:

دورُ برامجِ حكومةِ الشارقةِ ومؤسساتها في ضمانِ الاستقرارِ الأسريِّ

تولي إمارةُ الشارقةِ أهميةً كبيرةً للاستقرارِ الأسريّ من خلالِ مجموعةٍ من السياساتِ والمبادراتِ المؤسّسيةِ التي تهدفُ إلى تعزيزِ التماسكِ العائليّ، وتمكينِ المرأةِ، وتقديمِ الدعمِ الاجتماعيّ.

دورُ المؤسساتِ الاجتماعيةِ في دعمِ الأسرةِ:

فهذهِ المؤسساتُ ساهمتْ في تقليلِ حالاتِ الطلاقِ وتعزيزِ ثقافةِ الحوارِ الأسريّ؛ إذ توفّرُ الشارقةُ عددًا من الجهاتِ المتخصّصةِ لدعمِ الأسرِ وحلِّ النزاعاتِ الأسريةِ، ومنها:

- المجلسُ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ: يوفّرُ برامجَ دعمٍ واستشاراتٍ أسريةٍ للحدِّ من الطلاقِ والنزاعاتِ، وينفّذُ حملاتٍ توعويّةً حولَ أهميةِ التماسكِ الأسريّ والتربيةِ السليمةِ.
- دائرةُ الخدماتِ الاجتماعيةِ في الشّارقةِ: تقدّمُ مساعداتٍ ماليّةً واجتماعّيةً للأسرِ المحتاجةِ، وتوفّرُ مراكزَ حمايةٍ للنّساءِ والأطفالِ من العنفِ الأسريّ.
- محكمةُ الأسرةِ والتوجيهِ الأسريّ: تعملُ على إصلاحِ ذاتِ البينِ قبلَ اللجوءِ إلى الطّلاقِ، وتقدمُ جلساتٍ استشاريّةً للزّوجينِ لحلِّ النزاعاتِ.
- مركزُ حمايةِ النّساءِ والأطفالِ: يوفّرُ مأوى آمنًا للنّساءِ والأطفالِ المعرضينَ للخطرِ، ودعمًا قانونيًّا ونفسيًّا لضحايا العنفِ الأسريّ.
- مدينةُ الشارقةِ للخدماتِ الإنسانيةِ: توفّرُ دعمًا خاصًّا للأطفالِ من أصحابِ الهممِ، ممّا يخفّفُ العبءَ على الأسرِ ويضمنُ لهم بيئةً أسريةً مستقرّةً.
- دورُ الإعلامِ في التوعيةِ الأسريةِ: تعملُ وسائلُ الإعلامِ مثلَ إذاعةِ الشارقةِ وقناةِ الشارقةِ الفضائيةِ على نشرِ برامجَ تعليميّةٍ وتثقيفيّةٍ حولَ القيمِ الأسريّةِ والتربيةِ الصّحيحةِ.

ومن المبادراتِ الحكوميةِ لتعزيزِ التماسكِ الأسريّ:

أطلقتْ حكومةُ الشارقةِ مبادراتٍ عدّة لدعمِ الأسرةِ وحمايتها، وهذهِ المبادراتُ ساعدتْ في تعزيزِ الوعي الأسريّ وتقليلِ نسبِ الطلاقِ، ومنها:

- **برنامجُ تأهيلِ المقبلينَ على الزواج:** وهو يزوّدُ الشبابَ بمهاراتِ إدارةِ الحياةِ الزوجيةِ، ويحدُّ من النزاعاتِ الزوجيةِ المبكّرةِ.
- **مشروعُ "إعانةِ الزواجِ":** وهو يقدّمُ دعمًا ماليًّا للشبابِ المقبلينَ على الزواجِ، ويُشجّعُ الزواجَ المستقرَّ بينَ المواطنين.
- **مبادرةُ "أمانِ الأسرةِ":** وهي توفّرُ دوراتٍ توعويةً حولَ حقوقِ وواجباتِ الزوجينِ، وتدعمُ الأسرَ في التعاملِ معَ التحدّياتِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ.
- **مبادرةُ "وثيقةِ الميثاقِ الأسريّ":** أطلقتها حكومةُ الشارقةِ لتعزيزِ التفاهمِ بينَ الزوجينِ قبلَ الزواجِ، مما يقلّلُ من مُعدلاتِ الطّلاقِ.

برامجُ الاستقرارِ الاقتصاديّ ودورهُ في دعمِ الأسرةِ:

قلّلَ الدعمُ الاقتصاديُّ من الخلافاتِ الزوجيةِ المرتبطةِ بالضّغوطِ الماليةِ، وتعتمدُ الشارقةُ سياساتٍ اقتصاديةً تدعمُ الأُسرَ وتقلّلُ الأعباءَ المعيشيّةَ، ومنها:

- دعمُ الإسكانِ: عبر منحِ قروضٍ سكنيةٍ ميسّرةٍ للأسرِ المواطنةِ، وتوفيرِ وحداتٍ سكنيّةٍ بأسعارٍ مناسبةٍ للأسرِ ذاتِ الدخلِ المحدودِ.
- برامجُ الدعمِ الماليّ للأسرِ المتعفّفةِ: من خلالِ تقديمِ مساعداتٍ ماليّةٍ شهريّةٍ لبعضِ الأسرِ عبرَ دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ، وتوفيرِ منحٍ دراسيّةٍ مجّانيّةٍ لأبناءِ الأسرِ المحتاجةِ.
- تحفيزُ توظيفِ المرأةِ والأسرِ المنتجةِ: عن طريقِ توفيرِ فرصِ عملٍ مرنةٍ للأمّهاتِ، ودعمِ المشروعاتِ المنزليّةِ النسائيّةِ لزيادةِ دخلِ الأسرةِ.

التعليمُ والتوعيةُ الأسريةُ في الشارقةِ:

تلعبُ المؤسّساتُ التعليميّةُ والمجتمعيةُ دورًا مهمًّا في نشرِ ثقافةِ الاستقرارِ الأسريّ، وهذهِ الجهودُ ساعدتْ في

نشرِ ثقافةٍ أسرّيةٍ متوازنةٍ قائمةٍ على الحوارِ والتفاهمِ، من خلالِ:

- برامجِ التثقيفِ الأسريّ في المدارسِ: التي تُعلّمُ الأطفالَ قيمَ التسامحِ والاحترامِ الأسريّ، وأهميةَ التواصُلِ الفعّالِ بينَ أفرادِ الأسرةِ.
- دوراتِ توعيةٍ للأزواجِ والأسرِ: وتكونُ حولَ كيفيّةِ التعاملِ معَ الخلافاتِ الزّوجيّةِ بطريقةٍ صحيحةٍ، وأساليب التربيةِ الإيجابيةِ للأطفالِ لتجنّبِ العنفِ الأسريّ.
- حملاتٍ إعلاميّةٍ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ: لتثقيفِ المجتمعِ حولَ أهميّةِ التماسكِ الأسريّ وتأثيرِه على استقرارِ المجتمعِ، وحقوقِ أفرادِ الأسرةِ وواجباتهم وفقًا للقانونِ.

كما أنَّ هناكَ العديدَ من المبادراتِ والمشاريعِ الأخرى في الشارقةِ تهدفُ إلى تعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ من خلالِ استشرافِ المستقبلِ. ومن أبرزها:

1- مشروعُ استشرافِ المستقبلِ للحالةِ الأمنيةِ 2030[1]:

أطلقتْ القيادةُ العامةُ لشرطةِ الشّارقةِ هذا المشروعَ بالتعاونِ معَ 25 جهةً حكوميةً ومؤسّساتِ مجتمعٍ مدنيٍّ، ويهدفُ المشروعُ إلى:

- استشرافِ مستقبلِ الحالةِ الأمنيةِ في الإمارةِ حتى عامِ 2030.
- اكتشافِ المشكلاتِ المحتملةِ والاستعدادِ لمواجهتها.
- توظيفِ المعطياتِ العلميةِ والتقنيةِ لتحسينِ عمليّةِ صنعِ القرارِ.

وقد تمَّ تطويرُ أداةٍ مبتكرةٍ تُعرفُ بـ"معادلةِ المحركاتِ الحجرة" ضمنَ هذا المشروعِ.

وقد شَملتِ المجالاتُ التي تمَّ استشرافُها:

- **المجالَ الاجتماعيَّ:** الذي تمَّ استشرافهُ بالتعاونِ بينَ مركزِ بحوثِ شرطةِ الشّارقةِ، وثلاثِ جهاتٍ حكوميّةٍ، من بينها المجلسُ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ، ودائرةُ الخدماتِ الاجتماعيةِ بالشّارقةِ، وقسمُ الدعمِ الاجتماعيّ بالقيادةِ، بمشاركةِ 16 خبيرًا، استغرقَ عملهم 20 ساعةَ استشرافٍ.

1- يمكن الرجوع إلى:

جريدة الخليج: https://www.alkhaleej.ae.com

جريدة البيان: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-01-10-1.3057387

وكالة أنباء الإمارات وام:

https://www.wam.ae/ar/details/1395302635410?utm_source=chatgpt.com

- **المجالَ الاقتصاديَّ:** الذي تمَّ استشرافهُ، بالتعاونِ بينَ مركزِ بحوثِ شرطةِ الشارقةِ ودائرةِ التنميةِ الاقتصاديةِ، بمشاركةِ 4 خبراءَ، استغرقَ عملهم 8 ساعاتِ استشرافٍ.
- **المجالَ السياسيَّ:** الذي تمَّ استشرافهُ بالتعاونِ بينَ مركزِ بحوثِ الشرطةِ ومركزِ الإماراتِ للدراساتِ الاستراتيجيةِ بأبوظبي، بمشاركةِ 4 خبراءَ، استغرقَ عملهم 12 ساعةَ استشرافٍ.
- **المجالَ البيئيَّ:** الذي تمَّ استشرافهُ بالتعاونِ بينَ مركزِ بحوثِ الشرطةِ وهيئةِ البيئةِ والمحمياتِ الطبيعيةِ بالشارقةِ، بمشاركةِ 5 خبراءَ، استغرقَ عملهم 16 ساعةَ استشرافٍ.
- **المجالَ التقنيَّ:** الذي تمَّ استشرافهُ بالتعاونِ بينَ مركزِ بحوثِ الشرطةِ ودائرةِ الحكومةِ الإلكترونيةِ بالشّارقةِ، بمشاركةِ 7 خبراءَ، استغرقَ عملهم 16 ساعةَ استشرافٍ.
- **المجالَ الأمنيّ:** الذي تمَّ استشرافهُ من قبلِ مركزِ بحوثِ الشرطةِ وعددٍ من إداراتِ شرطةِ الشارقةِ، ومنطقةِ الشّارقةِ الأمنيةِ، إلى جانبِ الهيئةِ الوطنيةِ للطوارئِ والكوارثِ والأزماتِ.

كما أنَّ الخطّةَ التي قامَ بإعدادها المركزُ تُعدُّ خطّةً مبتكرةً ومتميّزةً، حيثُ تمَّ بناؤها على منهجِ الاستكشافِ، والاستشرافِ المباشرِ من خلالِ ملامسةِ الواقعِ الفعليّ، وبالاعتمادِ على فريقِ عملٍ يضمُّ 149 خبيرًا مختصًّا، عملوا لمدّةِ عامٍ كاملٍ على استكشافِ ودراسةِ القضايا المحوريةِ التي بلغتْ 29 قضيةً، ورسمِ السيناريوهاتِ المحتملةِ، والتنبُّؤِ بالتحدّياتِ المستقبليّةِ، حيثُ تمَّ تحديدُ 11 قضيةً تتعلّقُ بالمحورِ الأمنيّ تضطلعُ إدارةُ الاستراتيجيةِ وتطويرِ الأداءِ بمتابعتها من خلالِ خطةِ عملٍ من ثلاثِ مراحلَ، منها خطّةُ استشرافٍ قصيرة المدى حتى عامِ 2021م، وخطّةُ استشرافٍ متوسّطة المدى حتّى عامِ 2026، وخطّةُ استشرافٍ طويلة المدى إلى عامِ 2030 م. وكانَ من مُخرجاتها التوصّلُ إلى العناصرِ المتضمنةِ في الشكلِ الآتي:

استشراق مستقبل الحالة الأمنية لإمـارة الشارقة 2030

شكل رقم (2) المصدر: جريدة الخليج

2.ملتقى الدعمِ الاجتماعيِّ الثاني[1]:

نظَّمتْ شرطةُ الشّارقةِ هذا الملتقى لترسيخِ منهجيّةِ استشرافِ المستقبلِ كأسلوبٍ أمنيٍّ لمجتمعٍ مستدامٍ، ويهدفُ الملتقى إلى:

- تبادُلِ أفضلِ الممارساتِ التي تحقّقُ جودةَ الحياةِ للمجتمعِ.
- الحفاظِ على أمنِ المجتمعِ من خلالِ تعزيزِ استشرافِ المستقبلِ.

ويُعقدُ هذا الملتقى سنويًّا بمشاركةِ نخبةٍ من الخبراءِ والشّخصياتِ القياديّةِ.

الشارقة 24 : https://sharjah24.ae/ar/Articles/26/11/2023/aa?utm_source=chatgpt.com

وفي هذهِ النسخةِ في عامِ 2023م حرصتْ شرطةُ الشارقةِ على استشرافِ المستقبلِ في مجالِ أمنِ المجتمعِ معَ شركائهم من مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيّ، مؤكّدةً أهميةَ تضافرِ الجهودِ وتكامليّةِ الأدوارِ لتعزيزِ جودةِ الحياةِ، من خلالِ وضعِ الفرضياتِ المستقبليةِ، والتركيزِ على الدورِ المحوريّ للأسرةِ في عمليةِ التنشئةِ الاجتماعيةِ بتعزيزِ التواصلِ المتكاملِ والمباشرِ بينَ الأسرِ ومؤسّساتِ المجتمعِ المدنيّ، بما يسهمُ في الحفاظِ على الهويةِ الوطنيةِ، وتعزيز عملية الانتماءِ الوطنيّ.

3.مختبرُ استشرافِ المستقبلِ[1]:

نظّمتِ القيادةُ العامةُ لشرطةِ الشارقةِ، بالتعاونِ معَ أكاديميةِ العلومِ الشرطيةِ "مختبرَ استشرافِ المستقبلِ" بهدفِ:

- توفيرِ حلولٍ مبتكرةٍ في مجالِ الأمنِ المجتمعيّ.
- تعزيزِ التعاونِ بينَ الجهاتِ المعنيةِ بالأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ.

شاركَ في المختبرِ ضبّاطٌ من مختلفِ الإداراتِ وممثلونَ عن مؤسّساتٍ مجتمعيةٍ، مثلَ المجلسِ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ.

وجاءَ المختبرُ تعزيزًا لتوجّهاتِ دولةِ الإماراتِ ورؤيتها المستقبليةِ خلالَ الخمسينَ عامًا القادمةَ من خلالِ بناءِ تصوّرٍ مستقبليّ في مجالِ الأمنِ المجتمعيّ بما يخصُّ أمنَ الأسرةِ والمجتمعِ، وذلكَ في ضوءِ التداعياتِ والتحدياتِ والفرصِ المتسارعةِ على المستوى المحليّ والعالميّ.

وفيما يلي أبرزُ الأدوارِ التي تلعبها حكومةُ الشارقةِ ومؤسّساتها لضمانِ استقرارِ الأسرةِ من خلالِ المحاورِ الآتية:

1.محورُ دعمِ المرأةِ وتعزيزِ التوازنِ الأسريّ:

تعملُ المؤسّساتُ الحكوميةُ في الشارقةِ على تمكينِ المرأةِ وضمانِ حصولها على حقوقها الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ، مما يساعدُ على تحقيقِ التوازنِ بينَ العملِ والأسرةِ، من خلالِ:

- المجلسِ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ: وهو يضعُ سياساتٍ تعزّزُ التوازنَ بينَ دورِ المرأةِ في المجتمعِ والأسرةِ. كما

1- ميسون، سميرة، وطاهري، حمامة (2013). التوافق النفسي لدى أبناء الإباء ذوي الغياب المتكرر عن البيت (دراسة ميدانية على عينة من المراهقين). جامعة قاصدي مرباح / ورقلة.

ينظّمُ ورشَ عملٍ حولَ التربيةِ الإيجابيةِ ودورِ الأمّ في تنشئةِ الأجيالِ.

- أكاديميّةِ الشّارقةِ للتعليمِ: وهي تحرصُ على توفيرِ بيئةٍ تعليميّةٍ داعمةٍ تساعدُ الأسرَ في توجيهِ أبنائها أكاديميًّا واجتماعيًّا.

2.محورُ حمايةِ الأسرةِ ودعمِها:

تقدّمُ حكومةُ الشارقةِ عبرَ مؤسّساتها برامجَ تهدفُ إلى دعمِ الأسرِ وحمايتها من التحدّياتِ المختلفةِ، وبفضلِ هذهِ البرامجِ، تتمكّنُ الأسرُ من التغلّبِ على التحدّياتِ النفسيّةِ والماليّةِ والاجتماعيّةِ، مما يؤدّي إلى استقرارٍ أكبرَ في العلاقاتِ الزوجيةِ والأسريةِ، ومن هذه البرامج:

- دائرةُ الخدماتِ الاجتماعيةِ في الشّارقةِ: حيثُ تقدّمُ خدماتِ الاستشاراتِ الأسريةِ لحلّ النزاعاتِ الزوجيّةِ وتعزيزِ الحوارِ العائليّ. كما تعملُ على توفيرِ دعمٍ اقتصاديّ للأسرِ المحتاجةِ لضمانِ استقرارها الماليّ. وأيضًا تديرُ برامجَ حمايةِ المرأةِ والأطفالِ من العنفِ الأسريّ وتوفيرِ بيئةٍ آمنةٍ لهم.
- إدارةُ مراكزِ التنميةِ الأسريةِ: حيثُ تنظّمُ محاضراتٍ ودوراتٍ توعويّةً لتعزيزِ الثقافةِ الأسريّةِ الصحيحةِ، كما تقدمُ برامجَ الإصلاحِ الأسريّ التي تساعدُ في تقليلِ حالاتِ الطلاقِ وتحسينِ العلاقاتِ الزوجيةِ.

3.محورُ المبادراتِ الاقتصاديةِ لدعمِ الأسرِ:

تؤمنُ حكومةُ الشّارقةِ بأنَّ الاستقرارَ الماليَّ للأسرِ يساهمُ بشكلٍ كبيرٍ في استقرارها الاجتماعيّ، فمن خلالِ الدعمِ الاقتصاديّ، تقلُّ الضغوطُ الماليةُ على الأسرةِ، مما يعزّزُ الهدوءَ والاستقرارَ داخلَ المنزلِ، ومن مبادراتِها الاقتصاديّةِ لدعمِ الأسرة:

- برنامجُ الإسكانِ الحكوميّ في الشّارقةِ: حيثُ يعملُ على توفيرِ قروضٍ ومساعداتٍ ماليّة للأسرِ لامتلاكِ مساكنَ خاصّةٍ، كما يدعمُ الأسرَ محدودةَ الدخلِ لضمانِ بيئةٍ سكنيّةٍ مستقرّةٍ.
- دائرةُ الموارِدِ البشريّةِ: تعملُ على توفيرِ فرصِ عملٍ للآباءِ والأمّهاتِ بما يضمنُ الاستقرارَ الاقتصاديَّ للأسرةِ، كما تقدّمُ برامجَ تدريبٍ وتأهيلٍ للنساءِ اللواتي يردنَ دخولَ سوقِ العملِ دونَ التأثيرِ على أدوارهنَّ العائليةِ.

المبحثُ الثالثُ:
فاعليّةُ تطبيقِ القوانينِ والتّشريعاتِ التي تعملُ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ في إمارةِ الشارقةِ

مجالُ قانونِ الأسرةِ في إمارةِ الشارقةِ

يُعدُّ قانونُ الأسرةِ أحدَ الركائزِ الأساسيّةِ في حمايةِ الاستقرارِ الأسريّ وضمانِ الحقوقِ والواجباتِ بينَ أفرادِ الأسرةِ. تعتمدُ إمارةُ الشارقةِ على القوانينِ الاتحاديةِ لدولةِ الإماراتِ، إلى جانبِ بعضِ التشريعاتِ المحليةِ التي تدعمُ التماسكَ الأسريَّ وتعزّزُ العدلَ بينَ أفرادِ لأسرةِ.

القوانينُ والتشريعاتُ المنظّمةُ لقانونِ الأسرةِ: وقد ساعدَ هذا القانونُ في ضبطِ العلاقاتِ الأسريةِ وتقليلِ النزاعاتِ عبرَ المحاكمِ الشرعيةِ، ويستندُ قانونُ الأسرةِ في الشارقةِ إلى القانونِ الاتحاديّ رقمِ (28) لسنةِ 2005 في شأنِ الأحوالِ الشخصيةِ، الذي يشملُ:

- الزّواجَ والطّلاق: والشّروطَ والأحكامَ المتعلّقة بالعقدِ والحقوق المترتّبة عليهِ.
- حقوقَ الزّوجينِ: واجبات كلِّ طرفٍ داخلَ الأسرةِ، والحقوقَ الماليةَ والنّفقات.
- الحضانةَ والرعاية: وتحديدَ من لهُ الحقُّ في حضانةِ الأطفالِ بعدَ الطلاقِ.
- الميراثَ والوصاية: وتوزيع الإرثِ وفقَ الشّريعةِ الإسلاميّةِ.
- النفقةَ والسّكنَ: وهي مسؤوليّاتُ الزّوجِ تجاهَ زوجتهِ وأبنائهِ بعدَ الطلاقِ.

دورُ محاكمِ الأحوالِ الشّخصيةِ في حلِّ النزاعاتِ الأسريةِ: أدّى ذلكَ إلى تقليلِ النزاعاتِ الطويلةِ، وزيادةِ الحلولِ الودّيةِ للحفاظِ على استقرارِ الأسرةِ، وتعملُ محاكمُ الأحوالِ الشّخصيةِ في الشّارقةِ على:

- تسويةِ الخلافاتِ الزّوجيةِ عبرَ مكاتبِ الإصلاحِ الأسريّ قبلَ اللّجوءِ إلى القضاءِ.
- تسريعِ إجراءاتِ الطّلاقِ والنفقةِ والحضانةِ لضمانِ حقوقِ جميعِ الأطرافِ.
- إصدارِ الأحكامِ العادلةِ وفقًا للشّريعةِ الإسلاميّةِ والقوانينِ المحليّةِ.
- حمايةِ الأطفالِ وضمانِ استقرارهم النفسيّ والاجتماعيّ في حالاتِ الطّلاقِ.

1- لمومن، أحمد محمد (2019). مفهوم الأمن المعنوي للأسرة في القرآن: سور البقرة والنساء والأحزاب والتحريم والطلاق. جامعة عمان العربية - كليّة القانون والشريعة/ الأردن. ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات. إسطنبول-تركيا: 20-22 يوليو 2019.

قوانينُ حمايةِ المرأةِ والطّفلِ في الشّارقةِ: وقد ساهمتْ هذهِ القوانينُ في تعزيزِ الأمنِ الأسريِّ وحمايةِ الفئاتِ الضّعيفةِ داخلَ المجتمعِ، وتولي الشّارقةُ اهتمامًا كبيرًا بحمايةِ حقوقِ المرأةِ والطفلِ، ومن أبرزِ القوانينِ:

- القانونُ الاتّحاديُّ رقمُ (10) لسنةِ 2019 بشأنِ الحمايةِ من العنفِ الأسريِّ.
- القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (3) لسنةِ 2016 بشأنِ حقوقِ الطفلِ (قانونُ وديمة)، والذي يضمنُ:
  - حمايةَ الطّفلِ من الإهمالِ والإساءةِ والعنفِ.
  - ضمانَ التّعليمِ والرعايةِ الصّحّيةِ لجميعِ الأطفالِ.
  - توفيرَ بيئةٍ أسريّةٍ مستقرّةٍ للأطفالِ في حالاتِ الطّلاقِ.

مبادراتُ الشّارقةِ لتعزيزِ الاستقرارِ الأسريِّ: وهذهِ المبادراتُ أدّتْ إلى تقليلِ نسبِ الطّلاقِ وزيادةِ الوعيِّ حولَ بناءِ أسرٍ مستقرّةٍ، وتطلقُ الشّارقةُ مبادراتٍ عدّة لدعمِ الأسرةِ واستقرارها، مثلَ:

- مراكزِ الإرشادِ الأسريِّ التي توفّرُ استشاراتٍ نفسيّةً وقانونيّةً للعائلاتِ.
- برامجِ توعيةِ المقبلينَ على الزواجِ لضمانِ زواجٍ مستدامٍ.
- مساعداتٍ ماليّةٍ للأسرِ المتعفّفةِ من خلالِ دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ.
- حمايةِ المرأةِ والطّفلِ من العنفِ الأسريِّ عبرَ مراكزِ الدعمِ القانونيِّ والاجتماعيِّ.

الطّلاقُ وأثرهُ على الأسرةِ في الشارقةِ: انخفضتْ حالاتُ الطّلاقِ في الإمارةِ بفضلِ برامجِ التّوعيةِ والاستشاراتِ الأسريّةِ، وتُعدُّ قضايا الطّلاقِ من أكثرِ القضايا الأسريةِ شيوعًا، لكنَّ الشارقةَ تعملُ على:

- محاولةِ الإصلاحِ الأسريِّ قبلَ وقوعِ الطّلاقِ من خلالِ مكاتبِ التوجيهِ الأسريِّ.
- ضمانِ حقوقِ المرأةِ والأطفالِ بعدَ الطّلاقِ عبرَ قوانينِ النّفقةِ والحضانةِ.
- تقديمِ دعمٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ للأطفالِ لتقليلِ التأثيرِ السلبيِّ للطّلاقِ عليهم.

لقد حقّقَ قانونُ الأسرةِ في الشّارقةِ نجاحًا كبيرًا في ضبطِ العلاقاتِ الأسريّةِ، وحمايةِ حقوقِ الزوجينِ والأطفالِ،

1 الشمري، محمد (2018)، الإعلام الجديد على الأمن الأسري، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 6.

وتقليلِ النزاعاتِ الأسريةِ. وقد ساعدتْ المبادراتُ الحكوميةُ والتشريعاتُ القويّةُ في تعزيزِ الاستقرارِ الأسريّ وضمانِ العدالةِ في الأحكامِ. ومن مؤشّراتِ فاعليّةِ قانونِ الأسرةِ في الشّارقةِ:

- ارتفاعُ معدّلاتِ المصالحةِ الأسريّةِ نتيجةَ جهودِ الإصلاحِ الأسريّ.
- تحسينُ حقوقِ المرأةِ والطفلِ بفضلِ القوانينِ الداعمةِ.
- تقليلُ النزاعاتِ الأسريةِ المطوّلةِ عبرَ الحلولِ القانونيّةِ السريعةِ.
- زيادةُ الوعيِّ المجتمعيّ حولَ أهميةِ الاستقرارِ الأسريّ.

الطّلاقُ والاستقرارُ الأسريُّ:

تُعزى أسبابُ ارتفاعِ معدّلاتِ الطّلاقِ إلى عواملَ عدّة، منها ضعفُ التواصلِ، وفقدانُ الوظيفةِ أو المرور بضائقةٍ ماليةٍ، وتأثيرُ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ، والاختلافاتُ الدينيةُ والثقافيةُ، وتكوينُ توقّعاتٍ غيرِ واقعيةٍ عن الزواجِ. وقد تمّ تسجيلُ بعضِ الإحصائيّات:

- دولةُ الإماراتِ: وفقًا لإحصاءاتِ عامِ 2024، سجّلتِ الإماراتُ معدّلَ 0.7 حالةِ طلاقٍ لكلّ ألفِ شخصٍ، مما يجعلها من الدولِ الأقلّ في معدلاتِ الطّلاقِ في المنطقةِ.
- إمارةُ أبوظبي: نجحتْ دائرةُ القضاءِ في أبوظبي في خفضِ نسبةِ الطلاقِ إلى 3% خلالَ عامِ 2022، مقارنةً بـ9% في عامِ 2021، وذلكَ بفضلِ تعزيزِ الحلولِ البديلةِ والتسوياتِ الوديةِ للنزاعاتِ الأسريةِ[1].
- إمارةُ دبي: بياناتُ مركزِ دبي للإحصاءِ تشيرُ إلى أنَّ معدلاتِ الطلاقِ بينَ الإماراتيينَ في دبي عادتْ إلى مستوياتِ ما قبلَ جائحةِ كورونا، حيثُ بلغَ معدلُ الطلاقِ العامّ 2.30 لكلّ ألفٍ من الإماراتيينَ القاطنينَ في الإمارةِ ممن هم في سنِّ الزواجِ لعامِ 2021[2]. كما أظهرَ تقريرٌ لهيئةِ تنميةِ المجتمعِ في دبي انخفاضًا تدريجيًّا في معدّلاتِ الطّلاقِ بينَ عامي 2016 و2019، حيثُ انخفضَ المعدلُ من 11.95 لكلّ ألفٍ في عامِ 2016 إلى 7.95 في عامِ 2019، بنسبةِ تراجعٍ بلغتْ 33.5%[3].
- إمارةُ الشارقةِ، عجمانُ، أمُّ القيوينِ، الفجيرةُ: في عامِ 2023، سُجّلتْ 626 حالة طلاقٍ في أربعِ إماراتٍ

1- عبد الغني، نجلاء. (2018). عوامل التفكك الأسري في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والاجتماعية، 6(1)، 55-72.
2- بدوي، أحمد زكي. (2019). أثر التغيرات الاجتماعية في الأسرة الخليجية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 41(3)، 112-135.
3- النعيمي، راشد. (2021). التكنولوجيا والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 47(2)، 77-93.
4- لسنوسي محمد السنوس (2019)، انهيار الأسرة تراجع حضاري، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (647)، ص 22-24.

(الشّارقةِ، عجمانَ، أمِّ القيوينِ، والفجيرة)، مقارنةً بـ 596 حالةً في عامِ 2022( ).

- مارةُ الشارقةِ: في عامِ 2023، سُجّلتْ 217 حالة طلاقٍ في الشارقةِ، وفقًا لبياناتِ وزارةِ العدلِ( ). ويُعتبرُ ارتفاعُ تكاليفِ الزواجِ عاملًا مؤثّرًا على الاستقرارِ الأسريّ. دراسةٌ أُطلقتْ في الشارقةِ تهدفُ إلى فهمِ تأثيرِ تكاليفِ الزواجِ على المجتمعِ المحليّ[1].

المنازعاتُ الأسريةُ والاستقرارُ الأسريُّ:

أما عنِ المنازعاتِ الأسريةِ تشيرُ بياناتُ المحاكمِ الاتحاديةِ ومعلوماتُها، عن المعلوماتِ الخاصةِ لإمارةِ الشارقةِ، عن ارتفاعِ عددِ المنازعاتِ المقيدةِ بالمحاكمِ الاتحاديةِ إلى ما نسبتهُ 64% خلالَ السنواتِ العشرِ من عامِ 2013 إلى عامِ 2023م. ولكنَّ هذهِ الزيادةَ ربما تكونُ ناتجةً عن زيادةِ النموِّ السكانيّ، أو زيادةِ عددِ المقيمينَ، وحيثُ يدلُّ ذلكَ على أنَّ مدينةَ الشارقةِ (العاصمةِ) وحدها تستحوذُ على ما نسبتهُ ما بينَ حوالي 79.9% في عامِ 2013، و76.75% في عامِ 2023م، حيثُ إنَّ أكثرَ المقيمينَ فيها غيرُ المواطنينَ. بينما ظلتِ النسبةُ ما بينَ 20% في عامِ 2013، 23% في عامِ 2023م، لباقي مناطقِ الإمارةِ، وتُعدُّ الزيادةُ طفيفةً، مما يدعمُ ذلكَ الاستقرارَ الأسريَّ للأسرِ المواطنةِ في إمارةِ الشارقةِ. والجدولُ الآتي يوضحُ ذلكَ:

جدول رقم (3)[1]

تطور المنازعات المعروضة على لجان التوجيه الاسري بالمحاكم الإتحادية
خلال عشر سنوات (2013 - 2023) لإمارة الشارقة موزع على المناطق

		2013				2023				معدل النمو للنزاعات المعروضة	التغير في الهيكل النسبي	
		المنازعات المعروضة	انتهت صلحاً	الإحالة لتعذر الاتفاق	مؤجل	المنازعات المعروضة	انتهت صلحاً	الإحالة لتعذر الاتفاق	مؤجل		2013	2023
الأرقام العام	الشارقة	1884	677	759	16	2967	1254	1048	78	57.48%	79.90%	76.75%
	الذيد	29	4	13	5	118	54	51	2	306.90%	1.23%	3.05%
	خورفكان	224	123	57	1	303	148	79	0	35.27%	9.50%	7.84%
	دبا الحصن	33	19	4	1	73	52	16	0	121.21%	1.40%	1.89%
	كلباء	188	51	88	11	405	177	147	13	115.43%	7.97%	10.48%
	الإجمالي	2358	874	921	34	3866	1685	1341	93	63.95%	100.00%	100.00%
الهيكل	الشارقة		35.93%	40.29%	0.85%		42.26%	35.32%	2.63%			
	الذيد		13.79%	44.83%	17.24%		45.76%	43.22%	1.69%			
	خورفكان		54.91%	25.45%	0.45%		48.84%	26.07%	0.00%			
	دبا الحصن		57.58%	12.12%	3.03%		71.23%	21.92%	0.00%			
	كلباء		27.13%	46.81%	5.85%		43.70%	36.30%	3.21%			

1- المصدر : بيانات وزارة العدل - دولة الإمارات العربية المتحدة hiips://www.moj.gov.ae/ar/open-data/statistics.aspx#page=4

إسكوا-وشركاؤها-ازدياد-العنف-ضد-المرأة-نتيجة-لفيروس-كورونا:-المرأة-ستخسر-ضعف-خسارة-الرجل-من https://www.unescwa.org/ar/news/

مجالُ مكافحةِ العنفِ ضدَّ المرأةِ في إمارةِ الشارقةِ

تولي إمارةُ الشارقةِ اهتمامًا خاصًّا بحمايةِ المرأةِ من العنفِ بجميعِ أشكالِهِ، سواءٌ كانَ جسديًّا أم نفسيًّا أم اقتصاديًّا أم اجتماعيًّا. وتعملُ من خلالِ القوانينِ الصارمةِ، والمراكزِ المتخصّصةِ، والمبادراتِ التوعويةِ لضمانِ حقوقِ المرأةِ وحمايتها من أيِّ انتهاكٍ.

القوانينُ والتّشريعاتُ لحمايةِ المرأةِ من العنفِ:

لقد ساهمتْ هذهِ القوانينُ في تقليلِ حالاتِ العنفِ ضدَّ المرأةِ وزيادةِ وعي المجتمعِ بأهميةِ حمايتها، وتعتمدُ الشارقةُ على القوانينِ الاتحاديةِ والمحليةِ التي تعزّزُ حقوقَ المرأةِ وتحميها من العنفِ، وأهمها:

1. القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (10) لسنةِ 2019 بشأنِ الحمايةِ من العنفِ الأسريّ، والذي:
   - يُجرّمُ جميعَ أشكالِ العنفِ ضدَّ المرأةِ داخلَ الأسرةِ.
   - يفرضُ عقوباتٍ على المعنّفينَ، تشملُ الغراماتِ والسجنَ.
   - يمنحُ المرأةَ الحقَّ في طلبِ الحمايةِ القانونيةِ والتعويضِ عنِ الأضرارِ.
2. القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (3) لسنةِ 2016 بشأنِ حقوقِ الطفلِ (قانونُ وديمة)، لحمايةِ الأمهاتِ والأطفالِ من العنفِ الأسريّ.
3. قانونُ العملِ الإماراتيّ الجديدُ، الذي يمنعُ التمييزَ والعنفَ في بيئةِ العملِ.

دورُ المؤسّساتِ الحكوميةِ في مكافحةِ العنفِ ضدَّ المرأةِ:

وهذهِ المؤسساتُ ساعدتْ في تسريعِ الاستجابةِ لحالاتِ العنفِ وحمايةِ العديدِ من النساءِ من الخطرِ، وتوفّرُ إمارةُ الشّارقةِ جهاتٍ عدّة لحمايةِ المرأةِ ومساعدتها، مثلَ:

- **إدارةِ حمايةِ المرأةِ في دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ:** التي تقدّمُ الدعمِ النفسيّ والقانونيّ للنساءِ المتضرراتِ، وتوفّرُ مراكزَ إيواءٍ آمنةٍ للنساءِ المعنّفاتِ.
- **مجلسِ الشّارقةِ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ:** الذي يقومُ بتنفيذِ برامجَ توعويّةٍ لتعزيزِ حقوقِ المرأةِ، ودعمِ النساءِ المعنّفاتِ قانونيًّا واجتماعيًّا.
- **الشّرطةِ المجتمعية:** التي تقومُ باستقبالِ شكاوى العنفِ الأسريّ بسريّةٍ تامّةٍ، وتوفيرِ حمايةٍ قانونيّةٍ فوريّةٍ للنساءِ المتضرّراتِ.

أشكالُ العنفِ ضدَّ المرأةِ في الشّارقةِ:

تعملُ الشّارقةُ على ضبطِ هذهِ الحالاتِ عبرَ القوانينِ والمراكزِ المتخصّصةِ لحمايةِ المرأةِ، والأشكالُ هي:

- **العنفُ الجسديُّ:** الاعتداءاتُ الجسديةُ داخلَ الأسرةِ أو المجتمعِ.
- **العنفُ النفسيُّ:** الإساءةُ اللفظيةُ، والإهانةُ، أو التحكّمُ الزائدُ في حياةِ المرأةِ.
- **العنفُ الاقتصاديُّ:** منعُ المرأةِ من العملِ أو الاستيلاءُ على دخلها.
- **العنفُ الاجتماعيُّ:** التمييزُ في الحقوقِ، أو الزواجُ القسريُّ، أو الحرمانُ من التعليمِ.

برامجُ التوعيةِ والمبادراتِ في الشارقةِ:

لقد أطلقتِ الشارقةُ حملاتٍ ومبادراتٍ عدّة لحمايةِ المرأةِ من العنفِ، وهذهِ المبادراتُ ساعدتْ في تعزيزِ وعيِ المجتمعِ بأهميةِ حمايةِ المرأةِ وتقليلِ حالاتِ العنفِ الأسريّ، ومنها:

- حملةُ "أمان" للتوعيةِ بحقوقِ المرأةِ وحمايتها من العنفِ.
- مبادراتُ الدعمِ النفسيّ والاجتماعيّ للنساءِ المتضرّراتِ من خلالِ مراكزِ الإرشادِ الأسريّ.
- برامجُ لتمكينِ المرأةِ اقتصاديًّا، لضمانِ استقلالها الماليّ وتقليلِ تعرّضها للعنفِ الاقتصاديّ.
- وِرش تدريبية للمجتمعِ حولَ خطورةِ العنفِ ضدَّ المرأةِ وكيفيّةِ الإبلاغِ عنه.

لقد نجحتْ إمارةُ الشّارقةِ في تقليلِ العنفِ ضدَّ المرأةِ من خلالِ القوانينِ الصارمةِ، والحمايةِ القانونيةِ، والمبادراتِ المجتمعيةِ، وتمكينِ المرأةِ اقتصاديًّا. وتعملُ المؤسساتُ الحكوميةُ على توفيرِ بيئةٍ آمنةٍ للمرأةِ، معَ سرعةِ الاستجابةِ لحالاتِ العنفِ. ومن مؤشّراتِ فاعليّةِ مكافحةِ العنفِ ضدَّ المرأةِ في الشّارقةِ:

- زيادةُ عددِ النّساءِ اللواتي يبلّغنَ عنِ العنفِ بفضلِ السرّيّةِ والحمايةِ القانونيّةِ.
- تراجعُ حالاتِ العنفِ الأسريّ بسببِ العقوباتِ الرّادعةِ والتّوعيةِ المستمرّةِ.
- ارتفاعُ نسبةِ النساءِ المستقلّاتِ اقتصاديًّا، مما قلّلَ من تعرّضهنَّ للعنفِ الاقتصاديّ.
- تعزيزُ ثقافةِ رفضِ العنفِ ضدَّ المرأةِ داخلَ المجتمعِ الإماراتيّ.

العنفُ ضدَّ المرأةِ في المحيطِ الأسريّ:

بالنسبةِ لإمارةِ الشّارقةِ فقد أفادتْ (الكتبي، 2024)[1] أنَّ هناكَ أنواعًا مختلفةً للعنفِ ضدَّ المرأةِ، وأشهرها وأكثرها انتشارًا هو العنفُ الجسديُّ واللفظيُّ، حيثُ بلغتْ نسبتهم 69.2% ويليها النفقةُ، حيثُ بلغتْ 23.1%، ثمَّ التمييزُ والتفرقةُ، والعواملُ الاقتصاديةُ، والقيمُ الثقافيةُ والتقاليدُ، ونقصُ التعليمِ والوعي مما يسببُ مشكلاتٍ اجتماعيّةً ونفسيّةً.

وكما أفادتْ (النقبي، 2017)[2] أنَّ المرأةَ في المجتمعِ الإماراتيّ تتعرّضُ لأشكالٍ عدة من العنفِ الواقعِ عليها مثلَ العنفِ النفسيّ والعنفِ الجسديّ والعنفِ اللفظيّ والعنفِ الاقتصاديّ والعنفِ الجنسيّ. ومن أكثرِ أشكالِ العنفِ النفسيّ الواقعِ على المرأةِ متمثلةً في تغيُّرِ مزاجِ الرجلِ عندما تتأخّرُ المرأةُ عن تلبيةِ احتياجاتهِ، وكذلكَ منعها من زيارةِ الأهلِ والأقاربِ ومعاملتها كما لو كانتْ خادمةً. وأفادتْ (40) امرأةً من العينةِ (البالغةِ 400 من المعنفاتِ في دورِ الرعايةِ الاجتماعيةِ بالشارقةِ) بأنَّ أعلى أشكالِ العنفِ الجسديّ الواقعِ عليهنّ هي الضربُ والركلُ بالقدمينِ وكذلكَ البصقُ بالوجهِ، وتصدّرَ العنفُ اللفظيُّ المرتبةَ الأولى، بحيثُ صرَّحتْ (325) امرأةً من العيّنةِ بأنَّ السّبَّ والشتمَ ثمَّ التهديدَ بالطّلاقِ والإهانةَ المستمرّةَ لهنَّ هي أكثرُ ما كنَّ يعانينَ منهُ.

وعلى الرغمِ من تأكيدِ وجودِ العنفِ ضدَّ المرأةِ، إلا أنّهُ أخذَ في التراجعِ وخاصّةً بينَ المواطنينَ، ولا سيّما خلالَ السنواتِ 2019، 2020، 2021م. والجدولُ التالي وفقًا لبياناتِ شرطةِ الشّارقةِ يوضّحُ تطوّرَ عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ في مجتمعِ الشّارقةِ.

1- الكتبي، صفية مبارك، (2024)، دراسة ميدانية تناولت دور مراكز الحماية في إمارة الشارقة للحد من العنف ضد المرأة، مع التركيز على عوامل مثل دخل الأسرة، المستوى التعليمي، والعمر. جامعة الشارقة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع، مجلة الآداب، عدد 151.

2- النقبي، هدى حسن، (2017)، العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر النساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، عمادة الدراسات العليا، الأردن.

جدول رقم (4)

تطوّر عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأة

العام	مواطنين		وافدين		الإجمالي	
	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص
2017	39		94		133	
2018	56	%100.00	103	% 9.57	159	% 19.55
2019	51	% 8.93-	115	% 11.65	166	% 4.40
2020	48	% 5.88-	108	% 6.09-	156	% 6.02-
2021	48	% 0.00	133	% 23.15	181	%16.03

من الجدولِ السّابقِ يتّضحُ ارتفاعُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ المسجّلةِ بشكلٍ إجماليٍّ يصلُ لنحوِ 36.09% خلالَ الفترةِ من 2017 إلى عامِ 2021م، بينما بلغَ الارتفاعُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ من المواطنينَ لنحوِ 23.08% خلالَ الفتوِ من 2017 حتى 2021م. بينما بلغَ الارتفاعُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ من الوافدينَ لنحوِ 41.49% خلالَ الفتوِ من 2017 حتى 2021م. وإنَّ جرائمَ العنفِ ضدَّ المرأةِ كانتْ 100% أفرادًا.

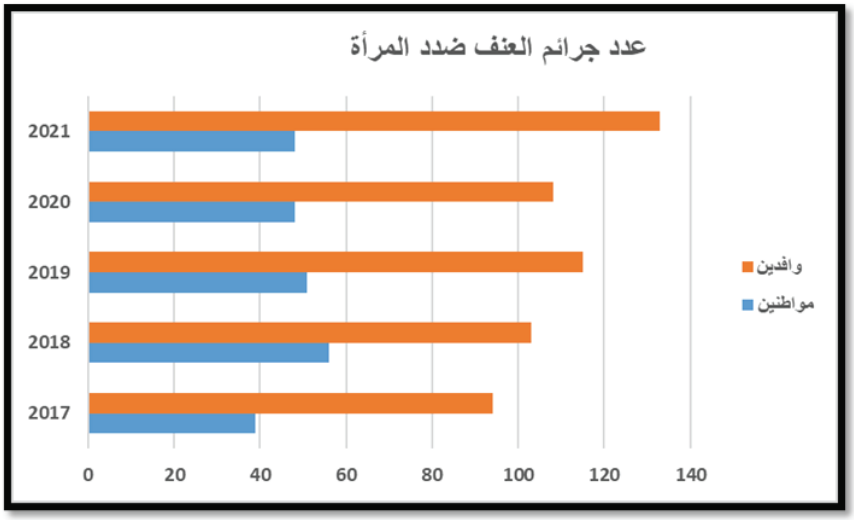

شكل رقم (3)

مجالُ مكافحةِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ في إمارةِ الشارقةِ

تولي إمارةُ الشّارقةِ اهتمامًا كبيرًا بحمايةِ الأطفالِ من جميعِ أشكالِ العنفِ والإهمالِ، من خلالِ قوانينَ صارمةٍ، ومراكزَ متخصّصةٍ، ومبادراتٍ مجتمعيّةٍ تضمنُ حقوقَ الطفلِ وسلامتهُ النفسيةَ والجسديةَ.

القوانينُ والتشريعاتُ لحمايةِ الأطفالِ من العنفِ: ساعدتْ هذهِ القوانينُ في تقليلِ حالاتِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ وتعزيزِ حمايتهم داخلَ الأسرةِ والمجتمعِ. وتعتمدُ الشّارقةُ على القوانينِ الاتّحاديةِ والمحليّةِ لضمانِ حقوقِ الطّفلِ، وأبرزها:

- القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (3) لسنةِ 2016 بشأنِ حقوقِ الطفلِ (قانونُ وديمة)، الذي يُجرّمُ جميعَ أشكالِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ (الجسديّ، والنفسيّ، والجنسيّ، والإهمالِ)، ويفرضُ عقوباتٍ مشدّدةً على المعتدينَ تصلُ إلى السّجنِ والغراماتِ الماليةِ. ويلزمُ الجهاتِ المختصّةَ بتوفيرِ الحمايةِ والرعايةِ للأطفالِ المتضرّرينَ.
- القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (10) لسنةِ 2019 بشأنِ الحمايةِ من العنفِ الأسريّ، والذي يشملُ حمايةَ الأطفالِ من الإساءةِ داخلَ الأسرةِ.
- قوانينُ مكافحةِ الاتجارِ بالأطفالِ واستغلالهم في العمالةِ القسريّةِ أو التسوّلِ.

دورُ الجهاتِ الحكوميةِ في حمايةِ الأطفالِ من العنفِ:

لقد ساهمتْ هذهِ المؤسّساتُ في الحدِّ من حالاتِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ وزيادةِ سرعةِ الاستجابةِ للحالاتِ الطارئةِ. وتوفّرُ الشّارقةُ عددًا من المؤسّساتِ المتخصّصةِ لحمايةِ الأطفالِ ورعايتهم، ومنها:

- إدارةُ حمايةِ الطفلِ في دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ: تستقبلُ بلاغاتِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ عبرَ الخطِّ الساخنِ 800700، وتقدّمُ الدعمَ النفسيَّ والاجتماعيَّ للأطفالِ المتضررينَ، وتوفّرُ مراكزَ إيواءٍ آمنةً للأطفالِ المعرّضينَ للخطرِ.
- مجلسُ الشّارقةِ الأعلى لشؤونِ الأسرةِ: ينفّذُ برامجَ توعويةً لحمايةِ حقوقِ الطفلِ، ويدعمُ الأسرَ لضمانِ بيئةٍ آمنةٍ للأطفالِ.
- الشّرطةُ المجتمعيةُ: تستقبلُ شكاوى العنفِ ضدَّ الأطفالِ بسرّيةٍ تامّةٍ، وتتخذُ إجراءاتٍ قانونيةً ضدَّ المعتدينَ على الأطفالِ.

أشكالُ العنفِ ضدَّ الأطفالِ في الشارقةِ:

يتمُّ ضبطُ هذهِ الحالاتِ عبرَ الجهاتِ المختصّةِ وإيقاعُ العقوباتِ على المخالفينَ، ومنها:

- العنفُ الجسديُّ: الضربُ أو الإيذاءُ البدنيُّ، مما يعرّضُ الطفلَ للأذى.
- العنفُ النفسيُّ: التوبيخُ المستمرُ، والإهانةُ، والتهديدُ، مما يؤثرُ على الصحةِ النفسيةِ للطفلِ.
- العنفُ الجنسيُّ: أيُّ شكلٍ من أشكالِ الاعتداءِ أو التحرشِ الجنسيّ ضدَّ الأطفالِ.
- الإهمالُ: عدمُ توفيرِ الرعايةِ الصحيّةِ أو التعليمِ أو الحاجاتِ الأساسيّةِ للطفلِ.
- الاستغلالُ الاقتصاديُّ: تشغيلُ الأطفالِ في بيئاتٍ غيرِ آمنةٍ أو إجبارهم على التسوّلِ.

العقوباتُ على العنفِ ضدَّ الأطفالِ في الشّارقةِ:

ساعدتْ هذهِ العقوباتُ في حمايةِ الأطفالِ وردعِ أيّ إساءةٍ بحقّهم، ويتمُّ فرضُ عقوباتٍ رادعةٍ على مرتكبي العنفِ ضدَّ الأطفالِ، وتشملُ:

- السجنَ من 6 أشهرٍ إلى 10 سنواتٍ في حالاتِ العنفِ الجسديّ الشديدِ أو الاعتداءِ الجنسيّ.
- غراماتٍ تصلُ إلى مليونِ درهمٍ لمن يسيءُ معاملةَ الأطفالِ أو يستغلهم.
- إيقافَ حقّ الحضانةِ عنِ الوالدينِ المسيئَينِ وتحويلَ الطفلِ إلى الرعايةِ الحكوميةِ.
- منعَ تشغيلِ الأطفالِ في بيئاتٍ خطرةٍ وفرضَ عقوباتٍ على المخالفينَ.

برامجُ التوعيةِ والمبادراتِ لحمايةِ الأطفالِ من العنفِ:

أدّتْ هذهِ المبادراتُ إلى رفعِ الوعي المجتمعيّ وتقليلِ حالاتِ الإساءةِ للأطفالِ، وأطلقتِ الشّارقةُ حملاتٍ وبرامجَ عدّة لتعزيزِ حمايةِ الأطفالِ وحقوقهم، مثلَ:

- حملةِ "طفولتي أمانة" للتوعيةِ بحقوقِ الطفلِ وطرقِ حمايتهِ.
- مبادراتِ الإرشادِ الأسريّ لمساعدةِ الأسرِ في التعاملِ معَ الأطفالِ دونَ عنفٍ.
- برامجَ دعمٍ نفسيٍّ للأطفالِ الذينَ تعرّضوا للعنفِ من خلالِ مراكزَ متخصّصةٍ.
- حملاتِ توعيةٍ في المدارسِ حولَ كيفيّةِ الإبلاغِ عنْ أيّ إساءةٍ يتعرضُ لها الطفلُ.

لقد حقّقتِ الشارقةُ نجاحًا كبيرًا في تقليلِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ من خلالِ القوانينِ الصارمةِ، ومراكزِ الحمايةِ، والمبادراتِ التوعويّةِ، وتوفيرِ الدّعمِ النفسيّ والاجتماعيّ للأطفالِ. وتعملُ الجهاتُ المختصةُ على ضمانِ بيئةٍ آمنةٍ للأطفالِ، معَ استجابةٍ سريعةٍ لأيّ حالةِ إساءةٍ. ومن مؤشّراتِ فاعليّةِ مكافحةِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ في الشّارقةِ:

- زيادةُ عددِ البلاغاتِ حولَ العنفِ ضدَّ الأطفالِ بسببِ ارتفاعِ الوعي المجتمعيّ.
- انخفاضُ حالاتِ العنفِ الأسريّ ضدَّ الأطفالِ بفضلِ العقوباتِ الرادعةِ.
- تحسُّنُ الدعمِ النفسيّ والاجتماعيّ للأطفالِ المعنَّفينَ من خلالِ البرامجِ الحكوميةِ.
- تعزيزُ ثقافةِ حقوقِ الطفلِ في المجتمعِ، مما أدّى إلى بيئةٍ أكثرَ أمانًا للأطفالِ.

جرائمُ العنفِ ضدَّ الأطفالِ:

تبيّنَ من نتائجِ دراسةِ مؤسّسةِ رعايةِ النّساءِ والأطفالِ بدبي[1] أنَّ النسبةَ الكليةَ للعنفِ الجسديّ تتراوحُ بينَ (0.9% و7.4%)، أما بالنسبةِ للإساءةِ الجسديةِ فقد تراوحتِ النسبُ بينَ (1.6% و22%)، ويتّضحُ أنَّ أكثرَ ممارساتِ الإساءةِ والعنفِ الجسديّ شيوعًا هي القرصُ في أماكنَ مختلفةٍ من الجسمِ، وشدُّ الشعرِ، حيثُ كانتْ نسبةُ حدوثِ ذلكَ "كثيرًا" هي 7.4%، يليها تعرّضُ الطفلِ للصّفعِ على الوجهِ، حيثُ كانتْ نسبةُ حدوثِ ذلكَ بدرجةِ "كثير" هي 5.3%، ويليها تعرضُ الطفلِ للركلِ والدفعِ، حيثُ كانتْ نسبةُ حدوثِهِ "كثيرًا" هي 5.9%.

ويتضحُ أنَّ العنفَ والإساءةَ اللفظيةَ والمعنويةَ أعلى من نسبةِ العنفِ والإساءةِ الجسديةِ، وهذهِ النتيجةُ لا تخرجُ عنْ سياقِ ثقافةِ المجتمعِ والذي يعتبرُ أنَّ الإساءةَ اللفظيةَ والمعنويةَ أقلُّ إيذاءً من الإساءةِ الجسديةِ، خصوصًا وأنهُ يصعبُ إثباتُ وقوعها وتجريمها قانونيًّا. بالإضافةِ إلى أنَّ بعضَ الآباءِ يعتبرونَ استخدامَ هذهِ الممارساتِ من الإساءةِ (اللفظيةِ، والمعنويةِ، والجسديةِ) أحدَ الأساليبِ التأديبيةِ والتربويةِ، إلّا أنَّ ذلكَ لا يبرّرُ انتهاجَ الآباءِ لهذهِ السلوكاتِ غيرِ المقبولةِ كوسيلةٍ للتربيةِ خصوصًا وأنَّ الوجهَ كُرِّمَ في ديننا الحنيفِ، حيثُ نلاحظُ أنَّ نسبةَ (5.3%–19.4%) وبعددٍ يتراوحُ ما بينَ (155–564) يتعرّضونَ للصفعِ على الوجهِ بدرجاتِ حدوثٍ تتراوحُ ما بينَ "أحيانًا" ودرجةِ حدوثِ "كثيرًا"، وهذا يستوجبُ تعريفَ الآباءِ بأساليبِ التربيةِ الحديثةِ وتوجيههم بضرورةِ الامتناعِ عنْ ضربِ الأبناءِ على الوجهِ خصوصًا وسائرِ الجسدِ عامّةً، حيثُ إنَّ ضربَ الأطفالِ يهدمُ شخصيّتهم ويعدُّ سلوكًا

1- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال - العنف وسوء معاملة الأطفال في مجتمع الإمارات،
https://www.dfwac.ae/sites/default/files/Violence-and-abuse-of-children-ar.pdf?utm_source=chatgpt.com

عقيمًا في التربيةِ والتأديبِ، ويؤدّي ذلكَ لخلقِ أشخاصٍ مشوّهينَ ومرضى نفسيًّا. وإنَّ نسبةَ الإهمالِ الذي يرقى لدرجةِ العنفِ (كثيرًا) تتراوحُ بينَ 2% إلى 5%، ونسبةَ الإساءةِ "أحيانًا" تتراوحُ بينَ 5% إلى 14%، وإنَّ بعضَ أطفالِ عينةِ الدراسةِ يعانونَ من الإهمالِ العاطفيّ بنسبةٍ تتراوحُ ما بينَ (4%–13%) ولا يشعرونَ بأنَّ هناكَ أحدًا من أفرادِ الأسرةِ يساعدهم إنْ احتاجوا للمساعدةِ أو للدعمِ بالإضافةِ إلى إحساسهم بأنهم غيرُ مرغوبٍ بهم، وهذهِ النتائجُ تُعدُّ بسيطةً بالنسبةِ لنتائجِ كثيرٍ من الدراساتِ التي تكونُ فيها نسبةُ الإهمالِ مرتفعةً.

أمّا عنِ الشّارقةِ: فقد كشفتْ دراسةٌ (الطنيجي، 2021)[1] عنْ أنَّ مظاهرَ العنفِ المدرسيّ وأشكالَه جاءتْ مرتبةً تنازليًّا حسبَ درجةِ شدّتها على النحوِ الآتي: العنفُ الموجّهُ من الهيئةِ التدريسيّةِ نحوِ الطلبةِ، ومن ثمَّ العنفُ الموجّهُ من الطّلبةِ نحوِ زملائهم الطلبةِ، فالعنفُ الموجّهُ من الطّلبةِ نحوِ ممتلكاتِ المدرسةِ، وأخيرًا العنفُ الموجّهُ من الطلبةِ نحوِ الهيئةِ التدريسيّةِ. كما كشفتِ الدراسةُ عنْ أسبابِ العنفِ المدرسيّ والحلولِ المقترحةِ للحدِّ منهُ. ومن النتائجِ المهمّةِ التي توصّلتْ لها الدراسةُ أنَّ التدليلَ الزائدَ من الأسرةِ والسّيطرةَ على الطالبِ أو الحرمانَ من المصروفِ ليسَ من الدوافعِ التي تؤدّي إلى العنفِ وإنَّ أهمَّ الأمورِ التي تؤدّي إلى العنفِ هي الاختلاطُ برفقاءِ السوءِ، وغيابُ التوجيهِ والإرشادِ المدرسيّ وطبيعةُ مرحلةِ المراهقةِ وكذلكَ عدمُ استثمارِ وقتِ الفراغِ بالنشاطاتِ.

وقد أكدَ (آل علي، 2017)[2] أنَّ أعلى المتوسطاتِ الحسابيةِ لمجالِ نوعِ الإساءةِ تراوحتْ بينَ (1.40–2.77)، وجاءتِ الفقرةُ المتعلّقةُ بالإهمالِ في المرتبةِ الأولى بمتوسّطٍ حسابيٍّ (2.77)، وجاءتِ الفقرةُ المتعلّقةُ بالإساءةِ العاطفيّةِ في المرتبةِ الثانيةِ بمتوسطٍ حسابيٍّ (2.73).

كما أكدَ (العمر، 2015)[3] أنّهُ عندما يكونُ العقابُ منفّذًا داخلَ الأسرةِ محصورًا بينَ جدرانِ المنزلِ يتمّ اعتبارهُ سوءَ معاملةٍ مستترةٍ، وأنَّ هذا يُعدّ خطرًا كبيرًا مستقبلًا، كما أفادَ بأنَّ عدمَ مراعاةِ الآباءِ للتطورِ التكنولوجيّ والثقافيّ، لا تجدي معهُ الأساليبُ التربويةُ القديمةُ للعقابِ. والجدولُ التالي يوضحُ معدّلاتِ التطورِ في عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ.

ومن بياناتِ شرطةِ الشارقةِ يشيرُ الجدولُ الآتي إلى تطوّرِ عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ.

1- الطنيجي، نورة محمد بن خليفة، (2021)، العنف المدرسي في إمارة الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الآداب، العدد 139.
2- ال علي، أحمد عبد الله، (2017)، واقع الإساءة ضد الطفل في إمارة الشارقة، المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، المجلة العربية للعلوم الإجتماعية، العدد 11، ج 3، مصر.
3- العمر، معن خليل، (2015)، العنف الأسري المستتر في سوء معاملة الأطفال، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشرطة.

جدول رقم (5)

تطوّرُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدّ الأطفال

العام	مواطنين		وافدين		الإجمالي	
	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص
2017	5		2		133	
2018	8	% 100.00	2	%0.00	159	%42.86
2019	5	% 37.50-	10	%400.00	166	%50.00
2020	3	% 40.00-	4	%60.00-	156	%53.33-
2021	0	% 100.00-	6	%50.00	181	%14.29-

من الجدولِ السّابقِ يتّضحُ ارتفاعُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ المسجّلةِ بشكلٍ إجماليٍّ يصلُ لنحوِ 36.09% خلالَ الفترةِ من 2017 إلى عامِ 2021م، بينما بلغَ الارتفاعُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ من المواطنينَ لنحوِ 23.08% خلالَ الفتقِ من 2017 حتى 2021م. بينما بلغَ الارتفاعُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ المرأةِ من الوافدينَ لنحوِ 41.49% خلالَ الفتقِ من 2017 حتى 2021م. وإنَّ جرائمَ العنفِ ضدَّ المرأةِ كانتْ 100% أفرادًا.

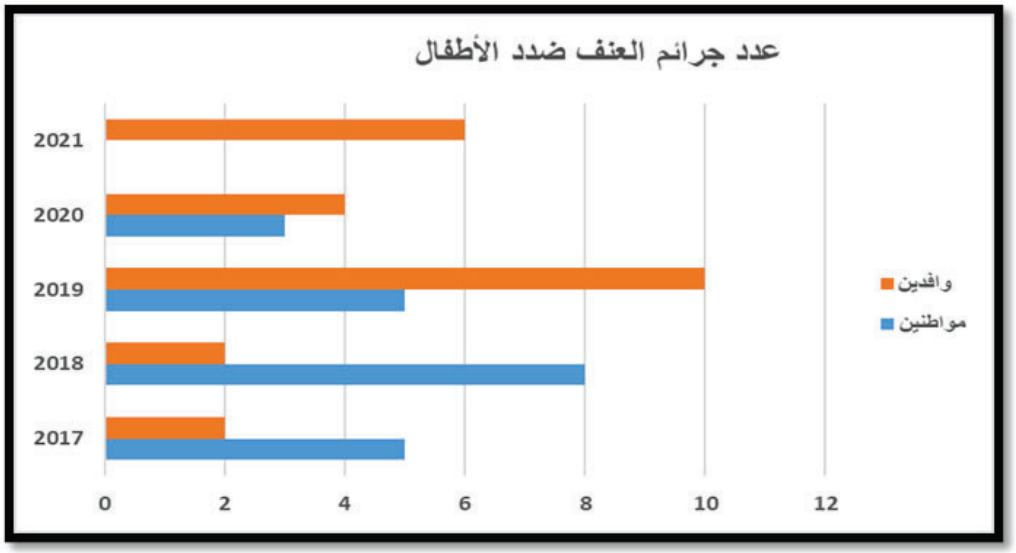

شكل رقم (4)

من الجدولِ السابقِ يتّضحُ انخفاضُ عددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ المسجّلةِ بشكلٍ إجماليٍّ ليصلَ لنحوِ 14.29% خلالَ الفترةِ من 2017 إلى عامِ 2021م، بينما بلغَ الانخفاضُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ من المواطنينَ لنحوِ صفر% في عامِ 2021م. بينما بلغَ الارتفاعُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ العنفِ ضدَّ الأطفالِ من الوافدينَ لنحوِ 200% خلالَ الفترةِ من 2017 حتى 2021م. وإنَّ جرائمَ العنفِ ضدَّ الأطفالِ كانتْ 100% من الذكورِ، وكانتْ بنسبةِ 100% من أفرادِ.

مجالُ مكافحةِ الاتجارِ بالمخدراتِ والإدمانِ:

تُعدُّ إمارةُ الشارقةِ واحدةً من أكثرِ الإماراتِ التزامًا بمكافحةِ الإدمانِ والمخدراتِ، حيثُ تطبقُ القوانينَ بصرامةٍ إلى جانبِ إجراءاتٍ وقائيةٍ وتأهيليةٍ لضمانِ حمايةِ المجتمعِ وتعزيزِ الأمنِ الأسريّ. نعم، قانونُ مكافحةِ الإدمانِ في الشارقةِ يُطبّقُ بفعاليةٍ عاليةٍ، ويعتمدُ على مزيجٍ من العقوباتِ الرادعةِ، والبرامجِ التأهيليةِ، والتوعيةِ المجتمعيةِ، مما أدى إلى تقليلِ انتشارِ الإدمانِ وتحسينِ فرصِ التعافي. وبفضلِ التعاونِ بينَ الشرطةِ، والمجتمعِ، والجهاتِ الصحيةِ، أصبحتِ الشارقةُ واحدةً من الإماراتِ الرائدةِ في مكافحةِ المخدراتِ وضمانِ بيئةٍ آمنةٍ ومستقرةٍ. وفيما يلي تحليلٌ لمدى فاعليةِ تطبيقِ قانونِ مكافحةِ الإدمانِ في الشارقةِ، حيثُ إنَّ قانونَ مكافحةِ المخدراتِ في الإماراتِ، بما في ذلكَ الشارقةُ، يُجرّمُ تعاطي المخدراتِ وحيازتها والاتجارَ بها، ويتضمنُ:

- عقوباتٍ مغلّظةً على تجّارِ المخدراتِ تصلُ إلى السجنِ المؤبدِ أو الإعدامِ في بعضِ الحالاتِ.
- عقوباتٍ تأهيليةً للمتعاطينَ لأوّلِ مرّةٍ تشملُ العلاجَ الإلزاميَّ بدلًا من السجنِ.
- تعاونًا بينَ الشرطةِ والجماركِ لمكافحةِ تهريبِ المخدراتِ عبرَ المنافذِ الحدوديةِ.

جهودُ شرطةِ الشارقةِ في ضبطِ المخدراتِ:

تبذلُ شرطةُ الشارقةِ جهودًا كبيرةً في تتبّعِ تجّارِ المخدراتِ والقبضِ عليهم من خلالِ:

- استخدامِ التكنولوجيا المتقدّمةِ في المراقبةِ وكشفِ عمليّاتِ التهريبِ.

- تنفيذِ حملاتٍ توعويةٍ في المدارسِ والجامعاتِ لتحذيرِ الشّبابِ من المخدّراتِ.
- تعزيزِ التعاونِ معَ الإنتربولِ والجهاتِ الأمنيةِ الدوليةِ لمكافحةِ تهريبِ المخدراتِ.

فاعليةُ برامجِ التأهيلِ والعلاجِ للمدمنينَ:

هذهِ البرامجُ ساعدتْ في تقليلِ نسبةِ الانتكاسِ بينَ المتعافينَ، مما يعزّزُ فرصَ عودتهم للحياةِ الطبيعيةِ. ولا تقتصرُ مكافحةُ الإدمانِ على العقوباتِ، بلْ تشملُ برامجَ إعادةِ تأهيلٍ فعّالةٍ، مثلَ:

- المركزِ الوطنيّ للتأهيلِ الذي يقدمُ علاجًا شاملًا وإعادةَ دمجٍ للمتعافينَ في المجتمعِ.
- برامجِ الدعمِ النفسيّ والاجتماعيّ للأسرِ لمساعدتها في التعاملِ معَ المدمنينَ.
- بدائلِ العقوبةِ، حيثُ يتمُّ إرسالُ المتعاطينَ لأوّلِ مرّةٍ إلى مراكزِ العلاجِ بدلًا من السجنِ.

الحملاتُ التوعويةُ ودورُ المجتمعِ في الوقايةِ:

أدّتْ هذهِ الجهودُ إلى رفعِ مستوى الوعي المجتمعيّ حولَ المخدراتِ، مما ساعدَ في خفضِ حالاتِ التعاطي بينَ الشبابِ، حيثُ تولي الشارقةُ اهتمامًا كبيرًا بالتوعيةِ حولَ مخاطرِ الإدمانِ، عبرَ:

- محاضراتٍ وندواتٍ في المدارسِ والجامعاتِ حولَ المخاطرِ الصحيةِ والاجتماعيةِ للإدمانِ.
- إطلاقِ حملاتٍ إعلاميةٍ عبرَ التلفزيونِ والإذاعةِ ووسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ.
- تعزيزِ دورِ الأسرةِ في مراقبةِ الأبناءِ والتدخلِ المبكّرِ عندَ ظهورِ أيّ علاماتِ تعاطٍ.

التعاونُ بينَ الجهاتِ الحكوميةِ والمجتمعِ المدنيّ:

ساعدَ هذا التعاونُ في خلقِ شبكةِ حمايةٍ قويةٍ ضدَّ الإدمانِ، مما قللَ من آثارهِ السلبيةِ على الأسرةِ والمجتمعِ. وتناولتْ دراسة (الهاجري، 2018)[1] التحدياتِ التي تواجهُ المدمنينَ بعدَ العلاجِ، وأهميةَ توفيرِ برامجِ دعمٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ لضمانِ عدمِ الانتكاسِ. وتتعاونُ جهاتٌ متعددةٌ في الشارقةِ لضمانِ تنفيذِ قانونِ مكافحةِ الإدمانِ بشكلٍ فعالٍ، مثلَ:

1- الهاجري، أحمد عبدالرزاق، (2018)، واقع خدمات الرعاية اللاحقة لمدمني المخدرات في إمارة الشارقة، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلد 27، العدد 105.

- دائرةِ الخدماتِ الاجتماعيةِ التي تقدمُ دعمًا للأسرِ التي تعاني من مشكلةِ الإدمانِ.
- المؤسساتِ التعليميةِ التي تنظمُ أنشطةً لوقايةِ الطلابِ من المخدراتِ.
- الشرطةِ والمستشفياتِ التي تعملُ على توفيرِ خططٍ علاجيةٍ متكاملةٍ.

وتشيرُ الإحصائياتُ السنويةُ إلى انخفاضِ معدلاتِ الجريمةِ المرتبطةِ بالمخدراتِ في الشارقةِ، مما يدلُّ على نجاحِ الجهودِ الأمنيةِ. ومن المؤشّراتِ التي تدلُّ على فاعليةِ الشّارقةِ في تطبيقِ القانونِ:

- انخفاضُ معدلاتِ التعاطي في الشارقةِ مقارنةً ببعضِ المناطقِ الأخرى في الدولةِ.
- زيادةُ نسبةِ المتعافينَ من الإدمانِ بفضلِ برامجِ التأهيلِ الفعّالةِ.
- ارتفاعُ نسبةِ الوعي بينَ الشبابِ حولَ مخاطرِ المخدراتِ.
- نجاحُ الأجهزةِ الأمنيةِ في ضبطِ كمياتٍ كبيرةٍ من المخدراتِ ومنعِ انتشارها.

جرائمُ المخدراتِ:

على المستوى الوطنيّ، أظهرتْ إحصائياتُ وزارةِ الداخليةِ[1] لعامِ 2023 تسجيلَ 8,300 بلاغٍ متعلقٍ بجرائمِ المخدراتِ، معَ ضبطِ 11,988 متهمًا، ومصادرةِ ما يقربُ من 29,758.743 كيلوجرامًا من الموادِّ المخدّرةِ. كما تُظهرُ الإحصائياتُ الرسميةُ لشرطةِ دبي انخفاضًا ملحوظًا في جرائمِ المخدراتِ خلالَ السنواتِ الأخيرةِ. فقد انخفضَ معدلُ جرائمِ المخدراتِ لكلِّ 100,000 نسمةٍ من 14.3 في عامِ 2017 إلى 7.6 في عامِ 2023م. وفي عامِ 2022، تمَّ ضبطُ 8,428 متّهمًا في قضايا المخدراتِ، بزيادةٍ قدرها 20.8% مقارنةً بعامِ 2020، حيثُ بلغَ عددُ المتهمينَ آنذاكَ 6,973[2].

مجالُ مكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ في إمارةِ الشارقةِ

تُولي إمارةُ الشارقةِ اهتمامًا كبيرًا بمكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ باعتبارها تهديدًا للأمنِ والاستقرارِ الاجتماعيّ. وتعتمدُ في ذلكَ على القوانينِ الصارمةِ، والتكنولوجيا الحديثةِ، والتعاونِ الدوليّ، وبرامجِ الوقايةِ المجتمعيةِ.

1- الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.
2- جريدة الإمارات اليوم، 27 يونيو 2022م.

القوانينُ والتشريعاتُ لمكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ:

هذهِ القوانينُ تُجرّمُ الأنشطةَ الإجراميةَ المنظّمةَ وتفرضُ عقوباتٍ رادعةً تصلُ إلى السجنِ المؤبدِ والإعدامِ في بعضِ الحالاتِ. وتعتمدُ الشارقةُ على الإطارِ القانونيّ الاتحاديّ لدولةِ الإماراتِ لمكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ، والذي يشملُ:

- القانونَ الاتحاديّ رقم (7) لسنةِ 2014 بشأنِ مكافحةِ الجرائمِ الإرهابيةِ.
- القانونَ الاتحاديّ رقم (20) لسنةِ 2018 بشأنِ مكافحةِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ.
- قوانينَ مكافحةِ المخدراتِ، وتهريبِ البشرِ، والجرائمِ الإلكترونيةِ، والاحتيالِ الماليّ.
- تشديدَ العقوباتِ على العصاباتِ الإجراميةِ، والاتجارِ بالبشرِ، وتبييضِ الأموالِ.

دورُ الأجهزةِ الأمنيةِ في مكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ:

أسهمتْ هذهِ الجهودُ في الحدّ من نشاطِ العصاباتِ الإجراميةِ وضبطِ العديدِ من الشبكاتِ الإجراميةِ الدوليةِ. وتعملُ شرطةُ الشارقةِ بالتعاونِ معَ الجهاتِ الأمنيةِ المحليةِ والدوليةِ على مكافحةِ الجريمةِ المنظّمةِ من خلالِ:

- وحداتٍ متخصّصةٍ في الجرائمِ الماليةِ، ومكافحةِ الاتجارِ بالبشرِ، وجرائمِ التكنولوجيا.
- أنظمةِ مراقبةٍ متقدمةٍ، وكاميراتٍ ذكيةٍ لرصدِ الأنشطةِ المشبوهةِ.
- تحقيقاتٍ سريةٍ وتعاونٍ معَ الإنتربولِ في قضايا التهريبِ والجرائمِ العابرةِ للحدودِ.

قضيةُ مكافحةِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ:

نجحتِ الشارقةُ في تقليلِ مخاطرِ غسلِ الأموالِ ومنعِ تمويلِ الجماعاتِ الإجراميةِ عبرَ رقابةٍ ماليةٍ صارمةٍ. ووضعتِ الشارقةُ إجراءاتٍ صارمةً لمنعِ غسلِ الأموالِ، ومنها:

- مراقبةُ التحويلاتِ الماليةِ المشبوهةِ عبرَ البنوكِ والمؤسساتِ الماليةِ.
- التدقيقُ على الشركاتِ والمستثمرينَ لمنعِ استخدامهم كواجهةٍ لغسلِ الأموالِ.
- التعاونُ معَ المنظماتِ الدوليةِ مثلِ FATF (مجموعةِ العملِ الماليّ) لضبطِ عملياتِ تبييضِ الأموالِ.

قضيةُ مكافحةِ الاتجارِ بالبشرِ والجريمةِ العابرةِ للحدودِ:

لقد أسهمتْ هذهِ الإجراءاتُ في تقليلِ قضايا الاتجارِ بالبشرِ وزيادةِ الكشفِ عنِ المجرمينَ. وتتخذُ الشارقةُ إجراءاتٍ صارمةً للحدِّ من الاتجارِ بالبشرِ واستغلالِ العمالةِ، وتشملُ:

- توفيرَ مراكزِ إيواءٍ وحمايةٍ لضحايا الاتجارِ بالبشرِ.
- فرضَ عقوباتٍ شديدةٍ على المتورطينَ في تهريبِ البشرِ أو تشغيلهم بطرقٍ غيرِ قانونيةٍ.
- تعزيزَ التعاونِ الدوليّ لضبطِ شبكاتِ التهريبِ عبرَ الحدودِ.

قضيةُ مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ:

تمكّنتْ شرطةُ الشارقةِ من ضبطِ شبكاتٍ دوليةٍ للاحتيالِ الإلكترونيّ وحمايةِ الأفرادِ من خسائرَ ماليةٍ كبيرةٍ. ومعَ تطورِ التكنولوجيا، أطلقتِ الشارقةُ استراتيجياتٍ متطورةً لمواجهةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ والاحتيالِ الماليّ، وتشملُ:

- وحداتِ شرطةٍ متخصصةٍ في الجرائمِ الإلكترونيةِ لمراقبةِ الاحتيالِ عبرَ الإنترنتِ.
- حملاتٍ توعويةً لحمايةِ الأفرادِ والشركاتِ من الهجماتِ السيبرانيةِ.
- تحديثَ الأنظمةِ الأمنيةِ في البنوكِ والشركاتِ لمنعِ الاختراقاتِ الماليةِ.

التفعيلُ عنْ طريقِ تعزيزِ الوعيِّ المجتمعيِّ وبرامجِ الوقايةِ:

ساعدتْ هذهِ المبادراتُ في تعزيزِ دورِ المجتمعِ في مكافحةِ الجريمةِ ومنعِ انتشارها. وتعملُ حكومةُ الشارقةِ على تعزيزِ الثقافةِ الأمنيةِ من خلالِ:

- برامجَ تعليميةٍ لرفعِ الوعيِّ بمخاطرِ الجرائمِ المنظمةِ.
- تشجيعِ المواطنينَ على الإبلاغِ عنِ الأنشطةِ المشبوهةِ عبرَ الخطوطِ الساخنةِ.
- تعزيزِ الرقابةِ في المناطقِ الصناعيةِ والتجاريةِ لمنعِ استغلالِ العمالةِ.

لقد نجحتِ الشارقةُ في تنفيذِ استراتيجيةٍ شاملةٍ لمكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ من خلالِ القوانينِ الرادعةِ، والتكنولوجيا المتقدّمةِ، والتعاونِ الدوليّ، والوعي المجتمعيّ. وتُعدُّ الإمارةُ واحدةً من أكثرِ المدنِ أمانًا في المنطقةِ، حيثُ تمكّنتْ من تقليلِ مخاطرِ الجريمةِ المنظمةِ وحمايةِ المجتمعِ. ومن المؤشّراتِ التي تدلُّ على فاعليةِ مكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ في الشارقةِ:

- انخفاضُ معدلاتِ الجرائمِ المنظمةِ بفضلِ القوانينِ الصارمةِ والتقنياتِ الأمنيةِ.
- زيادةُ ضبطِ الشبكاتِ الإجراميةِ بالتعاونِ معَ الجهاتِ الدوليةِ.
- تحسينُ الأمنِ الماليّ ومنعُ غسلِ الأموالِ بفضلِ الرقابةِ المشددةِ على التعاملاتِ الماليةِ.
- تعزيزُ الثقةِ المجتمعيةِ بقدرةِ الحكومةِ على حمايةِ المواطنينَ والمقيمينَ من المخاطرِ الإجراميةِ.

مجالُ مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ في إمارةِ الشارقةِ

تشهدُ الجرائمُ الإلكترونيةُ تطورًا مستمرًّا معَ التقدمِ التكنولوجيّ، مما يجعلُ مكافحتها أولويّةً أمنيّةً في إمارةِ الشارقةِ. وتعتمدُ الإمارةُ على القوانينِ الصارمةِ، والتكنولوجيا المتقدمةِ، والتعاونِ الدوليّ، والتوعيةِ المجتمعيةِ للحدِّ من هذهِ الجرائمِ وضمانِ أمنِ الأفرادِ والمؤسساتِ.

القوانينُ والتشريعاتُ لمكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ:

تستندُ مكافحةُ الجرائمِ الإلكترونيةِ في الشارقةِ إلى القانونِ الاتحاديّ رقمِ (5) لسنةِ 2012 بشأنِ مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ. وهذا القانونُ ساعدَ في تقليلِ الجرائمِ الإلكترونيةِ في الدولةِ وزيادةِ الوعي القانونيّ بينَ الأفرادِ والشركاتِ، والذي يشملُ:

- عقوباتٍ صارمةً على القرصنةِ الإلكترونيةِ واختراقِ البياناتِ.
- تجريمَ الاحتيالِ الماليّ عبرَ الإنترنت وسرقةِ المعلوماتِ البنكيةِ.
- حمايةَ الأفرادِ من الابتزازِ الإلكترونيّ والتشهيرِ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ.
- مراقبةَ الأنشطةِ الإرهابيّةِ والتجسّسيّةِ عبرَ الفضاءِ الإلكترونيّ.

دورُ شرطةِ الشارقةِ في مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ:

تمكّنتْ شرطةُ الشارقةِ من ضبطِ العديدِ من الشبكاتِ الإجراميةِ التي تمارسُ الاحتيالَ الإلكترونيَّ أو الاختراقاتِ الرقميةِ. وأنشأتْ شرطةُ الشارقةِ وحداتٍ متخصّصةً في الجرائمِ الإلكترونيةِ، والتي تعملُ على:

- رصدِ المواقعِ المشبوهةِ والأنشطةِ غيرِ القانونيةِ عبرَ الإنترنت ومتابعتها.
- التعاونِ معَ الشركاتِ التقنيّةِ الكبرى لتعقّبِ المجرمينَ الإلكترونيّينَ.
- الردِّ على البلاغاتِ الإلكترونيّةِ عبرَ مركزِ الشرطةِ الذكيّ.

الجرائمُ الإلكترونيةُ الشائعةُ في الشارقةِ:

تمَّ خفضُ نسبةِ هذهِ الجرائمِ من خلالِ حملاتِ التوعيةِ والمراقبةِ الإلكترونيةِ الفعّالةِ، ومن أبرزها:

- الاحتيالُ الماليُّ عبرَ الإنترنت: عبر استخدامِ مواقعَ وهميّةٍ لسرقةِ البياناتِ المصرفيةِ.
- الابتزازُ الإلكترونيُّ: بتهديدِ الأفرادِ بنشرِ معلوماتٍ خاصّةٍ مقابلَ المالِ.
- الاختراقاتُ السّيبرانيّةُ: باستهدافِ الشركاتِ والهيئاتِ الحكوميةِ لاختراقِ أنظمتها.
- نشرُ الشائعاتِ والمعلوماتِ المضللةِ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ.
- التصيدُ الإلكترونيُّ(Phishing) : بإرسالِ رسائلَ مزيّفةٍ لخداعِ المستخدمينَ وسرقةِ معلوماتهم.

حملاتُ التوعيةِ لمكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ:

تحرصُ الشارقةُ على تعزيزِ الوعي المجتمعيّ بخطورةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ، وقد أدتْ هذهِ الحملاتُ إلى رفعِ مستوى الوعي الأمنيّ بينَ الأفرادِ، مما قلّلَ من حالاتِ الاحتيالِ والاختراقاتِ. وذلكَ عبرَ:

- تنظيمِ ورشِ عملٍ في المدارسِ والجامعاتِ حولَ أمنِ المعلوماتِ.
- إطلاقِ حملاتٍ توعويةٍ عبرَ وسائلِ الإعلامِ ومنصّاتِ التواصلِ الاجتماعيّ.
- تحذيرِ الأفرادِ من مشاركةِ بياناتهم الشّخصيةِ معَ مصادرَ غيرِ موثوقةٍ.

التعاونُ الدوليُّ في مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ:

تتعاونُ الشارقةُ معَ المنظماتِ الدوليةِ والشرطةِ الجنائيّةِ الدوليّة (الإنتربولِ) لمكافحةِ الجرائمِ السيبرانيّةِ. وقد ساعدَ هذا التعاونُ في توقيفِ العديدِ من شبكاتِ الاحتيالِ الإلكترونيّ ومنعِ هجماتٍ سيبرانيّةٍ كبرى، وذلكَ عبرَ:

- تبادلِ المعلوماتِ حولَ المجرمينَ الإلكترونيينَ.
- مشاركةِ بياناتِ الشبكاتِ الاحتياليةِ معَ الدولِ الأخرى.
- تنظيمِ مؤتمراتٍ أمنيةٍ لتعزيزِ الجهودِ العالميةِ في مكافحةِ الجريمةِ الإلكترونيةِ.

لقد نجحتْ إمارةُ الشارقةِ في تقليلِ الجرائمِ الإلكترونيةِ من خلالِ القوانينِ الصارمةِ، والرقابةِ الأمنيةِ، والتوعيةِ المجتمعيةِ، والتعاونِ الدوليّ. وتساهمُ شرطةُ الشارقةِ والجهاتُ المختصةُ في تأمينِ الفضاءِ الإلكترونيّ وحمايةِ الأفرادِ والمؤسساتِ من المخاطرِ الرقميةِ. ومن مؤشراتِ فاعليةِ مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ في الشارقةِ:

- انخفاضُ معدّلاتِ الاحتيالِ الإلكترونيّ بفضلِ القوانينِ الصارمةِ والتوعيةِ.
- زيادةُ عددِ القضايا الإلكترونيةِ التي تمَّ ضبطها عبرَ التقنياتِ الأمنيةِ الحديثةِ.
- تحسنُ مستوى الوعي لدى الأفرادِ والشركاتِ حولَ الأمنِ السيبرانيّ.
- تعزيزُ التعاونِ بينَ الجهاتِ الأمنيةِ الدوليةِ، مما أدى إلى تفكيكِ شبكاتٍ إجراميةٍ متخصّصةٍ في الجرائمِ الإلكترونيةِ.

الجرائمُ الإلكترونيةُ على المستوى الوطنيّ:

على المستوى الوطنيّ هناكَ ارتفاعٌ ملحوظٌ في الهجماتِ السيبرانيةِ: في عامِ 2023، تصدّتْ الجهاتُ المختصّةُ في الإماراتِ لأكثرَ من71 مليونَ هجمةٍ سيبرانيةٍ استهدفتْ قطاعاتٍ استراتيجيةٍ مثلَ المصارفِ، والصحةِ، والنفطِ والغازِ[1].

1-https://www.alkhaleej.ae/09-10-2023/%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%85%9D%8A%7D%8B%1D%8A%7D%8AA-%D%8AA%D%8AA%D%8B%5D%8AF%D89%9-%D%84%9D71-80%9-%D%85%9D%84%9D8%9A%D%88%9D86%9-%D%87%9D%8AC%D%85%9D8%A9-%D%8B%3D8%9A%D%8A%8D%8B%1D%8A%7D%86%9D8%9A%D%8A9-%D%85%9D%86%9D%8B0-%D%8A%8D%8AF%D%8A%7D8%9A%D%8A2023-9/%D%8AA%D%8AD%D%82%9D8%9A%D%82%9D%8A%7D%8AA-%D%88%9D%8AD%D%88%9D%8A%7D%8B%1D%8A%7D%8AA/%D%8A%3D%8AE%D%8A%8D%8A%7D%8B1-%D%8A%7D%84%9D%8AF%D%8A%7D%8B1?utm_source=chatgpt.com

معَ وجودِ زيادةٍ في جرائمِ الابتزازِ الإلكترونيّ: في عامِ 2013، شهدتْ دبي ارتفاعًا بنسبةِ 25% في الجرائمِ الإلكترونيةِ المتعلقةِ بالابتزازِ الجنسيّ[1].

كما تعرّضَ الشبابُ **للجرائمِ الإلكترونيةِ:** حيثُ أفادتْ دراسةٌ بأنَّ 42% من الشبابِ في، الذينَ تتراوحُ أعمارهم بينَ 18 و34 عامًا، تعرّضوا لجرائمَ إلكترونيةٍ خلالَ فترةٍ معينةٍ[2].

ووفقًا لبياناتِ شرطةِ الشارقةِ يوضحُ الجدولُ التاليُّ تطورَ عددِ الجرائمِ الإلكترونيةِ في الشارقةِ.

جدول رقم (6)

تطورُ عددِ الجرائمِ الإلكترونيّة (مواطنين/وافدين)

العام	مواطنين		وافدين		الإجمالي	
	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص
2017	90		267		357	
2018	71	%21.11-	225	%15.73-	296	%17.09-
2019	98	%38.03	295	%31.11	393	%32.77
2020	96	%2.04-	196	%33.56-	292	%25.70-
2021	74	%22.92-	146	%25.51-	220	%24.66-

من الجدولِ السابقِ يتّضحُ انخفاضُ عددِ الجرائمِ الإلكترونيةِ المسجّلةِ بشكلٍ إجماليّ من 357 جريمةً في عامِ 2017 إلى نحوِ 220 جريمةً في عامِ 2021م، وذلكَ بنسبةِ انخفاضٍ تصلُ لنحوِ 38.38%، بينما بلغَ الانخفاضُ بالنسبةِ لجرائمِ المواطنينَ من 90 جريمةً في عامِ 2017 لنحوِ 74 جريمةً في 2021م، وذلكَ بنسبةِ انخفاضٍ تصلُ لنحوِ 17.78%، بينما انخفضَ بالنسبةِ لجرائمِ الوافدينَ من 267 جريمةً في 2017 إلى نحوِ 146 جريمةً في 2021م، وذلكَ بنسبةِ انخفاضٍ تصلُ لنحوِ 45.32%.

1- https://www.uae71.com/posts/2312?utm_source=chatgpt.com

2-https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF42-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%6D%8A9-%D%85%9D86%9-%D%8A%7D%84%9D%8B%4D%8A%8D%8A%7D%8A8-%D%81%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%85%9D%8A%7D%8B%1D8%A%7D%8AA-%D%8AA%D%8B%9D%8B%1D%8B%6D88%9/?utm_source=chatgpt.com

جدول رقم (7)

عددُ الجرائم الإلكترونيّة (توزيع نسبي)

العام	مواطنين		وافدين		الإجمالي	
	عدد	الهيكل	عدد	الهيكل	عدد	نسبة الزيادة/النقص
2017	90	%25.21	267	%74.79	357	
2018	71	%23.99	225	%76.01	296	%17.09-
2019	98	%24.94	295	%75.06	393	%32.77
2020	96	%32.88	196	%67.12	292	%25.70-
2021	74	%33.64	146	%66.36	220	%24.66-

الجدولُ السابقُ يوضّحُ التوزيعَ النسبيَّ أو الهيكليَّ لتطوّرِ عددِ الجرائمِ الإلكترونيّةِ الموزّعةِ بينَ المواطنينَ والوافدينَ، والتي توضّحُ أنَّ توزيعَ عددِ الجرائمِ الإلكترونيّةِ تقريبًا الربعُ للمواطنينَ والثلاثةُ أرباعِ للوافدينَ.

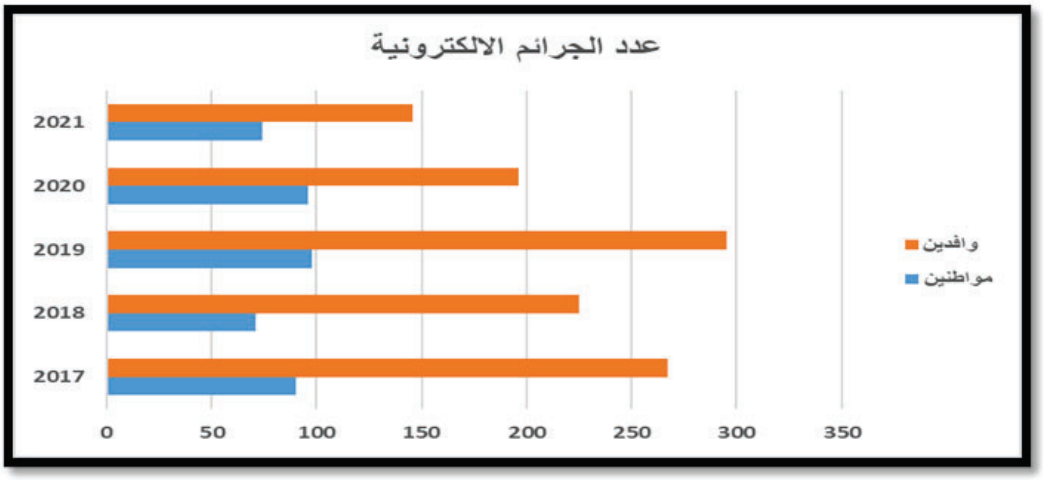

الشّكل رقم (5)

مجالُ مكافحةِ الغشّ التجاريّ وارتفاعِ الأسعارِ في إمارةِ الشارقةِ

تسعى إمارةُ الشارقةِ إلى حمايةِ المستهلكينَ وضمانِ بيئةٍ تجاريةٍ عادلةٍ من خلالِ قوانينَ صارمةٍ لمكافحةِ الغشّ التجاريّ، والرقابةِ على الأسعارِ، وتشديدِ العقوباتِ على المخالفينَ.

القوانينُ والتشريعاتُ لمكافحةِ الغشّ التجاريّ وارتفاعِ الأسعارِ:

تستندُ جهودُ الشارقةِ في مكافحةِ الغشّ التجاريّ وضبطِ الأسعارِ إلى القوانينِ الاتحاديةِ والمحليةِ. لقد ساعدتْ هذهِ القوانينُ في تقليلِ عملياتِ الغشّ التجاريّ ومنعِ الارتفاعِ غيرِ المبرّرِ للأسعارِ، ومن هذهِ القوانينِ:

- القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (19) لسنةِ 2016 بشأنِ مكافحةِ الغشّ التجاريّ.
- القانونُ الاتحاديُّ رقمُ (15) لسنةِ 2020 بشأنِ حمايةِ المستهلكِ.
- قانونُ الرقابةِ على الأسعارِ في الأسواقِ، والتشديدُ على الاحتكارِ والتلاعبِ بالأسعارِ.
- تفعيلُ نظامِ الفواتيرِ الإلكترونيةِ لضمانِ شفافيةِ التسعيرِ.

دورُ الجهاتِ الحكوميةِ في مكافحةِ الغشّ التجاريّ وارتفاعِ الأسعارِ:

هناكَ جهاتٌ مختصةٌ عدّة في ضبطِ الأسواقِ وحمايةِ المستهلكِ. هذهِ الجهاتُ نجحتْ في ضبطِ المخالفاتِ وتوقيعِ غراماتٍ على التجّارِ المخالفينَ، مما ساهمَ في استقرارِ الأسعارِ وحمايةِ حقوقِ المستهلكينَ، ومن هذهِ الجهاتِ:

- **دائرةُ التنميةِ الاقتصاديةِ في الشارقةِ (SEDD):** مسؤولةٌ عنْ ضبطِ الأسواقِ والتفتيشِ على المحلّاتِ والمطاعمِ والمصانعِ.
- **بلديةُ الشّارقةِ:** تراقبُ جودةَ المنتجاتِ الغذائيةِ ومدى التزامِ المتاجرِ بالأسعارِ الرسميّةِ.
- **وزارةُ الاقتصادِ:** تشرفُ على القوانينِ الاقتصاديةِ وتمنعُ الاحتكارَ والتلاعبَ بالأسعارِ.
- **خطوطُ الشكاوى والاستفساراتِ:** تستقبلُ بلاغاتِ المستهلكينَ وتتّخذُ إجراءاتٍ فوريةٍ ضدَّ المخالفينَ.

أشكالُ الغشّ التجاريّ ورفعِ الأسعارِ غيرِ القانونيّ:

يتمُّ ضبطُ هذهِ المخالفاتِ من خلالِ حملاتٍ تفتيشيةٍ مستمرةٍ في الأسواقِ والمراكزِ التجاريةِ، ومن هذهِ الأشكالِ:

- بيعُ منتجاتٍ مقلدةٍ أو مغشوشةٍ مثلَ العطورِ، والملابسِ، والإلكترونياتِ.
- التلاعبُ بوزنِ المنتجاتِ أو تواريخِ الصلاحيةِ.
- التلاعبُ بالأسعارِ ورفعها دونَ مبرّرٍ، خاصّةً في فتراتِ المواسمِ والأزماتِ.
- احتكارُ بعضِ السلعِ ورفعُ أسعارها بشكلٍ غيرِ قانونيّ.
- استخدامُ إعلاناتٍ مضلّلةٍ لخداعِ المستهلكينَ.

العقوباتُ المفروضةُ على الغشّ التجاريّ والتلاعبِ بالأسعارِ:

هذهِ العقوباتُ أدّتْ إلى تقليلِ حالاتِ الغشّ التجاريّ وضبطِ الأسعارِ في الأسواقِ. ويتمُّ فرضُ عقوباتٍ صارمةٍ على المخالفينَ، وتشملُ:

- غراماتٍ ماليّةً تبدأُ من 5,000 درهمٍ وتصلُ إلى 2 مليونِ درهمٍ في بعضِ الحالاتِ.
- إغلاقُ المحلاتِ المخالفةِ وإيقافُ أنشطتها التجاريةِ.
- مصادرةُ المنتجاتِ المغشوشةِ أو غيرِ المطابقةِ للمواصفاتِ.
- السجنُ في بعضِ حالاتِ الغشّ الجسيمِ الذي يضرُّ بصحةِ المستهلكينَ.

حملاتُ التفتيشِ والمراقبةِ في الأسواقِ:

ساعدتْ هذهِ الحملاتُ في الكشفِ عنْ آلافِ المخالفاتِ سنويًّا ومعاقبةِ التجارِ غيرِ الملتزمينَ. وتقومُ الجهاتُ المختصةُ بتنفيذِ حملاتِ تفتيشٍ دوريةٍ على الأسواقِ والمتاجرِ، تشملُ:

- فحصَ جودةِ المنتجاتِ والتأكدَ من مطابقتها للمواصفاتِ.
- مراجعةَ الأسعارِ ومقارنتها بالقوائمِ الرسميةِ لضبطِ التلاعبِ.
- ضبطَ المنتجاتِ المقلّدةِ أو غيرِ الصالحةِ للاستهلاكِ.

دورُ التوعيةِ المجتمعيةِ في مكافحةِ الغشّ التجاريّ:

ساهمتْ هذهِ الجهودُ في زيادةِ وعي المستهلكينَ، مما أدى إلى الحدِّ من التلاعبِ والغشّ التجاريّ. وتعملُ حكومةُ الشارقةِ على تعزيزِ وعي المستهلكينَ من خلالِ:

- حملاتٍ توعويّةٍ في وسائلِ الإعلامِ ومنصّاتِ التواصلِ الاجتماعيّ.
- تحفيزِ المستهلكينَ على الإبلاغِ عنِ المخالفاتِ عبرَ الخطوطِ الساخنةِ.
- إطلاقِ تطبيقاتٍ ذكيةٍ للإبلاغِ عنِ التجّارِ المخالفينَ وتتبّعِ الأسعارِ الرسميّةِ.

لقد نجحتِ الشارقةُ في ضبطِ الأسواقِ وحمايةِ المستهلكينَ عبرَ القوانينِ الصارمةِ، والعقوباتِ المشددةِ، والتفتيشِ المستمرِ. وتحرصُ الجهاتُ المختصّةُ على التوازنِ بينَ حمايةِ المستهلكِ وضمانِ بيئةٍ تجاريةٍ عادلةٍ دونَ استغلالٍ أو احتيالٍ. ومن مؤشّراتِ فاعليةِ مكافحةِ الغشّ التجاريّ وارتفاعِ الأسعارِ في الشارقةِ:

- انخفاضُ عددِ الشكاوى المتعلّقةِ بالغشّ التجاريّ بسببِ الرقابةِ الصارمةِ.
- زيادةُ عددِ الضّبطيّاتِ والمخالفاتِ للتجّارِ المتلاعبينَ بالأسعارِ.
- تحسينُ ثقةِ المستهلكينَ في الأسواقِ بفضلِ الشفافيةِ والرقابةِ.
- تراجعُ ظاهرةِ الاحتكارِ ورفعِ الأسعارِ غيرِ المبرّرِ.

مجالُ جرائمِ الحرقِ العمديّ:

من الجدولِ التالي يتّضحُ انخفاضُ عددِ جرائمِ الحرقِ العمدِ المسجّلةِ بشكلٍ إجماليٍّ من 5 جرائمَ عامَ 2017 إلى صفر جريمةٍ عامَ 2021م، حيثُ يتّضحُ ثباتُ عددِ جرائمِ الحرقِ العمدِ من المواطنينَ لنحوِ صفرٍ خلالَ 2021م، بينما بلغَ الانخفاضُ بالنسبةِ لعددِ جرائمِ الحرقِ العمدِ من الوافدينَ لنحوِ 5 جرائمَ خلالَ عامِ 2017 حتى وصلتْ لصفرَ% عامَ 2021م.

جدول رقم (8)

تطوُّرُ عددِ جرائم الحرقِ العمد

العام	مواطنين		وافدين		الإجمالي	
	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص	عدد	نسبة الزيادة/النقص
2017	0		5		5	
2018	0	%0.00	5	%0.00	5	%0.00
2019	1	%100.00-	6	%20.00	7	%40.00
2020	1	%0.00	3	%50.00-	4	%42.86-
2021	0	%100.00-	0	%100.00-	0	%100.00-

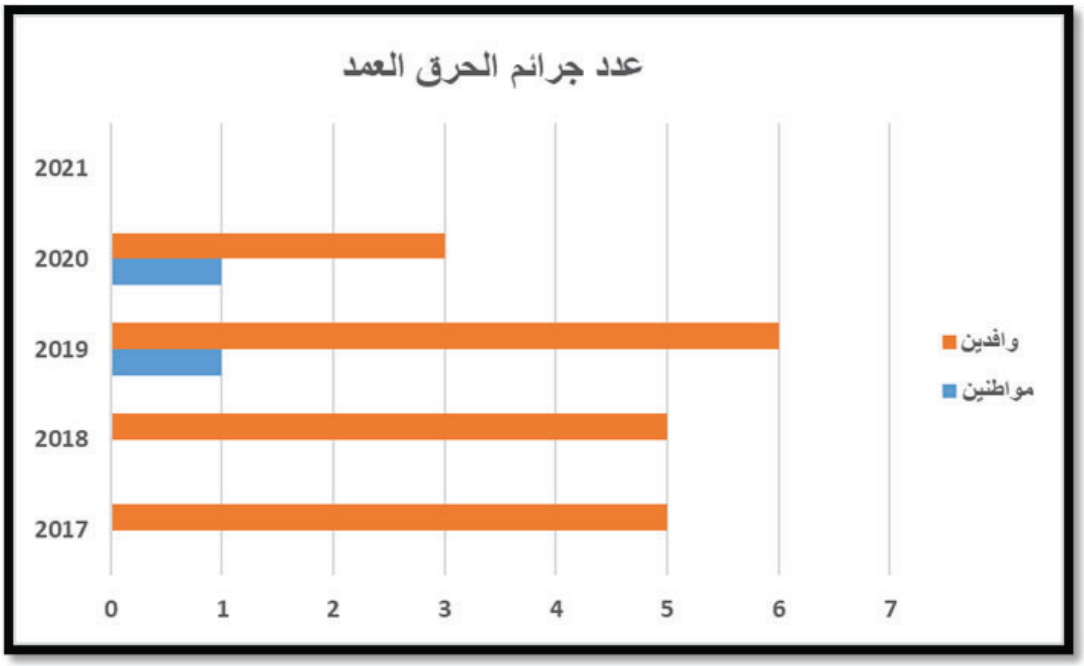

شكل رقم (6)

التّعليقُ على الفصلِ الرابع:

ومن خلالِ ما سبقَ نجدُ فاعليةَ القوانينِ والتشريعاتِ الداعمةِ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، في المجالاتِ كافّة، كما نجدُ فاعليةَ التطبيقِ والتنفيذِ والمتابعةِ، إلى جانبِ فاعليةِ البرامجِ والمبادراتِ التوعويةِ المناسبةِ، والتي تدعمُ الاستقرارَ والأمنَ الأسريَّ. ونجحتْ إمارةُ الشارقةِ في تعزيزِ الاستقرارِ الأسريّ من خلالِ:

- تشريعاتٍ قويّةٍ تحمي الأسرةَ من النزاعاتِ والعنفِ.
- مؤسّساتٍ اجتماعيّةٍ تدعمُ الأسرَ وتحلُّ الخلافاتِ الزوجيةَ.
- مبادراتٍ حكوميّةٍ لتأهيلِ الأزواجِ وتقديمِ الدعمِ الماليّ والسكنيّ.
- برامجِ توعيةٍ تعليميّةٍ وإعلاميّةٍ لنشرِ ثقافةِ الأسرةِ المتماسكةِ.

الفصل الخامس

إشكاليّاتُ الأمنِ الأسريّ
والمجتمعيّ الاستشرافيّة

مقدمة

كلُّ إشكاليّةٍ تمثّلُ ملفًّا عامًّا يطرحُ قضيّةً محوريّةً متعدّدةَ العناصرِ، ويشكّلُ منظومةً أو ظاهرةً عامّةً تتفاعلُ عناصرها فيما بينها. كما أنَّ كلَّ إشكاليّةٍ تتفاعلُ مع ما عداها من الإشكاليّاتِ بالسّلبِ والإيجابِ، بحيثُ تترابطُ وظيفيًّا أو سببيًّا، وهو ما يُعطي صورةً ديناميكيّةً عن الواقعِ الاجتماعيّ على صعيدِ قضايا الأسرةِ الكبرى. ومن خلالِ المباحثِ التاليةِ نستعرضُ أهمَّ الإشكالياتِ:

- **المبحثُ الأوّلُ:** إشكاليّةُ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارُ المتوقّعةُ.
- **المبحثُ الثّاني:** إشكاليّةُ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ.
- **المبحثُ الثّالثُ:** إشكاليّةُ تصاعدِ أزمةِ تغيُّرِ المناخِ.
- **المبحثُ الرابعُ:** إشكاليّةُ التّقنيةِ الرقميّةِ والأمنِ الأسريّ.
- **المبحثُ الخامسُ:** حصرُ التّأثيراتِ المتوقّعةِ وفقًا لتحليلِ الإشكاليّاتِ المستقبليّةِ.
- **المبحثُ السادسُ:** السّيناريو الأساسيُّ – مستقبلُ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في الشّارقةِ.

المبحثُ الأوّلُ

إشكاليّةُ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارُ المتوقّعةُ

الأوبئةُ هي زيادةٌ غيرُ متوقّعةٍ، وغالبًا مفاجئةٌ، في مُعدَّلاتِ الإصابةِ بمرضٍ مُعيَّنٍ داخلَ مجتمعٍ محليٍّ ما أو منطقةٍ ما. أما الجائحةُ، فتحدثُ عندما يتفشى وباءٌ مُعيَّنٌ في جميعِ أنحاء العالمِ، متخطّيًا الحدودَ الدّوليّةَ ومؤثّرًا في أعدادٍ كبيرةٍ من الناسِ. ويمكنُ أنْ يشكلَ عددٌ من الأمراضِ المعديةِ تهديداتٍ صحّيّةً كبيرةً على الأصعدةِ المحليّةِ والإقليميّةِ والعالميّةِ، مما يؤدّي إلى تفشّي أوبئةٍ أو جوائحَ. ويمكنُ الوقايةُ من الأوبئةِ والجوائحِ والتّخفيفُ من حدّتها عبرَ اتّخاذِ مجموعةٍ من الإجراءاتِ الاحترازيّةِ والتدابيرِ الوقائيّةِ على المستويَينِ المنزليّ والمجتمعيّ، مثلَ اتّباعِ قواعدِ النّظافةِ الصحّيةِ الجيدةِ والتباعدِ الاجتماعيّ والتلقيحِ.

وقد حذّرَ علماءُ في الأممِ المتحدّةِ من وجودِ حوالي 1.7 مليونِ نوعٍ من الفيروساتِ غيرِ المكتشفةِ في الطبيعةِ، يمكنُ أنْ ينتشرَ نصفُها ليُصيبَ البشرَ ويؤدّي إلى أوبئةٍ أو جوائحَ جديدةٍ. وبحسبِ صحيفةِ "ديلي ميل (Daily Mail) البريطانيّةِ، فقد ذكرَ تقريرٌ صادرٌ عنْ فريقٍ يضمُّ 22 خبيرًا، أنّهُ ما لمْ يتمَّ اتّخاذُ خطواتٍ جدّيةٍ، ستظهرُ الأوبئةُ في كثيرٍ من الأحيانِ وتنتشرُ بشكلٍ أسرعَ وتقتلُ المزيدَ من البشرِ وتُحدِثُ المزيدَ من الأضرارِ الاقتصاديةِ. وأضافَ الخبراءُ أنَّ هناكَ حاجةً إلى "تغييرٍ حاسمٍ" لتحويلِ الطريقةِ التي يُجرى التعاملُ بها معَ الأمراضِ المعديةِ إلى أساليبَ وقائيّةٍ والنجاةِ من "عصرِ الأوبئةِ."

وأضافَ التقريرُ أنَّ التغييراتِ في طريقةِ استخدامِ الإنسانِ للأرضِ من خلالِ التوسعِ في الزراعةِ وتكثيفها، بالإضافةِ إلى التجارةِ غيرِ المستدامةِ والإنتاجِ والاستهلاكِ الذي يعطلُ الطبيعةَ ويزيدُ من الاتّصالِ بينَ الحياةِ البريةِ والماشيةِ ومسبّباتِ الأمراضِ والبشرِ، هي السببُ الرئيس لانتشارِ الأوبئةِ.

وإنَّ الأنشطةِ البشريةِ نفسَها التي تؤدّي إلى تغيّرِ المناخِ وفقدانِ التنوعِ البيولوجيّ تؤدّي أيضًا إلى مخاطرِ حدوثِ جوائحَ من خلالِ تأثيرها على بيئتنا، والتغييراتِ في طريقةِ استخدامنا للأرضِ، والتوسعِ في الزراعةِ وتكثيفها، والتجارةِ غيرِ المستدامةِ والإنتاجِ والاستهلاكِ يُخِلُّ بالطبيعةِ ويزيدُ الاتصالَ بينَ الحياةِ البريةِ.

التغيرُ المناخيُّ يمكنُ أنْ يؤدّي إلى زيادةٍ بالغةٍ في انتشارِ مختلفِ الأمراضِ المعديةِ. وبدايةً من منتصفِ السبعيناتِ، كانَ هناكَ ظهورٌ وانتعاشٌ وإعادةُ توزيعٍ للأمراضِ المعديةِ. والأسبابُ التي أدتْ إلى ذلكَ على الأرجحِ متعددةٌ حيثُ تعتمدُ على عناصرَ اجتماعيةٍ وبيئيةٍ ومناخيةٍ متنوعةٍ، ولكنَّ العديدَ يزعمونَ أنَّ انتشارَ المرضِ المعديِّ ربما يكونُ واحدًا من التفسيراتِ البيولوجيةِ المبكّرةِ لعدمِ الاستقرارِ المناخيِّ. وبالرغمِ من أنَّ العديدَ من الأمراضِ المعديةِ تأثّرتْ بالتغيّراتِ التي طرأتْ على المناخِ، إلا أنَّ الأمراضَ المنقولةَ بواسطةِ النواقلِ مثلَ الملاريا وحمى الضّنكِ واللشمانياتِ تمثّلُ أقوى علاقةٍ سببيةٍ. فالملاريا بالتحديدِ التي تقتلُ ما يقربُ من 300 ألفِ طفلٍ سنويًّا تشكلُ أكبرَ تهديدٍ وشيكٍ[1].

من أهمِ التحدياتِ التي تواجهُ المجتمعاتِ في وقتِ الأزماتِ[2]

- الفوضى الأخلاقيةُ والتخفيفُ من القيمِ الضابطةِ لحسابِ النزعةِ الأنانيةِ والمغالاةِ في المصلحةِ الشخصيةِ، ومن هذا البابِ كانتْ الحاجةُ ملحةً لدراسةٍ تسلطُ الضوءَ على المعاني الأخلاقيةِ التي تواجهُ نتائجَ الأوبئةِ وآثارها.
- تهافتُ بعضِ الناسِ على الأسواقِ والتنازعُ على المنتجاتِ، وأخذُ ما فوقَ الحاجةِ، وتكديسُ السلعِ وتجميعها. ويدخلُ في ذلك ضبطُ الإنفاقِ وحسنُ التدبيرِ.
- يقومُ التجارُ والأغنياءُ بالتكسّبِ واستغلالِ هذهِ الجوائحِ في تكثيرِ الثرواتِ ومراكمتها، وقد شهدَ التاريخُ خلالَ فترةِ انتشارِ الوباء حالةَ الجشعِ والاستغلالِ التي يفعلها بعضُ ضعافِ النفوسِ من احتكارِ السلعِ وتخزينها ورفعِ الأسعارِ فيها وغيرِ ذلك، فإن لم يضبطِ الإنسانُ نفسه بخلقِ العفةِ دفعه ذلك إلى التصرفِ الماديِّ الأنانيِّ كما تدلُّ عليهِ التجربةُ[3].

1- يمكن الرجوع إلى:

- P. Epstein (2002). "Climate Change and Infectious Disease: Stormy Weather Ahead?". Epidemiology. 375–373 :(4) 13
- J. Patz (2006). "Malaria Risk and Temperature: Influences from Global Climate Change and Local Land Use Practices". Proceedings of the
- National Academy of Sciences. 5636–5635 :(15) 103. doi:10.1073/pnas.0601493103. PMC 1458623. PMID 16595623

2- صلاح بن عبدالله العيبان، أخلاقيات المسلم في التعامل مع الأوبئة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٣)(ربيع الثاني ١٤٤٢هـ-ديسمبر ٢٠٢٠م، ص 219.

3- إغاثة الأمة بكشف الغمة، أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٢٧هـ، ص٩٨

- من الآثارِ الطبيعيةِ عن انتشارِ الوباء اختلالُ المنظومةِ الاقتصاديةِ، وتعطّلُ المنافعِ، والتاريخُ يُظهرُ صورًا متعدّدةً للمشكلاتِ الاقتصاديةِ التي حلّت بالناسِ واستيلاء الجوعِ عليهم، ولذلكَ فإنّ العطاءَ في هذا الوقتِ هو من أعظمِ الأمورِ وأجلّها.
- إنَّ حصولَ الوباءِ في مكانٍ قد يكونُ فرصةً لاستغلالِ أهلِ الأهواءِ والأعداءِ في إلحاقِ الضّررِ بهذهِ البلادِ وتشتيتها واضطرابِ أمرها، ولذلكَ كانَ على الناسِ أنْ يتكاتفوا فيما بينهم وأنْ تجتمعَ كلمتُهم.
- في وقتِ الفتنِ والمصاعبِ والأزماتِ يكثرُ القيلُ والقالُ، وتنتشرُ الشائعاتُ، خاصّةً في زماننا، حيث تعدّدتِ المنابرُ الإعلاميةُ وتنوّعتْ، وسهُلَ إذاعةُ الأمرِ وإشهارهُ.

جائحةُ كورونا كمثالٍ:

أدّتْ جائحةُ كورونا التي ضربتْ العالمَ إلى عددٍ من الآثارِ على كلّ المستوياتِ، الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ، وفاقمَ من المعاناةِ تراجعُ الطلبِ العالميّ على النفطِ، وهو ما أدّى إلى انخفاضِ أسعارِ النفطِ وتأثيرِ ذلكَ بشكلٍ مباشرٍ على الدولِ النفطيةِ. وبحسبِ تقريرِ آفاقِ الاقتصادِ العالميّ الصادرِ عنْ صندوقِ النقدِ الدوليّ فإنَّ الاقتصادَ العالميَّ شهدَ أعمقَ ركودٍ منذُ قرنٍ، وانكماشَ الاقتصاداتِ في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ وآسيا الوسطى بمتوسطٍ بلغَ 3.1٪، وأقرَّ التقريرُ بصعوبةِ وضعِ توقّعاتٍ دقيقةٍ في ظلّ تطوّرِ الجائحةِ بشكلٍ مستمرٍّ.

وقد يؤدّي الانكماشُ والركودُ الاقتصاديُّ إلى:

- تفشّي الإحساسِ بالعجزِ والقصورِ وعدمِ القدرةِ على عملِ شيءٍ، وأنَّ هناكَ من القيودِ والحواجزِ التي تحولُ دونَ القيامِ بأيّ شيءٍ، ومن ثمَّ يتسرّبُ إلى داخلِ النفوسِ، وتبدأُ مرحلةُ الإحباطِ العامّ تتشكّلُ، وتأخذُ معالمها الحادّةَ على شكلِ تصرّفاتٍ مدمّرةٍ.
- ارتفاعِ معدّلِ المسحوباتِ من البنوكِ والمصارفِ العربيةِ بسببِ الذعرِ والخوفِ والهلعِ غيرِ المنضبطِ، مما أحدثَ ارتباكًا في سوقِ النقدِ والمالِ وأثرَ على الاحتياطيّاتِ النقديّةِ في البنوكِ والمصارفِ المركزيّةِ العربيّةِ.
- قيامِ العديدِ من البنوكِ والمصارفِ العربيةِ بتجميدِ تمويلِ المشروعاتِ التي تقومُ بها الشركاتُ والمؤسّساتُ وفقًا للخططِ والاتفاقيّاتِ والعقودِ، وهذا سبّبَ انكماشًا في مجالِ الأعمالِ مما قادَ في النهايةِ إلى تعثّرِ

وتوقّفٍ وعدمِ قدرةِ الشركاتِ المقترضةِ عنْ سدادِ مستحقّاتها للبنوكِ والمصارفِ، وهذا بدورهِ ساهمَ في تفاقمِ الأزمةِ.

- قيامِ بعضِ كبارِ المستثمرينَ من الأجانبِ بسحبِ أموالهم وتجميدِ معاملاتهم في أسواقِ النقدِ والمالِ العربيةِ، وهذا أحدثَ ارتباكًا وخللًا ملحوظًا في استقرارِ المعاملاتِ وتأثّرتِ البورصاتُ العربيّةُ بهذا السلوكِ.

أهمُّ الآثارِ التي يخلّفها انتشارُ الأوبئةِ:

الأثرُ على الصحةِ النفسيةِ:

الخوفُ المرضيُّ والاكتئابُ والقلقُ والتوترُ والتفكيرُ في الانتحارِ وعدمُ الأمانِ الماليّ والحزنُ والفقدانُ (فقدانُ الأحبةِ) والضغوطُ النفسيةُ.

يؤكدُ الباحثونَ أنَّ التدابيرَ التي اتُّخذتْ آنذاكَ للحدِّ من انتشارِ وباءِ "سارز" كانَت لها آثارٌ خطيرةٌ على الصحةِ النفسيةِ، إذ زادتْ معدلاتُ البطالةِ، وزادَ الشعورُ بعدمِ الأمانِ الماليّ والفقرِ. وإنَّ الإمعانَ في العزلِ الاجتماعيّ، والوحدةِ، والقلقِ، والتوترِ، والإعسارِ الماليّ، بمنزلةِ عواصفَ قويّةٍ تجتاحُ الصحةَ النفسيةَ للناسِ. وإنَّ البطالةَ تهيّئُ صاحبها للإصابةِ بالتوتّرِ والاكتئابِ، فيلجأُ البعضُ إلى تعاطي الكحولِ والمخدراتِ ولعبِ القمارِ، وقد تدفعُ البطالةُ البعضَ إلى التشردِ[1].

وأشارتْ دراسةٌ أجرتها "لويز دالتون" و"إليزابيث رابا"، من إدارةِ الطبِّ النفسيّ بجامعةِ إكسفوردَ، إلى أنَّ الأطفالَ يتمتّعونَ بقدرةٍ فائقةٍ على سرعةِ إدراكِ مظاهرِ القلقِ والخوفِ البادية على ملامحِ آبائهم أو من يقومونَ برعايتهم، وقد يقلقونَ لقلقِ آبائهم سواءٌ خوفًا من المرضِ أم من فقدانِ الوظيفةِ أم بسببِ ضغوطِ العزلِ المنزليّ. ولفتتِ الباحثتانِ إلى أنَّ الآباءَ والأمهاتِ ليسَ لديهم ما يكفي من المعلوماتِ حولَ الصحةِ النفسيةِ للأطفالِ وكيفيةِ التعاملِ معها. وتقولُ "رابا": إنَّ الاحتياجاتِ النفسيةِ للأطفالِ أُهملتْ تمامًا في الوقتِ

1- روري أوكونور، باحث جامعة غلاسكو وأحد المشاركين في بحثٍ نشرته دورية ذا إنسيت سايكاياتري
https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52314172

الحاليّ. فعلى الرغمِ من كثرةِ الموادِّ الإرشاديةِ حولَ الآثارِ البدنيةِ للمرضِ وطرقِ تفادي العدوى، إلّا أنَّ الحملاتِ الصحيّةَ الحكوميّةَ لمْ تقدّمْ إلّا القليلَ من الإرشاداتِ حولَ كيفيّةِ التعاملِ معَ الضغوطِ النفسيةِ. وترى "رابا" و"دالتون" أنَّ الآباءَ والأمهاتِ عليهم أنْ يتحدّثوا بصراحةٍ معَ أطفالهم حولَ المشاعرِ التي تعتري أفرادَ الأسرةِ بسببِ الجائحةِ. وتقولانِ إنَّ تجاهلَ الضغوطِ والمخاوفِ سيؤدّي إلى نتائجَ عكسيّةٍ، فإنَّ قدرةَ الأطفالِ على التأقلمِ معَ العالمِ بعدَ جائحةِ كورونا وتغلّبهم على تبعاتها، ستتطلّبُ تضافرَ جهودِ الآباءِ والأمّهاتِ والمدرسينَ والاختصاصيّين الاجتماعيّينَ والأطباءِ النفسيّينَ والسياسيّينَ[1].

الفئاتُ الأكثرُ عرضةً لخطرِ المرضِ النفسيِّ[2]:

يحددُ الباحثونَ ثماني فئاتٍ قد تتأثرُ بالوباءِ أكثرَ من غيرها من فئاتِ المجتمعِ. وهي:

- الأطفالُ، وصغارُ السنِّ، والعائلاتُ بسببِ (إغلاقِ المدارسِ، والعنفِ الأسريّ).
- المسنّونُ ومنْ يعانونَ مشكلاتٍ صحّيةً بسببِ (العزلِ، والوحدةِ، والفقدِ).
- الذينَ يعانونَ مشكلاتٍ في الصحةِ النفسيةِ بسببِ (التوقّفِ عنْ العلاجِ وحدوثِ انتكاساتٍ).
- الصفوفُ الأماميةُ من الطواقمِ الطبيةِ بسببِ (مخاوف من العدوى، والتوترِ بسببِ العملِ).
- الذي يعانونَ صعوباتٍ في التعلمِ بسببِ (تغيّرٍ في الروتينِ والدعمِ).
- أصحابُ الدخولِ المتدنيةِ بسببِ (الوظيفةِ وعدمِ الأمانِ الاقتصاديّ).
- السجناءُ، والمشردونَ، واللاجئونَ بسببِ (النبذِ الاجتماعيّ).

الآثارُ المتوقّعةُ من الأوبئةِ والجوائحِ:

- **ارتفاعُ معدلاتِ الطلاقِ والعنفِ المنزليّ:** ففرضُ الحجرِ الصحيّ يؤدّي إلى الزيادةِ الملحوظةِ في الخلافاتِ الزوجيّةِ بسببِ ضغوطِ العزلِ المنزليّ التي تترافقُ معَ الضّغوطِ الماليّةِ الناجمةِ عنْ الركودِ الاقتصاديّ إثرَ تفشّي الوباءِ. وزيادةُ المهامِ المنزليةِ على المرأةِ وفقدُ الزوجِ لوظيفتهِ وعملُ الزوجِ من المنزلِ يؤدّي إلى الارتفاعِ الكبيرِ في معدّلاتِ الطّلاقِ.

1- https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-53014381

2- أكاديمية العلوم الطبية في المملكة المتحدة https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52314172

- **فقدانُ الوظائفِ:** ففقدُ الوظيفةِ وانخفاضُ دخلِ الوظيفةِ والوظائفُ المؤقتة وتراجعُ مهاراتِ العاملاتِ بطالةٌ مؤقتةٌ. وإنَّ بعضَ النساءِ لنْ يحقّقنَ الدخلَ الذي كنَّ يحقّقنهُ قبلَ الأزمةِ، وإذا حصلتْ على إجازةٍ دونَ راتبٍ، سواء اختياريًّا أم إجباريًّا، ستتراجعُ مهاراتها وتنقطعُ علاقاتها التي بنتها لسنواتٍ معَ العملاءِ، وسيصبحُ من الصعبِ أنْ تعودَ إلى المستوى نفسِه الذي كانتْ عليهِ قبلَ الإجازةِ. وتشيرُ الأبحاثُ إلى أنَّ الموظفَ إذا أُحيلَ للتقاعدِ أو أصبحَ عاطلًا لأكثرَ من شهرينِ، سيتخلّفُ عنْ ركبِ زملائهِ. وتضيفُ "ويلي" أنَّ النساءَ عندما يبلغنَ الأربعينَ من العمرِ يتعرّضنَ للتمييزِ على أساسِ السنِّ، وكلُّ هذهِ العواملِ تقوّضُ الجهودَ التي تحقّقتْ على صعيدِ المساواةِ بينَ الجنسينِ.

- **المدارسُ والعمليةُ التعليميةُ:** وتتجلّى آثارُ الأوبئةِ والجوائحِ هنا بإغلاقِ المدارسِ والفجوةِ التحصيليةِ والتعليمِ عنْ بعدٍ والأداءِ وعلاقتهِ الطبقيةِ والدعمِ النفسيّ. وقد ألقى الوباءُ بظلالهِ على جوانبَ عديدةٍ من حياةِ الأطفالِ والمراهقينَ، أبرزها إغلاقُ المدارسِ، وبحسبِ منظمةِ اليونسكو، فإنَّ الوباءَ تسبّبَ في انقطاعِ 1.6 مليارِ تلميذٍ في 190 دولةً عنِ التعليمِ، وهذا يمثّلُ 90 في المئةِ من أطفالِ العالمِ في سنِّ المدارسِ. وقد أُثيرَ جدلٌ واسعٌ حولَ مدى إسهامِ إغلاقِ المدارسِ في احتواءِ الوباءِ؛ إذ أشارتْ دراساتٌ إلى أنَّ الأطفالَ الأكثرَ ثراءً يتحسّنُ أداؤهم في القراءةِ في الإجازةِ الصيفيّةِ، في حينَ إنَّ الأطفالَ الأكثرَ فقرًا تؤثّرُ الإجازةُ عليهم سلبًا لقلّةِ الفرصِ التعليميّةِ التي تتاحُ لهم في أثناءَ الإجازةِ. صحيحٌ أنَّ الحكوماتِ تشجّعُ على التعليمِ المنزليّ، إلّا أنَّ الطالبَ لنْ يتمكّنَ من الحصولِ على الموارِدِ التعليميةِ التي تتيحها المدرسةُ إلّا إذا كانَ يمتلكُ جهازَ كمبيوتر جيّدًا وشبكةَ إنترنت يعوَّلُ عليها، وغرفةً هادئةً تساعدُه على التركيزِ. ويفترضُ التعليمُ عنْ بعدٍ أنَّ الآباءَ متعلّمونَ ولديهم الوقتُ الكافي لمساعدةِ أطفالهم في دروسهم، وإنَّ هذهِ الافتراضاتِ لا تنطبقُ على الكثيرِ من العائلاتِ، ومن ثمَّ لنْ يحققَ الكثيرُ من الطلابِ تقدّمًا دراسيًّا في أثناءِ إغلاقِ المدارسِ، وخاصّةً إنْ كانوا ينتمونَ لعائلاتٍ فقيرةٍ. وبخلافِ التحصيلِ الدراسيّ، يُحرمُ الأطفالُ أيضًا من فرصِ الدعمِ النفسيّ بسببِ الحجرِ الصحيّ. فإنَّ المدرسينَ في الغالبِ هم أوّلُ من يلاحظونَ علاماتِ تدهورِ الصحةِ النفسيّةِ للطّلّابِ ويحثّونهم على طلبِ الدعمِ النفسيّ، وتوفّرُ الكثيرُ من المدارسِ خدماتِ المشورةِ والعلاجِ النفسيّ.

- **الأثرُ على تمكينِ المرأةِ:** ويتّضحُ بزيادةِ الأعباءِ المنزليةِ على المرأةِ وفقدِ الوظائفِ وانخفاضِ دخلِ المرأةِ. وتقولُ دراساتٌ حديثةٌ إنَّ المرأةَ باتتْ تتحمّلُ العبءَ الأكبرَ من مهام رعايةِ الأطفالِ بعدَ تفشي وباءِ كورونا، وإنها تعاني أيضًا من أجلِ الحفاظِ على وظيفتها في ظلِّ تبعاتِ انتشارِ هذا الوباءِ. لقد أثّرَ فيروسُ كورونا على الجميعِ من دونِ تمييزٍ، حيثُ إنَّ النساءَ والفتياتِ هنَّ من سيتحمّلنَ الوزرَ الأكبرَ لتبعاتِ هذا الوباءِ العالميّ. وتشدّدُ لجنةُ الأممِ المتحدةِ الاجتماعيةُ والاقتصاديةُ لغربي آسيا (الإسكوا) على أنَّ ظاهرةَ العنفِ المنزليّ والتحدياتِ الاجتماعيةِ التي تواجهها النساءُ والفتياتُ في المنطقةِ العربيةِ قد ازدادتْ سوءًا. وصرّحتِ الأمينةُ التنفيذيةُ للإسكوا، الدكتورةُ "رولا دشتي"، بالآتي: "لقد ارتفعَ معدلُ العنفِ الأسريّ في العالمِ والمنطقةِ العربيةِ نتيجةَ حالاتِ الإغلاقِ الشاملِ والتعايشِ القسريّ، وتصاعدِ التوتراتِ في الأسرةِ بسببِ تفاقمِ انعدامِ الأمنِ الغذائيّ والمخاوفِ من التعرضِ للفيروسِ. كما يصعبُ على الناجياتِ من العنفِ الأسريّ طلبُ المساعدةِ وتلقّيها خلالَ هذهِ المرحلةِ[1].

سيناريوهاتُ تمكينِ المرأةِ:

تنسيقُ الجهودِ بينَ دائرةِ الثقافةِ، ووزارةِ التربيةِ، ومؤسساتِ الأسرةِ والإعلامِ لوضعِ خطةٍ ثقافيةٍ لحمايةِ الأسرِ.

دعمُ المبادراتِ الثقافيةِ الأسريةِ مثلَ "مهرجاناتِ التراثِ"، و"نوادي القراءةِ العائليةِ"، و"ملتقياتِ الأسرِ الإماراتيةِ".

تشجيعُ المراكزِ المجتمعيةِ على تقديمِ برامجَ تُعزّزُ الفهمَ الثقافيَّ والهويةَ في ظلِّ التنوّعِ والانفتاحِ.

سياساتٌ تشريعيةٌ داعمةٌ، ومنها:

1. **السيناريو الأولُ: (توقّعُ تحسينِ المؤشّراتِ)** سيناريو ضعيفُ التحقيقِ ويعدُّ من أقلِّ السيناريوهاتِ المقبولةِ، في ظلِّ الأخطارِ المحيطةِ والمحتملةِ وطبقًا لوصفِ الواقعِ الفعليّ والصراعاتِ الإقليميةِ الحادةِ، وحيثُ تبدي الاهتمامَ على الإنفاقِ على التسليحِ والأمنِ على حسابِ الإنفاقِ على برامجِ التنميةِ، وهذا على المستوى العامِّ للدولِ العربيةِ، ولكنْ يمكنُ تحقيقهُ للقليلِ من الدولِ العربيةِ منفردةً، حيثُ توجدُ

1- الإسكوا-وشركاؤها-ازدياد-العنف-ضد-المرأة-نتيجة-لفيروس-كورونا:-المرأة-ستخسر-ضعف-خسارة-الرجل-من https://www.unescwa.org/ar/news/

لبعضِ الدولِ الإمكانياتُ والاستقرارُ المحدودُ، وهذهِ الدولُ هي متقدمةٌ أيضًا في مؤشّراتِ تمكينِ المرأةِ مثلَ دولةِ الإماراتِ العربيةِ.

2. **السيناريو الثاني: (توقّعُ ثباتِ المؤشّراتِ)** سيناريو متوسّطُ التحقيقِ، ويعدُّ من السيناريوهاتِ المقبولةِ بشروط، تحسُّنِ الأوضاعِ الأمنيةِ الإقليميةِ والداخليةِ في المستوى القريبِ وتصفيةِ الخلافاتِ، وتقليلِ حدةِ الصراعاتِ، معَ بدايةِ تحسّنِ مؤشّراتِ التنميةِ.

3. **السيناريو الثالثُ: (توقعُ تدهورِ المؤشّراتِ)** سيناريو محتملُ التحقيقِ، ويعدُّ من السيناريوهاتِ الأكثرِ قبولًا، ويفترضُ عدمَ تحسّنِ الأوضاعِ الأمنيةِ الإقليميةِ والداخليةِ في المستوى القريبِ، وعدمَ تصفيةِ الخلافاتِ، وزيادةَ حدّةِ الصّراعاتِ، معَ عدمِ تحسّنِ مؤشّراتِ التنميةِ. وهذا يتفقُ معَ السيناريوهاتِ التي تتوقّعُ أوضاعَ البلدانِ العربيةِ، والتي ترى عدمَ الوصولِ للاستقرارِ الأمنيّ على المدى القريبِ.

ومن التحليلِ السابقِ نرى أنهُ (على المدى القريبِ، يرجحُ السيناريو الثالثُ(؛ تدهورُ مؤشّراتِ تمكينِ المرأةِ، أمّا)على المدى المتوسطِ يرجحُ السيناريو الثاني(؛ سيناريو ثباتِ مؤشّراتِ تمكينِ المرأةِ، أمّا)على المدى الطويلِ يرجحُ السيناريو الأولُ(؛ سيناريو تحسّنِ مؤشّراتِ تمكينِ المرأةِ، حيثُ إنَّ الواقعَ والحادثَ الآنَ شديدٌ ويحتاجُ إلى فترةٍ لإعادةِ البناءِ ورجوعِ الاهتمامِ بالتنميةِ، فهي المحرّكُ الأساسيُّ لتمكينِ المرأةِ، وهي تحتاجُ إلى فتراتٍ زمنيةٍ من متوسّطةٍ إلى طويلةٍ، وسيكونُ ذلكَ على حسابِ الإنفاقِ على التسليحِ والأمنِ.

العلاقاتُ بينَ الأصدقاءِ في المجتمعِ:

أعادَ وباءُ كورونا المستجدُّ تشكيلَ علاقاتنا الشخصيةِ بطرقٍ غيرِ مسبوقةٍ، فبينما أرغمنا الحجرُ الصحيُّ على البقاءِ تحتَ سقفٍ واحدٍ معَ أفرادِ عائلاتنا وشركاءِ حياتنا والتواصلِ معهم على مدارِ الساعةِ، فإنَّ إجراءاتِ التباعدِ الاجتماعيّ فرّقتْ بيننا وبينَ أصدقائنا وأفرادِ مجتمعنا. وفرضتْ إجراءاتُ التباعدِ الاجتماعيّ على معظمِ الناسِ العزلةَ عنِ الأصدقاءِ والأهلِ الذينَ نلجأُ إليهم عادةً في أوقاتِ الشدّةِ. وتوقّفتْ أنشطتنا الترفيهيّةُ المعتادةُ، التي كانتْ تساعدنا في التغلّبِ على الضّغوطِ النفسيّةِ. وبحثَ الناسُ عنْ سبلٍ أخرى

للتواصلِ معَ الآخرينَ، كالمحادثاتِ المرئيّةِ والتراسُلِ النّصّيّ عبرَ منصّاتِ وتطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيّ. واتّسعتِ الفجوةُ الرقميةُ بينَ الأشخاصِ الذينَ لديهم القدرةُ على استخدامِ الأجهزةِ الإلكترونيةِ وبينَ غيرهم ممنْ لا يستطيعونَ استخدامها، ولا سيّما كبار السنّ، الذينَ عجزوا عنِ التواصلِ معَ أقاربهم في أثناءِ الحجرِ الصحيّ كونهم أقلَّ درايةً بتقنياتِ التواصلِ عبرَ الإنترنت. وعلى النقيضِ، يعتمدُ الجيلُ الأصغرُ سنًّا الآنَ على الأجهزةِ الإلكترونيّةِ للتواصلِ معَ الآخرينَ، رغمَ أنَّ أبحاثًا أثبتتْ أنَّ الاستخدامَ المتزايدَ لوسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ يزيدُ من الشعورِ بالعزلةِ والوحدةِ لدى الشبابِ.

سيناريوهاتُ الجوائحِ والأوبئةِ واستقرارِ الأمنِ الأسريِّ:

التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ:

1- **سيناريو استمرارِ الجوائحِ والأوبئةِ بوتيرةٍ متزايدةٍ:** انتشارٌ متكرّرٌ للأمراضِ الجديدةِ بسببِ تغيّرِ المناخِ، والتوسعِ العمرانيّ، وتداخلِ الإنسانِ معَ البيئاتِ الطبيعيةِ.

أ) التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ:

- تعزيزُ الوعيّ الصحيّ داخلَ الأسرةِ: حيثُ الأسرُ ستصبحُ أكثرَ وعيًا بأهميةِ النظافةِ الشخصيةِ والتطعيماتِ والوقايةِ الصحيةِ.
- تطورُ أنظمةِ العملِ والتعليمِ عنْ بُعدٍ: قد يسمحُ ذلكَ للأسرِ بالتكيفِ معَ الأوضاعِ الصحيةِ الطارئةِ دونَ التأثيرِ على الإنتاجيةِ.
- تعزيزُ التماسكِ الأسريّ: في أثناءِ الحجرِ الصحيّ، يزيدُ التواصلُ العائليُّ ووقتُ العائلةِ، مما قد يساعدُ في تحسينِ العلاقاتِ الأسريةِ.

ب) التأثيراتُ السلبيةُ على الأمنِ الأسريّ:

- الضغوطُ النفسيةُ والقلقُ: سيؤدّي استمرارُ الأوبئةِ إلى اضطرابِ الصحةِ النفسيةِ للأفرادِ بسببِ القلقِ الدائمِ من المرضِ وفقدانِ الأحبّةِ.
- الأزماتُ الاقتصاديةُ وتأثيرها على دخلِ الأسرِ: قد تفقدُ بعضُ الأسرِ مصادرَ رزقها بسببِ تراجعِ

النشاطِ الاقتصاديّ في أثناء فتراتِ الإغلاقِ.

- زيادةُ العنفِ الأسريّ: الضغوطُ النفسيةُ والماليةُ قد تؤدي إلى تصاعدِ التوترِ داخلَ الأسرِ وزيادةِ معدلاتِ العنفِ المنزليّ

2. سيناريو الاستعدادِ الفعّالِ والتعاملِ السريعِ معَ الأوبئةِ: تحسينُ أنظمةِ الرعايةِ الصحيةِ والقدرةِ على الاستجابةِ السريعةِ للأوبئةِ الجديدةِ.

أ – التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ:

- توفيرُ الرعايةِ الصحيةِ الشاملةِ: مما يجعلُ الأسرَ أكثرَ أمانًا وثقةً في قدرةِ الحكوماتِ على التعاملِ معَ الأوبئةِ.
- تحسنُ جودةِ الحياةِ والعملِ: تقليلُ الإغلاقاتِ وتعزيزُ الاقتصادِ الرقميّ يجعلُ الأسرَ أقلَّ عرضةً للتأثرِ بالأزماتِ الصحيةِ.
- تعزيزُ ثقافةِ الطوارئِ داخلَ الأسرِ: يزيدُ من قدرةِ الأسرِ على التكيفِ معَ الأزماتِ الصحيةِ دونَ اضطراباتٍ كبيرةٍ.

ب – التأثيراتُ السلبيةُ المحتملةُ:

- الخوفُ المستمرُّ من الأوبئةِ قد يسبّبُ توتّرًا نفسيًّا حتى لو كانتِ السيطرةُ عليها ممكنةً.
- الاعتمادُ الزائدُ على التكنولوجيا والعملُ عنْ بُعدٍ قد يقلّلُ من التفاعلِ الاجتماعيّ الحقيقيّ.

3. سيناريو زوالِ الأوبئةِ وعودةِ الحياةِ الطبيعيةِ بالكاملِ: اكتشافُ لقاحاتٍ متقدمةٍ وعلاجاتٍ فعّالةٍ تمنعُ انتشارَ الأوبئةِ مستقبلًا.

أ– التأثيراتُ الإيجابيةُ على الأمنِ الأسريّ:

- عودةُ الاستقرارِ الاقتصاديّ: مما يعزّزُ الدخلَ الأسريَّ ويقلّلُ من الضغوطِ المعيشيّةِ.
- تحسّنُ الصّحّةِ النفسيّةِ للأفرادِ: بتقليلِ التوتّرِ والقلقِ المرتبطينَ بالخوفِ من العدوى.
- تعزيزُ التفاعلِ الاجتماعيّ: بعودةِ الاجتماعاتِ العائليّةِ والأنشطةِ الاجتماعيةِ دونَ قيودٍ صحيّةٍ.

ب –التأثيراتُ السلبيةُ المحتملةُ:

- إمكانيةُ تراجعِ الوعي الصحيّ: قد يقلُّ اهتمامُ الأسرِ بالنظافةِ والوقايةِ بعدَ زوالِ التهديداتِ الوبائيةِ.
- تأثيراتٌ طويلةُ الأمدِ على الأجيالِ الجديدةِ: مثلَ الأطفالِ الذينَ نشؤوا خلالَ فترةِ الإغلاقِ فقد يعانونَ من تحدّياتٍ في التفاعلِ الاجتماعيّ.

يُعدُّ "سيناريو الاستعدادِ الفعّالِ والتعاملِ السريعِ معَ الأوبئةِ" الأكثرَ واقعيةً واستدامةً، لأنهُ يوازنُ بينَ الحمايةِ الصحيةِ والاستقرارِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ. أما سيناريو استمرارِ الجوائحِ" فقد يؤدّي إلى اضطراباتٍ نفسيّةٍ واقتصاديّةٍ طويلةِ الأمدِ، بينما "سيناريو زوالِ الأوبئةِ" قد يجعلُ المجتمعاتِ غيرَ مستعدّةٍ لمخاطرَ مستقبليّةٍ محتملةٍ.

المبحثُ الثاني

إشكاليةُ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ

خلقتْ العولمةُ فرصًا كبيرةً وانتشلتِ الملايينَ من براثنِ الفقرِ، لكنها أيضًا أدّتْ إلى عدمِ المساواةِ والاضطرابِ الاقتصاديّ وانعدامِ الثقةِ في ترابطِ الاقتصادِ بينَ الدولِ، معَ تهديداتٍ مثلَ حربِ المعلوماتِ والحربِ الإلكترونيةِ والصراعاتِ الاقتصاديةِ. وأدى ذلكَ إلى تحولِ العديدِ من البلدانِ إلى الداخلِ بحثًا عنْ استراتيجياتٍ جديدةٍ لزيادةِ الأمنِ والتماسكِ الوطنيّ، ولمْ تعدِ العولمةُ مقبولةً بوضعها الحاليّ، فالعالمُ يدخلُ مرحلةً جديدةً من التقلبِ الاقتصاديّ المتزايدِ، والاستقطابِ في الاقتصادِ العالميّ، وإعادةِ الضبطِ الهيكليّ للنظامِ العالميّ[1].

واجتمعتْ نخبةٌ عالميّةٌ في الاقتصادِ والصّناعةِ بسويسرا، لحضورِ المنتدى الاقتصاديّ العالميّ (منتدى دافوس)، وقد سيطرَ موضوعُ مستقبلِ العولمةِ بعدَ الوباءِ، والحربِ في أوكرانيا، وارتفاعِ أسعارِ الطاقةِ والغذاءِ، واضطراباتِ سلسلةِ التوريدِ، وأزمةِ المناخِ، التي شكّلتْ تحدّياتٍ تهدّدُ بزعزعةِ استقرارِ العولمةِ. وقد ناقشَ المنتدى كيفَ ينبغي أنْ يبدو مستقبلُ العالمِ الاقتصاديّ، وهلْ سيسودُ منطقُ اندماجِ الأعمالِ التجاريةِ بينَ الدولِ في مواجهةِ التجزئةِ والانقسامِ نتيجةَ الخلافاتِ الجيوسياسيّةِ؟ إنّهُ منعطفٌ حاسمٌ بينَ التكاملِ أو العزلةِ مما سيشكلُ مصيرَ مستقبلِ العولمةِ الاقتصاديةِ. بطبيعةِ الحالِ وجهاتُ نظرٍ متباينةٌ، معَ إجماعٍ قويٍّ بينَ المشاركينَ على التشرذمِ العالي للسلعِ والتكنولوجيا وأسواقِ العملِ.

وأصدرَ منتدى دافوس تقريرَ «الكتابِ الأبيضِ» كمستندٍ تعريفيٍّ يوضحُ كيفَ يمكنُ أنْ تتغيرَ طبيعةُ العولمةِ عندما تختارُ القوى الاقتصاديةُ مسارها في كلٍّ من الحيّزِ الماديّ والافتراضيّ، داعيًا صانعي السياساتِ إلى اتخاذِ إجراءاتٍ حكيمةٍ.

1-https://economistsarab.com/25/10/2024/%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%88%9D%84%9D%85%9D%8A9-%D8%AA%D%8B%9D%8B%1D8%9A%D%81%9D%87%9D%8A%7D8%8C-%D%8A%3D%8B%4D%83%9D%8A%7D%84%9D%87%9D%8A%7D8%8C-%D%88%9D%8A%3D%8AB%D%8B%1D%87%9D%8A7-%D%8A%7D%84%9D%8A7/

وعلى مدارِ السنواتِ الأخيرةِ، ظهرتِ العديدُ من المؤشّراتِ التي توحي بتراجعِ ضغوطِ العولمةِ بشكلها التقليديّ، والتي تتمثّلُ في التدفّقِ الحرّ للتجارةِ، والاستثماراتِ، ورأسِ المالِ، وتأثيرِ العولمةِ على الاقتصاداتِ والسّياساتِ الوطنيّةِ. ويمكنُ استعراضُ دلائلَ وفرصِ هذا التراجعِ على الشّكلِ الآتي:

دلائلُ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ

1. التحولُ نحوِ الحمائيّةِ الاقتصاديّةِ: باعتمادِ سياساتٍ تجاريةٍ أكثرَ حمايةً، مثلَ فرضِ الرسومِ الجمركيةِ والقيودِ على الاستيرادِ. وظهورِ توجهاتٍ للاكتفاءِ الذاتيّ المحليّ خاصّةً بعدَ أزمةِ جائحةِ كورونا.
2. الأزماتُ الجيوسياسيةُ: كالنزاعاتِ الدولية، مثلَ الحربِ الروسيةِ الأوكرانيةِ، التي أثّرتْ على التجارةِ العالميةِ وسلاسلِ الإمدادِ. وتصاعدِ التوترِ بينَ القوى العالميةِ (مثلَ الولاياتِ المتحدةِ والصينِ)، مما أدّى إلى تفكّكِ بعضِ الشّبكاتِ التجاريةِ.
3. أزمةُ سلاسلِ الإمدادِ العالميةِ: فقد تفاقمت اضطراباتُ سلاسلِ التوريدِ نتيجةَ الجائحةِ العالميةِ، وما تبعَها من ارتفاعِ تكاليفِ النقلِ والشّحنِ.
4. تنامي القوميّةِ الاقتصاديةِ: فدولٌ عديدةٌ باتتْ تُركّزُ على تعزيزِ الصناعاتِ المحليةِ وتقليلِ الاعتمادِ على الأسواقِ الخارجيةِ.
5. زيادةُ التشريعاتِ والتنظيماتِ: من قبل الحكوماتِ لتقييدِ أنشطةِ الشركاتِ متعدّدةِ الجنسياتِ وتقليلِ هيمنتها على الأسواقِ المحليةِ.
6. تغيراتٌ في نمطِ الاستهلاكِ العالميّ: كزيادة وعي المستهلكينَ بأهميةِ المنتجاتِ المحليةِ والمستدامةِ بدلًا من المنتجاتِ المستوردةِ.
7. التحولُ الرقميُّ وتأثيرهُ المحليُّ: فالتقنيات الحديثة (مثلَ الطّباعةِ ثلاثيةِ الأبعادِ) تقلّلُ الحاجةَ للتصنيعِ الخارجيّ والاستيرادِ[1].

- محمد عباس أحمد، (2025)، تحولات العولمة: دراسة في ديناميات التغيير والمقاربات التفسيرية، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العدد 19. https://doi.org/10.61353/ma.0190132
- https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/22798?utm_source=chatgpt.com
- https://www.un.org/ar/desa/new-globalization-report?utm_source=chatgpt.com
  https://economistsarab.com/25/10/2024/%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%88%9D%84%9D%85%9D%8A9-%D%8AA%D%8B%9D%8B%1D8%9A%D%81%9D%87%9D%8A%7D8%8C-%D%8A%3D%8B%4D%83%9D%8A%7D%84%9D%87%9D8%A%7D8%8C-%D%88%9D%8A%3D%8AB%D%8B%1D%87%9D%8A7-%D%8A%7D%84%9D%8A7/

ضرورةُ استغلالِ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ

يمثّلُ تراجعُ ضغوطِ العولمةِ فرصةً ذهبيّةً لإعادةِ تشكيلِ الاقتصاداتِ المحليةِ وتعزيزِ الاستدامةِ. فمن خلالِ التركيزِ على الابتكارِ، والتكاملِ الإقليميّ، والاستدامةِ البيئيةِ، يمكنُ للدولِ أنْ تحوّلَ هذا التحدي إلى فرصةٍ للنموّ المستدامِ والتنافسيةِ.

ويقدّمُ تراجعُ ضغوطِ العولمةِ تحدّياتٍ وفرصًا في الوقتِ نفسه. وبينما قد يؤدّي هذا التراجعُ إلى إبطاءٍ في حركةِ التجارةِ والاستثمارِ العالميّين، فإنّهُ يمنحُ الدولَ فرصةً لإعادةِ تقييمِ استراتيجيّاتها الاقتصاديةِ، وتقويةِ اقتصاداتها المحليةِ، وتعزيزِ الاستدامةِ والتنميةِ الإقليميةِ. وقد وجبَ على الدولِ استغلالُ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ عنْ طريقِ تنفيذِ السياساتِ الآتية[1]:

1- تعزيزُ الاقتصاداتِ المحليةِ: فرصةٌ للدولِ لتعزيزِ الإنتاجِ المحليّ وزيادةِ الاكتفاءِ الذاتيّ، مما يدعمُ التنميةَ الوطنيةَ.

2- إعادةُ هيكلةِ سلاسلِ التوريدِ: ببناءِ سلاسلَ إمدادٍ أكثرَ قربًا من الأسواقِ الرئيسةِ، مما يقلّلُ التكاليفَ والمخاطرَ.

3- زيادةُ التركيزِ على الاستدامةِ: بتقليلِ الاعتمادِ على النقلِ العالميّ طويلِ الأمدِ الذي يزيدُ من انبعاثاتِ الكربونِ.

4- الاستفادةُ من الابتكارِ التكنولوجيّ: فالتكنولوجيا تتيحُ للشركاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ الدخولَ للأسواقِ بطريقةٍ أكثرَ فعاليةً، مما يعزّزُ التنافسيّةَ المحليةَ.

5- تعزيزُ العلاقاتِ الإقليميةِ: بظهورِ تكتلاتٍ اقتصاديةٍ إقليميةٍ (مثلَ اتفاقياتِ التجارةِ الحرّةِ الإقليميةِ) التي تقلّلُ الاعتمادَ على التجارةِ الدوليةِ.

6- تقليلُ التفاوتِ الاقتصاديّ العالميّ: فتعزيزُ الاقتصادِ المحليّ يقلّلُ فجوةَ الاعتمادِ الاقتصاديّ بينَ الدولِ الناميةِ والمتقدّمةِ.

7- تطويرُ السياساتِ الزراعيةِ والغذائيةِ: فتراجعُ الاعتمادِ على الواردادتِ الغذائيةِ يشجّعُ الدولَ على تبنّي

---

https://economistsarab.com/25/10/2024/%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%88%9D%84%9D%85%9D%8A9-%D%8AA%D%8B%9D%8B%1D8%9A%D%81%9D%87%9D%8A%7D8%8C-%D%8A%3D%8B%4D%83%9D%8A%7D%84%9D87%9%D%8A%7D8%8C-%D%88%9D%8A%3D%8AB%D%8B%1D%87%9D%8A7-%D%8A%7D%84%9D%8A7/

استراتيجيّاتِ الأمنِ الغذائيِّ المستدامِ.

8- فرصُ الابتكارِ الصناعيِّ: فالتوجّهُ نحوِ التصنيعِ المحليِّ يؤدّي إلى تطويرِ تقنيّاتٍ جديدةٍ ومحلّيةٍ لتلبيةِ الطلبِ.

سيناريوهاتُ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ

معَ تصاعدِ التحدياتِ الاقتصاديةِ والجيوسياسيةِ، تتباينُ السيناريوهاتُ المحتملةُ لتراجعِ ضغوطِ العولمةِ. ويمكنُ تصنيفُ هذهِ السيناريوهاتِ وفقًا لمستوى الانكماشِ في التكاملِ الاقتصاديِّ العالميِّ وطبيعةِ العلاقاتِ الدوليةِ في المستقبلِ وفقًا للآتي:

السيناريو الأولُ: العولمةُ الانتقائيةُ (Selective Globalization):

تعني استمرارَ العولمةِ ولكنْ بطريقةٍ انتقائيةٍ، حيثُ يتمُّ التركيزُ على التجارةِ والاستثمارِ بينَ الحلفاءِ الجيوسياسيّينَ بدلًا من الأسواقِ المفتوحةِ عالميًّا. وتعملُ على زيادةِ التعاونِ الإقليميِّ بدلًا من التعاونِ العالميِّ (مثلَ تعزيزِ الشراكاتِ بينَ الدولِ الأوروبيةِ أو بينَ دولِ آسيا). وتقليلُ الاعتمادِ على سلاسلِ التوريدِ الممتدّةِ عالميًّا، والتركيز على الإنتاجِ الإقليميِّ، معَ استمرارِ التجارةِ في مجالاتٍ محدّدةٍ مثلَ التكنولوجيا والطاقةِ، معَ فرضِ قيودٍ على القطاعاتِ الاستراتيجيةِ. وستعملُ على تحولٍ جزئيٍّ في العولمةِ دونَ انهيارها، حيثُ تستمرُّ التجارةُ والاستثماراتُ ولكنْ ضمنَ دوائرَ أكثرَ تقيدًا.

السيناريو الثاني: تفكّكُ العولمةِ إلى كتلٍ اقتصاديةٍ (Bloc-Based Globalization):

تتجهُ الدولُ إلى تشكيلِ تكتلاتٍ اقتصاديةٍ مغلقةٍ بناءً على المصالحِ الجيوسياسيةِ، مما يقلّلُ من التجارةِ بينَ الكتلِ المختلفةِ. وتقليلِ الاعتمادِ الاقتصاديِّ المتبادلِ بينَ الكتلِ المختلفةِ. وفرضِ قيودٍ صارمةٍ على الاستثماراتِ الأجنبيّةِ والتكنولوجيا المتبادلةِ بينَ الكتلِ. وينتجُ عنْ هذا السيناريو تراجعٌ كبيرٌ في العولمةِ، لكنْ داخلَ كلِّ كتلةٍ سيظلُّ هناكَ تكاملٌ اقتصاديٌّ.

السيناريو الثالثُ: الاقتصادُ المحليُّ أوّلًا (Deglobalization & Nationalism):

ويعني انسحابَ الدولِ من التجارةِ الحرةِ والاعتمادِ على الإنتاجِ والاستهلاكِ المحليّ، مما يؤدّي إلى انكماشٍ كبيرٍ في التدفقاتِ العالميةِ للسلعِ والخدماتِ. ومن ملامحه تصاعدُ السياساتِ الحمائيةِ، مثلَ فرضِ تعريفاتٍ جمركيةٍ مرتفعةٍ على المنتجاتِ المستوردةِ. وتشجيعُ إعادةِ التصنيعِ المحليّ وتقليلِ الاعتمادِ على الأسواقِ الخارجيةِ. ومعَ انخفاضِ الاستثماراتِ الأجنبيةِ بسببِ القيودِ التنظيمية، سيؤدي ذلك إلى تراجعٍ جذريٍّ في العولمةِ، مما قد يؤدّي إلى ارتفاعِ الأسعارِ وتباطؤِ النموّ الاقتصاديّ العالميّ.

السيناريو الرابعُ: انهيارُ العولمةِ (Collapse of Globalization):

يُعدُّ هذا السيناريو متطرّفًا، حيثُ يحدثُ انهيارٌ شبهُ كاملٍ للعولمةِ بسببِ الحروبِ التجاريةِ، والنزاعاتِ الجيوسياسيةِ، والأزماتِ الماليةِ العالميةِ. ومن ملامحه (توقّفُ التجارةِ الحرّةِ وتحوّلُ الدولِ إلى الاكتفاءِ الذاتيّ، وانهيارُ سلاسلِ التوريدِ العالميةِ، مما يؤدي إلى نقصٍ في المنتجاتِ والسلعِ، وتراجعُ النموّ الاقتصاديّ العالميّ بسببِ انخفاضِ حركةِ التجارةِ والاستثماراتِ). وسيؤدّي ذلك إلى عودةِ العالمِ إلى اقتصادياتٍ مغلقةٍ تشبهُ حقبةَ ما قبلَ العولمةِ، معَ ارتفاعِ الفجوةِ الاقتصاديةِ بينَ الدولِ.

والسيناريو الأكثرُ واقعيةً حاليًا هو "**العولمةُ الانتقائيةُ**" **أو** "**تفكّكُ العولمةِ إلى كتلٍ اقتصاديةٍ**"، حيثُ إنَّ الدولَ لا تزالُ تحتاجُ إلى التكاملِ الاقتصاديّ، لكنها تتجهُ نحوِ التعاونِ معَ الشركاءِ الموثوقينَ فقط. ومن المستبعدِ أنْ يحدثَ انهيارٌ كاملٌ للعولمةِ، لكنَّ السياساتِ الحمائيةَ قد تتسبّبُ في تراجعها بشكلٍ كبيرٍ في بعضِ القطاعاتِ.

ومما سبقَ يتّضحُ لنا دورُ العولمةِ والاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، حيثُ إنَّ العولمةَ تؤثّرُ على كلّ جانبٍ من جوانبِ الحياةِ الأسريةِ، سواءٌ من حيثُ الاقتصادِ، أم الثقافةِ، أم التكنولوجيا، أم القيمِ الاجتماعيةِ. وبناءً على السيناريوهاتِ المختلفةِ للعولمةِ، يمكنُ تحديدُ انعكاساتها على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ.

المبحثُ الثالثُ

إشكاليةُ تصاعدِ أزمةِ تغيُّرِ المناخِ

تأثيرُ التغيرِ المناخيِّ على الاستقرارِ الاجتماعيِّ:

يؤدّي تغيّرُ المناخِ إلى نزوحِ الأفرادِ من خلالِ العديدِ من الطرقِ وأكثرها وضوحًا ومأساويةً ما يكونُ بسببِ زيادةِ عددِ الكوارثِ المتعلقةِ بالطقسِ التي تدمرُ المنازلَ والمساكنَ وخطورتها، مما يدفعُ الأفرادَ إلى البحثِ عنْ مأوى أو أماكنَ للعيشِ بمكانٍ آخرَ. إنَّ ظاهرةَ البدايةِ البطيئةِ التي تتضمّنُ تأثيراتِ التغيُّرِ المناخيّ مثلَ التصحرِ وارتفاعِ منسوبِ البحارِ يؤدّي تدريجيًّا إلى تدميرِ أسبابِ المعيشةِ، وتجبرُ المجتمعاتِ على التخليّ عنْ أوطانها التقليديةِ لتذهبَ إلى بيئاتٍ أكثرَ ملاءمةً. ويحدثُ هذا حاليًّا في مناطقِ الساحلِ الإفريقيّ وحزامِ مناطقِ المناخِ شبهِ الجافِّ الذي يمتدُّ حولَ القارةِ أسفلَ صحرائها الشماليةِ تمامًا. ويمكنُ أنْ تؤدّي البيئاتُ المتدهورةُ نتيجةً للتغيرِ المناخيّ إلى مزيدٍ من الصراعاتِ حولَ الموارِدِ والتي قد تؤدّي بدورِها إلى نزوحِ الأفرادِ[2].

تأثيرُ التغيرِ المناخيِّ على الصحةِ:

يؤثرُ تغيّرُ المناخِ بالفعلِ على الصّحّةِ بطرقٍ عديدةٍ، منها التسبّبُ في الوفاةِ والمرضِ نتيجةَ الظواهرِ الجويةِ المتطرّفةِ التي تزدادُ تواترًا، مثلَ موجاتِ الحرِّ والعواصفِ والفيضاناتِ وتعطّلِ النظمِ الغذائيةِ، وزيادةِ الأمراضِ الحيوانيّةِ المنشأِ والأمراضِ المنقولةِ بالأغذيةِ والمياهِ والنواقلِ، ومشاكلِ الصحّةِ النفسيةِ. وبالإضافةِ إلى ذلكَ، يقوّضُ تغيّرُ المناخِ العديدَ من المحدّداتِ الاجتماعيّةِ للصّحةِ الجيدةِ، مثلَ سبلِ العيشِ وإتاحةِ الرعايةِ الصحّيةِ وهياكلِ الدعمِ الاجتماعيّ. وتؤثّرُ مخاطرُ تغيّرِ المناخِ على صحةِ أكثرِ الفئاتِ ضعفًا وحرمانًا، بمنْ في ذلكَ النساءُ والأطفالُ والأقلّياتُ الإثنيّةُ والمجتمعاتُ الفقيرةُ والمهاجرونَ أو المشرّدونَ وكبارُ السنِّ، والأفرادُ الذينَ يعانونَ من ظروفٍ صحّيةٍ كامنةٍ. وترى منظمةُ الصحةِ العالميةِ أنَّ تأثيرَ التغيرِ المناخيّ على الصحةِ قد يؤدّي إلى نتائجَ عدّة، أبرزُها[1]:

1- نسخة محفوظة 05 يناير 2018 على موقع واي باك مشين
Environment a Growing Driver in Displacement of People | Worldwatch Institute
2- https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

- **تأثيرُ تغيّرِ المناخِ على المحدّداتِ الاجتماعيّةِ والبيئيّةِ للصحةِ؛ الهواءِ النقيّ، ومياهِ الشربِ المأمونةِ، والغذاءِ الكافي والمأوى الآمنِ.**
- **يتوقعُ أنْ يسببَ تغيرُ المناخِ، في الفترةِ من عامِ 2030 إلى عامِ 2050، نحوُ 250 ألفَ وفاةٍ كلَّ عامٍ بسببِ سوءِ التغذيةِ والملاريا والإسهالِ والإجهادِ الحراريّ.**
- **يُقدرُ أنْ تتراوحَ التكاليفُ المباشرةُ للضّررِ على الصّحةِ (أيْ دونَ احتسابِ التكاليفِ في القطاعاتِ المحدّدةِ للصّحةِ مثلَ الزراعةِ والمياهِ وخدماتِ الصرفِ الصحيّ) بينَ 2 و4 مليارات دولارٍ أمريكيّ في العامِ بحلولِ عامِ 2030.**
- **ستكونُ المجالاتُ التي تفتقرُ إلى البنيةِ التحتيةِ المتينةِ في مجالِ الصحةِ – ومعظمها في البلدانِ الناميةِ – أقلَّ قدرةً على التعاملِ دونَ الحصولِ على مساعدةٍ من أجلِ التأهبِ والاستجابةِ.**
- **يمكنُ أنْ يؤدّي الحدُّ من انبعاثاتِ الغازاتِ الدّفيئةِ، من خلالِ تحسينِ خدماتِ النقلِ وخياراتِ الغذاءِ واستخدامِ الطاقةِ، إلى تحسّنِ الصحّةِ، ولا سيما من خلالِ الحدِّ من تلوثِ الهواءِ.**

سيناريوهاتُ التغيرِ المناخيِّ:

التغيّرُ المناخيُّ يُعدُّ واحدًا من أكبرِ التحدياتِ التي تواجهُ العالمَ اليومَ. وتعتمدُ السيناريوهاتُ المستقبليةُ للتغيّرِ المناخيّ على معدّلاتِ الانبعاثاتِ الكربونيّةِ، وسياساتِ الحكوماتِ، والتطوّراتِ التكنولوجيّةِ. ويمكنُ تصنيفُ السّيناريوهاتِ وفقًا لعواملَ عدّة، مثلَ شدّةِ التغيّرِ المناخيّ، والاستجاباتِ البشريةِ، والتقدّمِ في الطّاقةِ المتجدّدةِ.

أولًا: السيناريوهاتُ حسبَ مستوى الانبعاثاتِ الكربونيةِ IPCC

(الهيئةُ الحكوميةُ الدوليةُ المعنيةُ بتغيرِ المناخِ)

1.سيناريو خفضِ الانبعاثاتِ الكربونيةِ Net Zero (بحلولِ 2050):

تُطبّقُ فيهِ سياساتٌ صارمةٌ لتقليلِ انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئة، ويعتمدُ على الطّاقةِ المتجدّدةِ، وإيقافِ الوقودِ الأحفوريّ تدريجيًّا، وذلك سيؤدّي إلى استقرارِ ارتفاعِ درجاتِ الحرارةِ عندَ 1.5 درجةٍ مئويةٍ فقطْ بحلولِ عامِ 2100، مع احتمالِ تجنّبِ الكوارثِ المناخيةِ، مثلَ الفيضاناتِ والجفافِ الشديدِ.

2.سيناريو الانبعاثاتِ المعتدلةِ (السيناريو الوسطيُّ _ Business as Usual):

استمرارُ سياساتِ المناخِ الحاليّةِ، معَ تحسّنٍ بطيءٍ في الاعتمادِ على الطاقاتِ المتجدّدة، مع ارتفاعٍ لدرجاتِ الحرارةِ يتراوحُ بينَ 2 و3 درجاتٍ مئويّةٍ بحلولِ 2100، مع استمرارِ زيادةٍ في معدّلاتِ التصحّرِ، والأعاصيرِ، وارتفاع مستوى سطحِ البحرِ.

3.سيناريو الانبعاثاتِ العاليةِ (سيناريو الكارثةِ المناخيةِ _ High Emission Scenario):

يكونُ معَ استمرارِ استخدامِ الوقودِ الأحفوريّ دونَ قيودٍ، معَ تأخيرِ سياساتِ المناخ، مع ارتفاعِ درجاتِ الحرارةِ عالميًّا بأكثرَ من 4 درجاتٍ مئويّةٍ بحلولِ 2100، ما يؤدّي إلى ذوبانِ الجليدِ القطبيّ، وغرق المدنِ السّاحليّةِ، وزيادةِ الجفافِ والمجاعاتِ.

ثانيًا: السيناريوهاتُ حسبَ الاستجابةِ البشريّةِ والتكنولوجيّةِ

1.سيناريو الابتكارِ الأخضرِ(Green Tech Scenario):

يعتمدُ على التكنولوجيا المتطوّرةِ لحلّ مشكلةِ المناخِ (مثلَ الهندسةِ الجيولوجيةِ وامتصاصِ الكربونِ)، مع الاستثمار في الطاقةِ المتجدّدةِ والهيدروجينِ الأخضرِ لتقليلِ الانبعاثات، مما يؤدّي إلى تحقيقِ اقتصادٍ منخفضِ الكربونِ دونَ تأثيرٍ سلبيّ كبيرٍ على الاقتصادِ العالميّ.

2.سيناريو الاقتصادِ المستدامِ (Sustainable Economy Scenario):

يعتمدُ على تغييرٍ جذريّ في الأنظمةِ الاقتصاديةِ نحوِ الاستدامةِ، وتقليلِ الاستهلاكِ المفرط، والتحولِ إلى الزراعةِ العضويّةِ، ووسائلِ النقلِ الكهربائيةِ، والطاقةِ المتجدّدة، مع ضرورةِ تشجيعِ التعاونِ الدوليّ بينَ الدولِ المتقدمةِ والناميةِ لتحقيقِ الحيادِ الكربونيّ.

3.سيناريو التكيّفِ بدلًا من التخفيفِ (Adaptation Scenario):

يعتمدُ على تقليلِ الانبعاثاتِ، ويتمُّ التركيزُ على التكيّفِ معَ تأثيراتِ التغيرِ المناخيّ، وبناءِ حواجزَ بحريةٍ لحمايةِ المدنِ الساحليةِ، وتطويرِ محاصيلَ تتحملُ الجفاف، ولكنْ هذا السيناريو قد يؤدّي إلى عدمِ كفايةِ الجهودِ لمنعِ الكوارثِ المناخيةِ الكبرى.

4.سيناريو عدمِ الاستجابةِ (Business as Usual):

معَ عدمِ اتخاذِ أيّ إجراءاتٍ حقيقيةٍ حتى وقوعِ أزماتٍ مناخيةٍ كبرى، سيؤدّي ذلكَ إلى نزوحِ ملايينِ البشرِ بسببِ الفيضاناتِ والجفاف، معَ زيادةِ الحروبِ والنزاعاتِ على الموارِدِ مثلَ المياهِ والأراضي الصالحةِ للزراعةِ.

ثالثًا: السيناريوهاتُ الجغرافيةُ والإقليميةُ

•الشرقُ الأوسطُ وشمالُ إفريقيا:

ارتفاعُ مستوياتِ الجفافِ وندرةِ المياهِ بسببِ زيادةِ درجاتِ الحرارة، معَ احتماليةِ تراجعِ الزراعةِ وزيادةِ التصحرِ، مما يهدّدُ الأمنَ الغذائيّ، وسيؤدي إلى الحاجةِ لتحليةِ مياهِ البحرِ، والطّاقةِ الشّمسيةِ كحلولٍ مستدامةٍ.

ومن خلالِ السيناريوهاتِ السّابقةِ، نجدُ أنَّ التغيّرَ المناخيَّ سيكونُ مؤثّرًا بشكلٍ كبيرٍ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، في كلّ الأحوالِ. وعلى الرغمِ من سياساتِ دولةِ الإماراتِ في مجالِ البيئةِ والمشروعاتِ الخضراءِ، والعملِ على تحسينِ المناخِ، إلّا أنّ الموضوعَ يتعلّقُ بضرورةِ توافقٍ مجتمعيٍّ عالميٍّ في الرؤيةِ والإسنادِ والتمويلِ. مما سيتطلّبُ العملَ لمحاولةِ التخفيفِ والتحمُّلِ، إذنْ يجبُ العملُ على:

- السياساتِ الحكوميةِ: بوضعِ قوانينَ صارمةٍ لتقليلِ الانبعاثاتِ.
- الطاقةِ المتجدّدةِ: باستبدالِ الوقودِ الأحفوريّ بالطاقةِ الشّمسيةِ والرياحِ.
- الزراعةِ المستدامةِ: بتطويرِ محاصيلَ مقاومةٍ للجفافِ.
- البنيةِ التحتيةِ الذكيةِ: ببناءِ مدنٍ مستدامةٍ تتحمّلُ تغيّراتِ المناخِ.
- رفعِ الوعي: بتعزيزِ ثقافةِ إعادةِ التدويرِ والحفاظِ على البيئةِ.

وبناءً عليهِ نتوصّلُ إلى أنَّ التغيُّرَ المناخيَّ ليسَ مجرّدَ قضيّةٍ بيئيّةٍ، بلْ يؤثّرُ بشكلٍ مباشرٍ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، حيثُ يمكنُ أنْ تؤدّي التغيُّراتُ المناخيّةُ القاسيةُ إلى اضطراباتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ تؤثّرُ على الأسرِ بطرقٍ مختلفةٍ، بناءً على السيناريوهاتِ المناخيةِ المحتملةِ، ممّا ينعكسُ تأثيرُها على العائلاتِ والمجتمعاتِ.

المبحثُ الرّابعُ

إشكاليّةُ التّقنيةِ الرقميّةِ والأمنِ الأسريِّ

إنَّ الثورةَ الرقميةَ وما يصاحبها من استخدامٍ لمنتوجاتها من شأنها تغييرُ منظومةِ القيمِ كلها بما في ذلكَ الأفكارُ وخصائصُ الشخصيةِ. والحقيقةُ الجليّةُ اليومَ أنَّ العالمَ العربيَّ والإسلاميَّ يعيشُ مخاضاتِ الانقلاباتِ في المنظومةِ القيميةِ، وهذا الانقلابُ لا يتجهُ إلى تنقيةٍ للأخلاقِ الإنسانيةِ ونظافتها، لا على المستوى الفرديّ، ولا الأسريّ.

يواجهُ الأمنُ الأسريُّ في الوقتِ الحاليّ تحدياتٍ عديدةً فرضتها طبيعةُ العصرِ وظروفهُ، والتي تمثّلتْ في أنَّ التقنيةَ الرقميةَ صارتْ تشكّلُ قوامَ الحياةِ اليوميّةِ للأفرادِ الآنَ، حتى وإن اختلفَ الحالُ من مكانٍ إلى آخرَ، ومن دولةٍ إلى أخرى. فالعصرُ الذي نعيشُ فيهِ، يُطلقُ عليهِ العصرُ الرقميُّ أو العصرُ التكنولوجيُّ، نظرًا للطّفرةِ التكنولوجيّةِ التي ميّزتهُ، بحيثُ صارَ الاعتمادُ على الوسائلِ التكنولوجيةِ أمرًا لا مفرَّ منهُ ويتعلقُ بكافةِ جوانبِ حياتنا تقريبًا[1].

لقدْ صارتْ تكنولوجيا المعلوماتِ جزءًا لا يتجزأُ من حياةِ المجتمعاتِ، وهي تستقطبُ ملايينَ البشرِ وتنمو رأسيًّا بصورةٍ مذهلةٍ، والتحدي الذي يواجهُ الدولَ الآنَ هو: كيفَ نواجهُ آثارها السلبيةَ؟ وكيفَ سنتحمّلُ التغييرَ في القيمِ التربويةِ والثقافيّةِ في مجتمعاتنا؟ وكيفَ نستعدُ لها؟[2] ولا شكَّ أنَّ لتلكَ التكنولوجيا آثارها وتداعياتها على الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ.

تتعددُ المخاطرُ الناجمةُ عنْ تعرضِ الأطفالِ لشبكةِ الإنترنت، فعندما تتزايدُ ساعاتُ وجودهم أمامَ شاشةِ الكمبيوترِ ومواقعِ الإنترنت، يزدادُ احتمالُ وقوعهمْ في براثنِ دائرةِ إدمانِ الإنترنت. وهو يرتبطُ في البدايةِ لدى الأطفالِ باستغراقِ وقتٍ طويلٍ أمامَ ألعابِ الكمبيوترِ، الأمرُ الذي يؤدّي إلى التوقّفِ عنْ أداءِ أيّ نشاطاتٍ أخرى مثلَ الدراسةِ أو ممارسةِ الرياضةِ أو لقاءِ الأصدقاءِ. كما قد يتعرّضُ الأطفالُ إلى الاحتيالِ عبرَ

1-جمال الدهشان (2018)، تربية الطفل في العصر الرقمي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأولى "بناء طفل لمجتمع أفضل في ظل المتغيرات المعاصرة"، كلية رياض الأطفال بجامعة أسيوط.

2- عفاف أحمد عويس (2019)، استخدام الأطفال للأجهزة الرقمية: دراسة ميدانية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد 34، ص 127-150.

الإنترنت، لأنهمْ يكونونَ مستهدَفينَ من قبلِ المحتالينَ لصغرِ سنّهمْ وعدمِ خبرتهمْ بشأنِ نوعيّةِ المعلوماتِ التي قد يشكّلُ تداولُها خطرًا عليهمْ أو على الآخرينَ، ويمكنُ أنْ يؤدّي تسريبُ معلوماتٍ حولَ الأسرةِ أو الطفلِ إلى التعرّضِ للسّرقةِ أو الاختطافِ أو التهديدِ أو الابتزازِ[1].

كما أكدتِ الدراساتُ على مخاطرِ مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ على الأطفالِ عندما يتمُّ استخدامها بشبكةِ الإنترنتِ، معَ غيابِ المتابعةِ والرقابةِ الأسريةِ لاستخداماتِ الأطفالِ لتلكَ المواقعِ، والتي تتمثلُ في: إهدارِ خصوصيةِ الطفلِ من خلالِ مشاركةِ بياناتهِ ونشاطاتهِ وذكرياتهِ على صفحتهِ الشّخصيّةِ، وإهدارِ الوقتِ من خلالِ استخدامِ الطفلِ لتلكَ الشبكاتِ فترةً طويلةً، وأضرارٍ سلوكيّةٍ مترتّبةٍ على نشوءِ علاقاتٍ اجتماعيّةٍ افتراضيّةٍ معَ مجهولينَ مما يجعلهُ عرضةً لأفكارٍ غريبةٍ أو غيرِ مقبولةٍ، وأضرارٍ صحّيةٍ ناتجةٍ عنْ الإشعاعاتِ الصّادرةِ عنْ أجهزةِ الحاسبِ[2].

ومن المحتملِ أيضًا أنْ يتعرّضَ الطفلُ خلالَ استخدامهِ الإنترنت للكثيرِ من الرسائلِ الإعلاميةِ والثقافيةِ التي قد يتعارضُ محتواها الفكريُّ والثقافيُّ معَ ديننا الإسلاميّ أو ثقافتنا العربيةِ الأصيلةِ مما يؤثّرُ سلبًا في الطفلِ وهويّتهِ، كما يمكنُ من خلالها أنْ يتبنّى الطفلُ هويّةً غريبةً عنْ دينهِ ومجتمعهِ[3].

أهمُّ أخطارِ المواقعِ الإلكترونيةِ وشبكاتِ التواصلِ الاجتماعيّ[4]:

1. لا حدودَ فيها للتعاملِ بينَ المسموحِ والممنوعِ: فكلُّ شخصٍ حرٌّ فيما يطرحهُ من فكرٍ أو سلوكٍ أو اعتقادٍ، مما يؤدّي إلى انتشارٍ كثيفٍ للصفحاتِ التي تدعو إلى نشرِ الإباحيّةِ والإلحادِ، وعقيدةِ الحريةِ الشّخصيةِ، وغيرِ ذلكَ من الأفكارِ الخبيثةِ والدخيلةِ على هذا المجتمعِ.

1- خالد صلاح حنفي (2018)، كيف نحمي أبناءنا من مخاطر الإنترنت؟ مجلة الوعي الإسلامي، العدد 633، ص79-80

2- رنا محفوظ حمدي (2010)، مخاطر الشبكات الاجتماعية، مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، العدد 6

3- Iannotta, J. (2001). Nontechnical strategies to reduce children's exposure to inappropriate material on the internet. Washington, DC: CSTB & National Research Council

4- خالد صلاح حنفي محمود (2019)، الأمن الأسري العربي في ضوء تحديات العصر الرقمي: دراسة تحليلية، أستاذ أصول التربية المساعد، جامعة الإسكندرية – مصر، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، إسطنبول-تركيا: 20-22 يوليو 2019.

2. سهولةُ نشرِ الأفكارِ الهدّامةِ والمتطرفةِ: فقد أسهمتْ تلكَ المواقعُ في نشرِ الصفحاتِ التي تشكّكُ الأفرادَ في دينهمْ وعقيدتهمْ، وقد انتشرتْ تلكَ الصفحاتُ الاجتماعيّةُ بكثافةٍ كبيرةٍ جدًّا، وخصوصًا في الأعوامِ الثلاثةِ المنصرمةِ.

3. تضييعٌ للأوقاتِ بشكلٍ كبيرٍ جدًّا: حيثُ إنَّ الإنسانَ قد يجلسُ بالساعاتِ الطوالِ أمامَ تلكَ المواقعِ وهو لا يدري، وذلكَ لما تقدمهُ تلكَ المواقعُ من وسائلَ متعدّدةٍ، سواءً كانتْ ترفيهيةً أم تواصليةً.

4. العزلةُ الاجتماعيةُ: فهناكِ كثيرٌ من روّادِ تلكَ المواقعِ اكتفوا بهذا التواصلِ الافتراضيّ، واستغنوا بهِ عنِ التواصلِ الحقيقيّ معَ الناسِ العاديّينَ وهذا خطرٌ شديدٌ جدًّا على الصحّةِ النفسيّةِ، وكذلكَ القدراتِ العقليّةِ معَ مرورِ الوقتِ، مما قد يجعلُ الشخصَ مصابًا بمرضِ التوحّدِ، وهذا الأمرُ أخطرُ ما يكونُ على الأطفالِ، حيثُ قد يؤدّي إلى تأخّرِ النموّ بشكلٍ خطيرٍ، فضلًا عنِ الانطوائيّةِ والعزلةِ.

5. إتاحةُ الفرصِ لبناءِ علاقاتٍ شخصيّةٍ محرّمةٍ: وذلكَ لما تكفلهُ تلكَ المواقعُ من بعضِ الخصوصيّاتِ للمستخدمينَ، يستطيعُ من خلالها المستخدمُ التحكّمَ في كلّ ما يقومُ بعرضهِ، وما يتشاركهُ معَ غيرهِ، وبالتالي فما أسهلَ التواصلَ معَ الغيرِ، وبناء مثل تلكَ العلاقاتِ غيرِ السويةِ!

6. تجنيدُ بعضِ دوائرِ المخابراتِ الأجنبيةِ لبعضِ مستخدمي مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ من العالمينِ الإسلاميّ والعربيّ؛ فقد استفادتْ دوائرُ الاستخباراتِ الأجنبيةِ من توافرِ المعلوماتِ الشخصيّةِ للشّبابِ العربيّ، وذلكَ بالنّظرِ في أحوالهمِ الاقتصاديّةِ والمعيشيّةِ، واستغلالِ ذلكَ بالتجسُّسِ لصالحها، وإضعافِ المجتمعاتِ العربيّةِ.

7. سهولةُ نشرِ الشائعاتِ والدعايةِ المعاديةِ والفتنِ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ؛ فانتشارُ الشائعاتِ كالنّارِ في الهشيمِ على مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ، هو مرآةُ المجتمعِ وصورتهُ الإلكترونيةُ المحدثةُ باستمرارٍ عنْ طبائعِ البشرِ وتعاملهمْ. وقد باتَ الخبرُ أو الحديثُ المجذوبُ يُقالُ، فيتحوّلُ بسرعةِ البرقِ

إلى آلافِ الضّغطاتِ لأزرارِ المشاركةِ والتعليقِ والإعجاباتِ. وهنا أساسُ المشكلةِ، وهي نشرُ الشائعاتِ من دونِ تروٍّ ومن دونِ تحرّي الدقةِ ولا إعمالِ العقلِ.

8. ظاهرةُ الاغترابِ الأسريّ وهشاشةِ العلاقاتِ الاجتماعيةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ الواحدةِ: فقد أصبحتِ المقولةُ القائلةُ: إنَّ الإنسانَ اجتماعيٌّ بطبعهِ، تتراجعُ وبدأتْ في الاضمحلالِ، فلا بأسَ أنْ نقولَ اليومَ إنَّ الإنسانَ تكنولوجيٌّ بطبعهِ، إذ أصبحَ ينبهرُ وينجذبُ لأحدثِ وأذكى وسائلِ التحاورِ وافتقارها إلى التغذيةِ الراجعةِ وتبادلِ الأفكارِ والمشاعرِ. فأصبحَ الاتّصالُ يقتصرُ على الجملِ القصيرةِ بينَ أفرادِ الأسرةِ الواحدةِ التي تقتضيها الضرورةُ. فبدلًا من أنْ يتحاورَ الطفلُ معَ أمّهِ وأبيهِ عنْ رغباتهِ أو مشكلاته الدراسيةِ والعاطفيةِ، فإنهُ يبحثُ عنِ الحلولِ من خلالِ العالمِ الافتراضيّ، فضلًا عنِ التأثيراتِ السّلبيةِ عليهمْ نتيجةَ الدخولِ إلى المواقعِ غيرِ البريئةِ وغيرِ الأخلاقيةِ.

9. زيادةُ احتماليةِ تعرضِ الفردِ للجرائمِ الإلكترونيةِ على اختلافِ أنواعها:

- **انتحالُ الشخصيةِ:** هي جريمةُ الألفيةِ الجديدةِ كما سماها بعضُ المختصّينَ في أمنِ المعلوماتِ وذلكَ نظرًا لسرعةِ انتشارِ ارتكابها خاصّةً في الأوساطِ التجاريةِ. وتتمثلُ هذهِ الجريمةُ في استخدامِ هويّةِ شخصيّةٍ أخرى بطرقٍ غيرِ شرعيةٍ. وتهدفُ إمّا لغرضِ الاستفادةِ من مكانةِ تلكَ الهويّةِ (أيْ هويةِ الضحيّةِ)، أو لإخفاءِ هويةِ شخصيّةِ المجرمِ لتسهيلِ ارتكابهِ جرائمَ أخرى. وإنَّ ارتكابَ هذهِ الجريمةِ على شبكةِ الإنترنت أمرٌ سهلٌ، وهذهِ من أكبرِ سلبياتِ الإنترنت الأمنيةِ. وللتغلبِ على هذهِ المشكلةِ، فقد بدأتْ كثيرٌ من المعاملاتِ الحساسةِ على شبكةِ الإنترنت كالتجاريةِ في الاعتمادِ على وسائلَ متينةٍ لتوثيقِ الهويّةِ كالتوقيعِ الرقميّ والتي تجعلُ من الصعبِ ارتكابَ هذهِ الجريمةِ.

- **التشهيرُ وتشويهُ السّمعةِ:** يقومُ المجرمُ بنشرِ معلوماتٍ قد تكونُ سريةً أو مضلّلةً أو مغلوطةً عنْ ضحيّتهِ، والذي قد يكونُ فردًا أو مجتمعًا أو دينًا أو مؤسّسةً تجاريّةً أو سياسيّةً. وتتعدّدُ الوسائلُ المستخدمةُ في هذا النوعِ من الجرائمِ، لكنْ في مقدمةِ هذهِ الوسائلِ إنشاءُ موقعٍ على الشبكةِ يحوي المعلوماتِ المطلوب نشرها أو إرسالُ هذهِ المعلوماتِ عبرَ القوائمِ البريديةِ إلى أعدادٍ كبيرةٍ من المستخدمينَ.

- **صناعةُ الإباحيةِ ونشرُها:** لقدْ وفّرتْ شبكةُ الإنترنت أكثرَ الوسائلِ فعاليةً وجاذبيّةً لصناعةِ الإباحيةِ ونشرِها. فالإنترنت جعلَ الإباحيّةَ، من وسائلِ عرضها من صورٍ وفيديو وحواراتٍ، في متناولِ الجميعِ، ولعلَّ هذا يُعدُّ أكبرَ الجوانبِ السلبيّةِ للإنترنت خاصّةً في مجتمعٍ محافظٍ على دينهِ وتقاليدهِ كمجتمعنا. وصناعةُ الإباحيةِ ونشرُها تُعدُّ جريمةً في كثيرٍ من دولِ العالمِ خاصّةً تلكَ التي تستهدفُ أو تستخدمُ الأطفالَ.

- **النّصبُ والاحتيالُ:** أصبحَ الإنترنت مجالًا رحبًا لمنْ لهُ سلعٌ أو خدماتٌ يريدُ أنْ يقدّمها بوسائلَ غيرِ مسبوقةٍ كاستخدامِ البريدِ الإلكترونيّ أو عرضها على موقعٍ على الشبكةِ أو عنْ طريقِ ساحاتِ الحوارِ. ومن الطبيعيّ أنْ يُساءَ استخدامُ هذهِ الوسائلِ في عملياتِ نصبٍ واحتيالٍ. ولعلَّ القارئَ الكريمَ الذي يستخدمُ البريدَ الإلكترونيَّ بشكلٍ مستمرٍّ تصله رسائلُ بريديّةٌ من هذا النوعِ. وإنَّ كثيرًا من صورِ النصبِ والاحتيالِ التي يتعرّضُ لها الناسُ في حياتهمْ اليوميّةِ لها مثيلٌ على شبكةِ الإنترنت مثلَ بيعِ سلعٍ أو خدماتٍ وهميةٍ، أو المساهمةِ في مشاريعَ استثماريّةٍ وهميّةٍ أو سرقةِ معلوماتِ البطاقاتِ الائتمانيةِ. وإنَّ ما يميّزُ عمليّاتِ النصبِ والاحتيالِ على الإنترنت عنْ مثيلاتها في الحياةِ اليوميّةِ هي سرعةُ قدرةِ مرتكبها على الاختفاءِ والتلاشي.

- **الاختراقاتُ:** تتمثّلُ في الدخولِ غيرِ المصرحِ بهِ إلى أجهزةٍ أو شبكاتِ حاسبٍ آليٍّ. وإنَّ جلَّ عملياتِ الاختراقاتِ تتمُّ من خلالِ برامجَ متوفّرةٍ على الإنترنت يمكنُ لمنْ لهُ خبراتٌ تقنيّةٌ متواضعةٌ أنْ يستخدمها لشنِّ هجماتهِ على أجهزةِ الغيرِ، وهنا تكمنُ الخطورةُ. وكذلكَ صناعةُ الفيروساتِ ونشرُها؛ وهي أكثرُ جرائمِ الإنترنت انتشارًا وتأثيرًا.

سيناريوهاتُ التغيرِ القيميّ الناتجِ عنْ وسائلِ التواصلِ الحديثةِ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ

تمثّلُ القيمُ الأسريةُ الركيزةَ الأساسيّةَ لاستقرارِ المجتمعاتِ، ولكنْ معَ التطوّراتِ السّريعةِ في التكنولوجيا، والعولمةِ، والتحولاتِ الثقافيةِ، تتعرّضُ القيمُ العائليةُ التقليديةُ لتغيّراتٍ عميقةٍ قد تؤثّرُ على الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ. وبناءً على ذلكَ، يمكننا تحليلُ السيناريوهاتِ المحتملةِ لتغيّرِ القيمِ وأثرها على الأسرةِ.

سيناريو التغيّرِ القيميِّ السريعِ نحوِ الحداثةِ والتقنياتِ الرقميةِ:

(القيمُ العائليةُ تتكيفُ معَ التكنولوجيا والعولمةِ، مما يخلقُ بيئةً جديدةً للعلاقاتِ الأسريةِ).

- **التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ:** تعزيزُ حريةِ الأفرادِ داخلَ الأسرةِ، فقد يسمحُ هذا السيناريو بمزيدٍ من الاستقلاليةِ للأبناءِ والزوجينِ، مما يقللُ من النزاعاتِ التقليديةِ. وتطورُ مفهومِ التربيةِ والتعليمِ، حيثُ ستعتمدُ الأسرُ على وسائلَ جديدةٍ في التنشئةِ، مثلَ التعلّمِ الذاتيّ والتربيةِ الرقميةِ. وإعادةُ تعريفِ الأدوارِ الأسريةِ، وقد يؤدّي هذا إلى توزيعٍ أكثرَ عدالةً للمسؤوليّاتِ داخلَ الأسرةِ، مما يعزّزُ التفاهمَ بينَ أفرادها.

- **التأثيراتُ السلبيّةُ على الأمنِ الأسريّ:** ضعفُ الروابطِ العائليةِ، فقد يؤدّي الانشغالُ بالتكنولوجيا والعملِ إلى تقليلِ التواصلِ المباشرِ بينَ أفرادِ الأسرةِ. وتغيُّرُ مفهومِ القيمِ الأسريةِ التقليديةِ، مما قد يؤثرُ على مفاهيمِ الالتزامِ، والاحترامِ المتبادلِ، والمسؤوليةِ الأسريةِ. وزيادةُ معدّلاتِ الطلاقِ والتفككِ الأسريّ، بسببِ اختلافِ وجهاتِ النظرِ بينَ الأجيالِ حولَ القيمِ والأدوارِ الأسريةِ.

- **سيناريو التوازنِ بينَ القيمِ التقليديةِ والحداثةِ:** (تحقيقُ توازنٍ بينَ التقاليدِ والحداثةِ لضمانِ استقرارِ الأسرةِ دونَ التخليّ عنِ التطورِ الاجتماعيّ والتكنولوجيّ).

- **التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ:** تعزيزُ القيمِ الأسريةِ الإيجابيةِ معَ تقبّلِ التغيّراتِ الحديثةِ، ويتيحُ ذلكَ للأسرِ الحفاظَ على هويتها الثّقافيّةِ معَ الاستفادةِ من التطورِ التكنولوجيّ. وتعزيزُ العلاقاتِ بينَ الأجيالِ، ويسمحُ هذا التوازنُ بجعلِ الحوارِ بينَ الأجيالِ أكثرَ انفتاحًا، مما يقلّلُ النزاعاتِ الأسريةَ. وتحسينُ جودةِ الحياةِ الأسريّةِ، من خلالِ الجمعِ بينَ العاداتِ والتقاليدِ المستقرةِ والتكنولوجيا الداعمةِ للحياةِ الأسريةِ.
- التأثيراتُ السلبيةُ المحتملةُ: التحدياتُ في تحقيقِ التوازنِ، فقد يكونُ من الصعبِ إيجادُ نقطةٍ وسطى ترضي جميعَ أفرادِ الأسرةِ، خاصّةً بينَ الأجيالِ المختلفةِ. والتوتراتُ الثقافيةُ والاجتماعيةُ، فقد تواجهُ بعضُ الأسرِ صعوبةً في التوفيقِ بينَ القيمِ التقليديةِ والتغيراتِ السريعةِ في المجتمعِ.

سيناريو العودةِ إلى القيمِ التقليديةِ الصارمةِ:

(محاولةُ الحفاظِ على القيمِ الأسريةِ كما هي دونَ التأثّرِ بالتحوّلاتِ الحديثةِ)

- التأثيراتُ الإيجابيّةُ على الأمنِ الأسريّ: تعزيزُ التماسكِ الأسريّ، من خلالِ الحفاظِ على القيمِ المشتركةِ والاحترامِ المتبادلِ بينَ أفرادِ الأسرةِ. وتوفيرُ بيئةٍ مستقرّةٍ للأطفالِ، مما يساعدُ في بناءِ هويةٍ قويةٍ للأبناءِ وتوفيرِ الحمايةِ النفسيةِ والاجتماعيةِ لهمْ. وتقليلُ التفككِ الأسريّ، حيثُ يعتمدُ هذا السيناريو على مبادئِ الالتزامِ الأسريّ والدعمِ المتبادلِ بينَ الأجيالِ.

- التأثيراتُ السلبيةُ المحتملةُ: محدوديةُ التكيّفِ معَ المتغيّراتِ الحديثةِ، مما قد يؤدّي إلى عزلةِ بعضِ الأسرِ عنِ المجتمعِ الحديثِ وفرصهِ الاقتصاديةِ والتعليميةِ. وصراعاتُ الأجيالِ داخلَ الأسرةِ، بسببِ اختلافِ وجهاتِ النظرِ بينَ الأجيالِ حولَ القيمِ والسلوكاتِ المقبولةِ. وتراجعُ مشاركةِ المرأةِ والشبابِ في صنعِ القرارِ الأسريّ، بسببِ التمسّكِ بالمفاهيمِ التقليديةِ للأدوارِ العائليةِ.

يُعدُّ "سيناريو التوازنِ بينَ القيمِ التقليديةِ والحداثةِ" هو الحلُّ الأمثلُ، لأنهُ يسمحُ للأسرِ بالاستفادةِ من التغيراتِ الإيجابيةِ دونَ فقدانِ هويتها الثقافيةِ. أما "سيناريو التغيرِ القيميّ السريعِ" فقد يؤدّي إلى تفكّكِ العلاقاتِ الأسريةِ، بينما "سيناريو العودةِ إلى القيمِ التقليديةِ الصارمةِ" قد يعزلُ الأسرَ عنِ التطوراتِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ.

سيناريوهاتُ التقنيةِ الرقميةِ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ

التقنيةُ الرقميةُ أصبحتْ جزءًا لا يتجزأُ من الحياةِ اليوميةِ، وتؤثّرُ على كلِّ جانبٍ من جوانبِ الأسرةِ، والعلاقاتِ، والتربيةِ، والأمانِ الاجتماعيّ. وبناءً على السيناريوهاتِ المحتملةِ لتطوّرِ التكنولوجيا الرقميةِ، يمكنُ تحليلُ انعكاساتها على الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ.

سيناريو الابتكارِ التقنيِّ المتسارعِ (الثورةُ الرقميةُ الكاملةُ):

(الذكاءُ الاصطناعيُّ، وإنترنت الأشياءِ، والميتافيرسُ، والروبوتاتُ الذكيةُ في كلِّ منزلٍ)

- التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريّ: سهولةُ الحياةِ اليوميةِ (الأجهزةُ الذكيةُ تؤدّي معظمَ المهام

المنزليةِ، مما يقلّلُ الضغوطَ على الوالدينِ). والتعليمُ والتطورُ المهنيُّ (الوصولُ السريعُ للمعلوماتِ والفرصِ عبرَ الإنترنتِ يعزّزُ من مستقبلِ الأفرادِ). والتواصلُ الأسريُّ المحسّنُ (توفّرُ التكنولوجيا طرقًا جديدةً للتواصلِ مثلَ الواقعِ الافتراضيِّ والهولوغرامِ).

- التأثيراتُ السلبيةُ على الأمنِ الأسريِّ: تفكّكُ العلاقاتِ العائليةِ (الاعتمادُ الكبيرُ على الواقعِ الافتراضيِّ والذكاءِ الاصطناعيِّ قد يقلّلُ التواصلَ الفعليَّ بينَ أفرادِ الأسرةِ). ومخاطرُ الجرائمِ الإلكترونيةِ (مثلَ الابتزازِ الإلكترونيِّ، والاختراقاتِ الأمنيةِ، والسرقةِ الرقميةِ للأسرِ. وزيادةُ الإدمانِ الرقميِّ (الاستخدامُ المفرطُ للأجهزةِ الذكيةِ قد يؤدّي إلى عزلةٍ اجتماعيةٍ وانفصالٍ عنِ الواقعِ).

سيناريو التوازنِ الرقميِّ (استخدامٌ مسؤولٌ للتقنيةِ في الأسرةِ):

(استفادةُ الأسرِ من التكنولوجيا معَ الحفاظِ على القيمِ الأسريةِ والتفاعلِ الاجتماعيِّ)

- التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريِّ: توفيرُ فرصٍ تعليميةٍ ومهنيةٍ رقميّةٍ (يتيحُ التعلمُ والعملُ عنْ بُعدٍ فرصًا جديدةً دونَ التأثيرِ على التوازنِ العائليِّ). وتعزيزُ الأمنِ السيبرانيِّ (وعيُ الأسرِ بأساليبِ الحمايةِ الرقميةِ يقلّلُ من المخاطرِ الإلكترونيةِ). وتواصلٌ أفضلُ بينَ الأجيالِ (الاستفادةُ من التكنولوجيا لتعزيزِ العلاقاتِ الأسريةِ بدلًا من إضعافها).

- التأثيراتُ السلبيةُ المحتملةُ: التحدي في ضبطِ التوازنِ بينَ التقنيةِ والحياةِ الواقعيةِ قد يكونُ صعبًا ويتطلّبُ وعيًا دائمًا.

سيناريو العولمةِ الرقميةِ (الانتقالُ إلى الاقتصادِ الرقميِّ بالكاملِ):

(هيمنةُ التكنولوجيا والذكاءِ الاصطناعيِّ، والاعتمادُ على الإنترنت في جميعِ جوانبِ الحياةِ)

- التأثيراتُ الإيجابيةُ على الاستقرارِ الأسريِّ: سهولةُ الوصولِ إلى التعليمِ والعملِ عنْ بُعدٍ، مما يعزّزُ من استقرارِ الأسرِ اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وتطوّرُ الخدماتِ الصحيةِ والعلاجِ عنْ بُعدٍ مما يقللُ من الضغوطِ الصحيةِ على الأسرِ. ومرونةٌ في أنماطِ الحياةِ: إمكانيةُ التوفيقِ بينَ العملِ والحياةِ الأسريّةِ بسهولةٍ.

- التأثيراتُ السلبيةُ على الأمنِ الأسريّ: التفككُ الأسريُّ بسببِ الإدمانِ الرقميّ: قضاءُ وقتٍ طويلٍ على الأجهزةِ الذكيةِ يُقلّلُ من التواصلِ العائليّ. والتحدياتُ الأمنيةُ مثلَ الجرائمِ الإلكترونيةِ: مثلَ الابتزازِ الإلكترونيّ والتنمرِ الإلكترونيّ، مما يهدّدُ استقرارَ الأطفالِ والمراهقينَ. وفجوةٌ رقميّةٌ بينَ الأجيالِ، الآباءُ قد يجدونَ صعوبةً في التعاملِ معَ التقنيّاتِ الجديدةِ مقارنةً بالأبناءِ، مما يُضعفُ الروابطَ الأسريّةَ.

سيناريو التراجعِ التقنيِّ والعودةِ إلى الأساليبِ التقليديةِ:

(محدوديةُ استخدامِ التكنولوجيا والاعتمادِ على التفاعلِ البشريّ المباشرِ)

- التأثيراتُ الإيجابيةُ على الأمنِ الأسريّ: تعزيزُ التواصلِ العائليّ الفعليّ، وتقليلُ الاعتمادِ على الهواتفِ والأجهزةِ يؤدّي إلى تفاعلٍ أكثرَ بينَ أفرادِ الأسرةِ. وتقليلُ المخاطرِ الإلكترونيةِ، مثلَ الجرائمِ الرقميةِ والإدمانِ على الإنترنت. والحفاظُ على القيمِ الاجتماعيةِ، لحمايةِ الأسرِ من التأثيراتِ السلبيّةِ للتكنولوجيا الحديثةِ.

- التأثيراتُ السلبيةُ على الاستقرارِ الأسريّ: عدمُ مواكبةِ التطورِ، وقد تواجهُ الأسرُ صعوباتٍ في التكيفِ معَ العصرِ الرقميّ مما يؤثّرُ على فرصِ الأطفالِ المهنيةِ والتعليميةِ. وضعفُ القدرةِ على التعاملِ معَ الأزماتِ الرقميةِ، مثلَ الاحتيالِ الإلكترونيّ وانتهاكِ الخصوصيةِ. والحرمانُ من الفوائدِ الإيجابيّةِ للتكنولوجيا، مثلَ تسهيلِ المهامِ اليوميّةِ والتعليمِ الإلكترونيّ.

يُعدُّ "سيناريو التوازنِ الرقميّ" هو الخيارُ المثاليُّ، لأنهُ يسمحُ بالاستفادةِ من التكنولوجيا دونَ فقدانِ القيمِ الأسريةِ أو الوقوعِ في مخاطرِ الإدمانِ الرقميّ. أمّا "سيناريو الابتكارِ التقنيّ المتسارعِ" أو "سيناريو العولمةِ الرقميةِ" فقد يؤدّي إلى تفكُّكِ العلاقاتِ الأسريّةِ، في حينَ أنَّ "سيناريو التراجعِ التقنيّ "قد يجعلُ الأسرَ غيرَ قادرةٍ على مواكبةِ العصرِ الحديثِ.

المبحثُ الخامسُ

السّيناريو الأساسيُّ - مستقبلُ الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ في الشارقةِ

يعكسُ السيناريو الأساسيُّ النظرةَ الأكثرَ واقعيةً لمستقبلِ الأمنِ الأسريّ في إمارةِ الشارقةِ، بناءً على تحليلِ المعطياتِ الحاليةِ والاتجاهاتِ المستقبليةِ المتوقّعةِ، دونَ افتراضِ تفاؤلٍ مفرطٍ أو تشاؤمٍ مفرطٍ. ويُعدُّ هذا السيناريو مرآةً للتفاعلِ المتوازنِ بينَ التحدياتِ والفرصِ، والسياساتِ والإمكاناتِ.

بناءُ نماذجِ السيناريوهاتِ لمستقبلِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ

تُعدُّ هذهِ المرحلةُ من أهمّ مراحلِ الدراسةِ الاستشرافيةِ، وطريقتها وأساليبها العلميةِ. فالنمذجةُ بالسيناريوهاتِ هي أداةٌ استشرافيةٌ تُستخدمُ لتحديدِ المساراتِ المحتملةِ للمستقبلِ بناءً على تحليلِ الاتجاهاتِ والتحدياتِ الحاليةِ. في هذا السياقِ، يمكنُ بناءُ سيناريوهاتٍ متعدّدةٍ لمستقبلِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ بناءً على المتغيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ والقيميةِ.

الأسانيدُ الأساسيةُ للسيناريو الأساسيِّ:

- استمرارُ جهودِ الإمارةِ في تعزيزِ الأسرةِ من خلالِ المبادراتِ الحكوميةِ (مثلَ برامجِ الدعمِ الأسريّ، وحمايةِ الطفلِ، والتمكينِ الاجتماعيّ).
- استقرارٌ نسبيٌّ في منظومةِ القيمِ الأسريةِ، لا سيما معَ استمرارِ التعليمِ الدينيّ والثقافيّ المحليّ، لكنهُ سيواجهُ ضغوطًا من الانفتاحِ الثقافيّ والرقمنةِ.
- تزايدُ الحاجةِ إلى سياساتٍ استباقيةٍ لمواجهةِ تحدّياتٍ جديدةٍ كارتفاعِ الطلاقِ، والاستخدامِ المفرطِ للتقنيةِ، والفجوةِ بينَ الأجيالِ.
- وجودُ فجواتٍ متفاوتةٍ في الوعيّ الأسريّ بينَ فئاتِ المجتمعِ، ما يتطلّبُ دعمًا توعويًّا أكثرَ انتظامًا وتنوّعًا.
- دورٌ إيجابيٌّ متنامٍ للمؤسساتِ الاجتماعيةِ والإعلامِ التوعويّ في دعمِ الأمنِ الأسريّ، بشرطِ التكاملِ والتنسيقِ المؤسسيّ.
- احتمالُ استمرارِ بعضِ الظواهرِ المقلقةِ مثلَ العنفِ المنزليّ، أو العزوفِ عنِ الزواجِ، في ظلِّ تحدياتٍ اقتصاديةٍ وضغوطٍ نفسيةٍ متزايدةٍ.

مراحلُ بناءِ السيناريوهاتِ

أولًا: تحديدُ العواملِ المؤثرةِ في الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في الشارقةِ وتشملُ:

- العواملُ الاقتصاديةُ (الدخلُ، وفرصُ العملِ، وتكاليفُ المعيشةِ).
- العواملُ الخاصّةُ بالعولمةِ ومحاورها.
- العواملُ الاجتماعيةُ (التماسكُ الأسريُّ، والتغيراتُ القيميةُ).
- العواملُ التكنولوجيةُ (التأثيرُ الرقميُّ على العلاقاتِ الأسريةِ).
- العواملُ التشريعيةُ (القوانينُ الداعمةُ للأسرةِ، وحقوقُ المرأةِ والطفلِ).
- العواملُ الصحيةُ (التأثيراتُ الوبائيةُ، والخدماتُ الصحيةُ).

ثانيًا: تحليلُ الاتجاهاتِ الحاليةِ والمستقبليةِ

- هلْ هناكَ زيادةٌ في معدلاتِ الطلاقِ أمْ استقرارٌ؟
- هلْ تؤثرُ التكنولوجيا إيجابًا أمْ سلبًا على الأسرةِ؟
- هلِ التشريعاتُ تدعمُ تماسكَ الأسرةِ أمْ تحتاجُ إلى تطويرٍ؟

ثالثًا: بناءُ السيناريوهاتِ المحتملةِ بناءً على العواملِ السابقةِ، يمكنُ تحديدُ 5 سيناريوهاتٍ رئيسةٍ:

- الاستقرارُ الأسريُّ المستدامُ (التطويرُ المتوازنُ).
- مرجعيٌّ أو استمرارُ الوضعِ القائمِ.
- تحدياتٌ رقميةٌ وتأثيراتٌ خارجيةٌ (تأثيرُ الحداثةِ المتسارعِ).
- تحدياتٌ اقتصاديةٌ وتأثيرها على الأسرِ (ضغطٌ اقتصاديٌّ متزايدٌ).
- تراجعُ القيمِ الأسريةِ وتأثيرُ العولمةِ (ضعفُ التماسكِ الأسريّ).

معَ التطوراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ، يمكنُ تصورُ سيناريوهاتٍ عدّة لمستقبلِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في الشارقةِ. وتعتمدُ هذهِ السيناريوهاتُ على مدى نجاحِ السياساتِ الحكوميةِ، وتأثيرِ التحولاتِ الثقافيةِ والاقتصاديةِ على الأسرةِ.

السيناريوهاتُ المحتملةُ لمستقبلِ الاستقرارِ والأمنِ الأسريِّ في الشارقةِ

■ السيناريو الأولُ: الاستقرارُ الأسريُّ المستدامُ (التطويرُ المتوازنُ)

هذا السيناريو يعكسُ استمرارَ الشارقةِ في تعزيزِ القيمِ الأسريةِ التقليديةِ معَ دعمِ الحداثةِ والتكنولوجيا، مما يحققُ توازنًا بينَ الأصالةِ والتطورِ.

ملامحُ هذا السيناريو:

- استمرارُ الدعمِ الحكوميّ للأسرةِ عبرَ التشريعاتِ والبرامجِ الاجتماعيةِ.
- تعزيزُ برامجِ الإرشادِ الأسريّ والتوجيهِ التربويّ لمواجهةِ تحدياتِ العصرِ.
- تعزيزُ استخدامِ التكنولوجيا بشكلٍ آمنٍ داخلَ الأسرةِ، معَ توعيةِ الأطفالِ والشبابِ بمخاطرِ الإنترنت.
- تحفيزُ المرأةِ والشبابِ على المشاركةِ في سوقِ العملِ معَ توفيرِ توازنٍ بينَ العملِ والحياةِ الأسريةِ.

النتيجةُ المتوقّعةُ:

استقرارٌ اجتماعيٌّ قويٌّ معَ تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ والحفاظِ على التماسكِ الأسريّ.

■ السيناريو الثاني: مرجعيٌّ أو استمرارُ الوضعِ القائمِ

يتسمُ هذا السيناريو بـ:

- ثباتِ وتيرةِ الأوبئةِ والجوائحِ وثباتِ الآثارِ المتوقّعةِ وتحسّنِ البيئةِ الصحيةِ عبرَ البرامجِ الحكوميةِ.
- ثباتِ ضغوطِ العولمةِ والتحكمِ في الجرائمِ المعولمةِ وجرائمِ المعلوماتِ الإلكترونيةِ ومشاكلِ التواصلِ الاجتماعيّ عبرَ التوعيةِ والقوانينِ.
- التحولِ من أحاديةِ القطبِ أو ثباتِ الوضعِ لما هو عليهِ الآنَ وعدمِ الدخولِ في صراعِ الأحلافِ والتكتّلاتِ وزيادةِ الفاعليّةِ السياسيّةِ لمجلسِ التعاونِ الخليجيّ.
- ثباتِ هشاشةِ الاستقرارِ الإقليميّ وتحسّنهِ بشكلٍ أكبرَ لبعضِ دولِ المنطقةِ وأنْ يتمَّ القضاءُ على الإرهابِ بشكلٍ أكبرَ.
- توقعِ انخفاضٍ في أسعارِ الموادِّ الغذائيّةِ معَ زيادةِ المعروضِ.
- تحسّنٍ في تأثيراتِ أزمةِ تغيرِ المناخِ.

- تحسّنِ المناخِ الاقتصاديّ العالميّ.
- فاعليةِ البرامجِ الاجتماعيةِ ونجاحها في تحسينِ الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ.

هذا هو السيناريو المعتدلُ والمحتملُ، ويمكنُ الحدُّ من تأثيراتهِ عنْ طريقِ حزمٍ من الإجراءاتِ والقوانينِ، المعدّةِ مسبقًا بشكلٍ جيّدٍ وقابلةٍ للتنفيذِ ووجودِ آليّاتٍ قادرةٍ لمجموعةِ إدارةِ الأزماتِ للتّعاملِ معها.

■ السيناريو الثالثُ: تحدياتٌ رقميةٌ وتأثيراتٌ خارجيةٌ (تأثيرُ الحداثةِ المتسارعِ)

يعني تنامي تأثيرِ التكنولوجيا والثقافةِ العالميةِ على الأسرةِ، مما قد يؤدي إلى تغييراتٍ في القيمِ والتوجهاتِ الأسريةِ.

ملامحُ هذا السيناريو:

- ازديادُ تأثيرِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ على العلاقاتِ الأسريةِ.
- تراجعُ التواصلِ العائليّ التقليديّ نتيجةَ الإدمانِ على التكنولوجيا.
- تغييراتٌ في الأدوارِ الأسريةِ بسببِ التحولاتِ الاقتصاديةِ، مما قد يؤدي إلى ضغطٍ أكبرَ على المرأةِ العاملةِ.
- تزايدُ القضايا الأسريةِ مثلَ ارتفاعِ معدلاتِ الطلاقِ، وتغيّرِ أنماطِ التربيةِ.

النتيجةُ المتوقعةُ:

تراجعٌ جزئيٌّ في الاستقرارِ الأسريّ، لكنْ معَ إمكانيةِ المعالجةِ عبرَ التوعيةِ والتشريعاتِ الداعمةِ للتوازنِ الأسريّ.

■ السيناريو الرابعُ: تحدياتٌ اقتصاديةٌ وتأثيرها على الأسرِ (ضغطٌ اقتصاديٌّ متزايدٌ)

يعني تزايدَ التحدياتِ الاقتصاديةِ مثلَ ارتفاعِ تكاليفِ المعيشةِ قد يؤثرُ على استقرارِ الأسرِ في الشارقةِ.

•ملامحُ هذا السيناريو:

- ارتفاعُ التكاليفِ السكنيةِ والتعليميةِ قد يزيدُ من الضغوطِ الماليةِ على الأسرِ.
- تأخيرُ الزواجِ بسببِ المصاعبِ الاقتصاديةِ، مما قد يؤدّي إلى تغييراتٍ في التركيبةِ السكانيةِ.

- زيادةُ الحاجةِ إلى عملِ كلا الزوجينِ، مما قد يؤثرُ على التوازنِ بينَ الحياةِ المهنيةِ والأسريةِ.
- إمكانيةُ ظهورِ خلافاتٍ زوجيةٍ بسببِ الأعباءِ الماليةِ، مما قد يؤدي إلى ارتفاعِ معدلاتِ الطلاقِ.

النتيجةُ المتوقعةُ:

تحدياتٌ في الاستقرارِ الأسريّ، لكنْ يمكنُ معالجتها عبرَ برامجِ الدعمِ الحكوميّ والمبادراتِ الاجتماعيةِ.

■ السيناريو الخامسُ: تراجعُ القيمِ الأسريةِ وتأثيرُ العولمةِ (ضعفُ التماسكِ الأسريّ)

معَ تزايدِ تأثيرِ الثقافاتِ الأجنبيةِ والتغيراتِ السريعةِ، قد يشهدُ المجتمعُ تحولاتٍ في أنماطِ الأسرةِ التقليديةِ.

ملامحُ هذا السيناريو:

- تراجعٌ في تأثيرِ القيمِ الأسريةِ التقليديةِ لصالحِ الفرديةِ.
- زيادةُ معدلاتِ الطلاقِ والانفصالِ نتيجةَ ضغوطِ الحياةِ الحديثةِ.
- تغيرُ أنماطِ التربيةِ بسببِ تأثيرِ وسائلِ الإعلامِ والمجتمعاتِ الرقميةِ.
- انخفاضُ التواصلِ بينَ الأجيالِ، مما قد يؤدّي إلى تفكّكِ العلاقاتِ العائليةِ.

النتيجةُ المتوقعةُ:

تراجعٌ واضحٌ في الاستقرارِ الأسريّ، مما يتطلبُ إصلاحاتٍ جذريةٍ للحفاظِ على الهويةِ الاجتماعيةِ للأسرةِ في الشارقةِ.

يُعدُّ السيناريو الأولُ (التطويرُ المتوازنُ) السيناريو الأكثرَ واقعيةً، حيثُ تعملُ حكومةُ الشارقةِ على دعمِ الأسرةِ عبرَ قوانينَ وتشريعاتٍ تحقّقُ التوازنَ بينَ الحداثةِ والقيمِ الأسريةِ. أما السيناريو الثاني والثالثُ والرابعُ قد يحدثانِ بدرجاتٍ متفاوتةٍ، مما يتطلبُ تدخلاتٍ اجتماعيةً واقتصاديةً للحدِّ من تأثيرهما السلبيّ. أما السيناريو الخامسُ مستبعدٌ حاليًا، لكنْ قد يحدثُ إذا لمْ تكنْ هناكَ سياساتٌ قويةٌ لحمايةِ الأسرةِ من التغيّراتِ الثقافيّةِ السريعةِ.

التّعليقُ على الفصل الخامس

لقدْ عكسَ هذا الفصلُ بوضوحٍ التحوّلَ من التحليلِ الوصفيّ إلى الرؤيةِ الاستشرافيةِ، حيثُ قدمَ الباحثُ طرحًا متقدّمًا لإشكاليّاتٍ كبرى تؤثّرُ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ على بنيةِ الأسرةِ واستقرارها المجتمعيّ في المستقبلِ، في ضوءِ متغيراتٍ عالميةٍ متسارعةٍ.

يمثلُ الفصلُ نقلةً نوعيةً في الدراسةِ، كونهُ لا يكتفي بتشخيصِ الواقعِ، بلْ ينظرُ بعينِ المستقبلِ لما قد يُهدّدُ الأمنَ الأسريَّ من أزماتٍ عابرةٍ للحدودِ مثلَ الجوائحِ، وتغيّرِ المناخِ، والرقمنةِ، وتغيّرِ بنيةِ الاقتصادِ العالميّ، ما يُضفي على الطرحِ طابعًا شموليًّا واستباقيًّا.

تمَّ توظيفُ أدواتِ تحليلٍ استشرافيةٍ (مثلَ تحليلِ الاتجاهاتِ، والسيناريوهاتِ المحتملةِ) ما أعطى للفصلِ طابعًا علميًّا وتطبيقيًّا، حيثُ لمْ يُعرضْ تأثيرُ كلِّ إشكاليّةٍ من جانبٍ سلبيٍّ فقطْ، بلْ تمَّ تناولُ بعضِ جوانبها بوصفها فرصًا يمكنُ استثمارها (مثلَ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ أو التحوّلِ الرقميّ).

أبرزُ ما يُحسبُ للفصلِ هو إسقاطُ القضايا العالميةِ على السياقِ المحليّ لأسرةِ الشارقةِ، مما يُضفي على الطرحِ مصداقيةً وأصالةً. كما أعطى الباحثُ في نهايةِ الفصلِ ملخصًا تحليليًّا مهمًّا لأبرزِ التأثيراتِ المحتملةِ على الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ، مما يُعدُّ تمهيدًا منطقيًّا للفصلِ الأخيرِ المتعلّقِ باقتراحِ السياساتِ والتوصياتِ أو الرؤيةِ المستقبليةِ.

يُعدُّ هذا الفصلُ تتويجًا للمنهجِ التحليليّ الاستشرافيّ الذي اتّسمتْ بهِ الدراسةُ، حيثُ قُدّمتْ فيهِ رؤيةٌ تحليليةٌ واسعةُ الأفقِ لقضايا قد تهدّدُ استقرارَ الأسرةِ مستقبلًا، معَ توصيفٍ منهجيٍّ للأثرِ المتوقّعِ وتفاعلهِ معَ المنظومةِ المجتمعيةِ. وبهذا يوفرُ الفصلُ أرضيةً صلبةً لبناءِ توصياتٍ واقعيةٍ، قابلةٍ للتطبيقِ، وموجّهةٍ لصنّاعِ القرارِ في إمارةِ الشّارقةِ.

الفصلُ السادسُ

اقتراحُ السياساتِ المناسبةِ
للتعاملِ معَ المتغيراتِ المستحدثةِ
للحفاظِ على الأمنِ الأسريِّ في الشارقةِ

مقدمة

تُحددُ السياسةُ عادةً باعتبارها قاعدةً أو مجموعةَ مبادئَ لتوجيهِ القراراتِ، وإنجازِ النتائجِ المرجوةِ. وهي لذلكَ تتضمنُ ماذا يتعينُ عملُهُ، وما مبرراتُ هذا الخيارِ. إنها بمنزلة إعلانِ نوايا أو التزامٍ يحددُ الأنشطةَ والتوجهاتِ والمبرراتِ والمسؤوليةَ عنها. وكلُّ نشاطٍ سواءٌ أكانَ حكوميًّا أم خاصًّا لا بدَّ لهُ من سياسةٍ توجّههُ، وصولًا إلى تحقيقِ الأهدافِ التي تمَّ اختيارها.

وتعني السياسةُ الاجتماعيةُ تلكَ الخياراتِ والتوجهاتِ والأهدافَ المحقّقةَ لشروطِ الحياةِ المؤدّيةِ إلى رفاهِ البشرِ وحُسنِ حالهمْ على مختلفِ الصُعدِ الحياتيةِ. وهي تشكلُ عادةً جزءًا من السياسةِ العامّةِ للتنميةِ، كما تندرجُ ضمنَ إطارِ التوجهاتِ السياسيةِ الحاكمةِ للمجتمعِ. وعلى ذلكَ تتجهُ السياسةُ الاجتماعيةُ إلى التعاملِ معَ كلِّ ما هو "اجتماعيٌّ"، وذلكَ في مقابلِ كلِّ ما هو "سياسيٌّ" مما يدخلُ في نطاقِ ممارسةِ السلطةِ، وكلِّ ما هو "اقتصاديٌّ" مما يمثّلُ عملياتِ الإنتاجِ والتسويقِ. إلا أنَّ هذهِ الأبعادَ الثلاثةَ متفاعلةٌ ومتكاملةٌ. فالدولةُ هي التي ترسمُ السياساتِ الاجتماعيةَ وتشرفُ على تنفيذها وتضبطُ برامجها، وتراقبُ جودتها، والاقتصادُ هو الذي يوفرُ لها الموارِدَ الماليةَ والماديةَ الضروريةَ للتنفيذِ. ويصبُّ كلُّ ذلكَ في النهايةِ في الحقلِ الاجتماعيِّ؛ أي الحياةِ الاجتماعيةِ لمختلفِ الشرائحِ السكانيةِ، بحيثُ تسعى إلى تنميةِ قدراتهمْ والارتقاءِ بمستوى معيشتهمْ ونوعيةِ حياتهمْ، وصولًا إلى تمكينهمْ من الوصولِ إلى الحياةِ الكريمةِ والمواطنةِ الصالحةِ[1].

1- (زايد، أحمد عبدالله، خلف، أحمد خلف) ٢٠٠٦م ، تطوير السياسات الإجتماعية القطاعية في ظل العولمة. العامة: المكتب التنفيذي.

والشكلُ التاليُّ يوضحُ آليّاتِ الحفاظِ على الاستقرارِ للأمنِ الأسريّ:

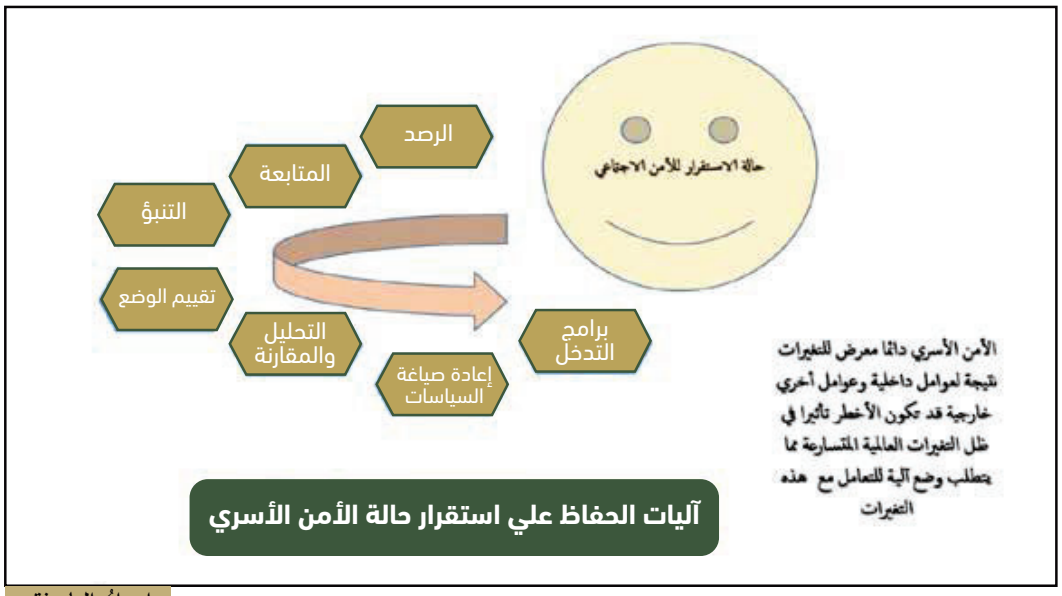

إعدادُ الباحثة

الشّكل رقم (7)

أولاً: سياساتٌ اقتصاديةٌ

البطالةُ

إنَّ التعاملَ معَ البطالةِ بتقديمِ المنحِ والمساعداتِ، بالشكلِ الحاليِّ ومعَ ارتفاعِ معدلاتها غيرُ مجدٍ، حيث ستزيدُ الأعباءُ على الحكومةِ فقطْ دونَ استفادةٍ من القوى العاملةِ. لذلكَ نقترحُ أنْ يتمَّ توفيرُ وظائفَ حكوميةٍ غيرِ دائمةٍ (عقودٍ) وبالحدِّ الأدنى من الدخولِ (الأجورِ) وبما يكفي لتلبيةِ المتطلباتِ الأساسيةِ لهمْ، والاستفادةِ منهمْ كقيمةٍ مضافةٍ. وذلكَ عنْ طريقينِ:

1. استخدامهمْ في تطويرِ بعضِ الخدماتِ الحكوميةِ وتحسينِها.
2. استحداثِ خدماتٍ جديدةٍ تعملُ على استيعابهمْ.

1- علاء الدين، جهاد، والعلي، تغريد (2014). الأداء الوظيفي الأسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق،المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 10 (1)، ص 65-88.

2- سعيد، محمد شاكر، والحرفش، خالد عبد العزيز (2010). مفاهيم أمنية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، ص22.

كما يمكنُ التضييقُ على شركاتِ القطاعِ الصناعيّ والتجاريّ الخاصّ التي تجلبُ العمالةَ من الخارجِ رخيصةَ الثمنِ لتكونَ بديلًا عنِ العمالةِ المحليةِ. ووضعُ برامجَ تدريبيةٍ وإعادةِ توجيهٍ وتوعويةٍ لصقلِ المهارةِ وتقبلِ أيّ أعمالٍ بحبٍّ ورغبةٍ في العملِ، للتعاملِ معَ مستحدثاتِ الأمورِ.

النقصُ في مدخولاتِ المواطنينَ: النقصُ في المدخولاتِ للمواطنينَ هنا يعني الأجورَ أو العوائدَ الاستثماريةَ، وهي تحتاجُ إلى عملِ دراساتٍ على الحالاتِ ومدى كفايةِ المدخولِ على توفيرِ الاحتياجاتِ الأساسيةِ والتي تقدرها مؤسساتُ الشؤونِ الاجتماعيةِ. وعليهِ يتمُّ تقديمُ مساعداتٍ نقديةٍ أو عينيةٍ مؤقتةٍ وفقًا لرؤيةِ الجهاتِ المختصةِ لحينِ تعديلِ الظروفِ الحاليةِ.

أعباءُ القروضِ والالتزاماتِ الماليةِ على المواطنينَ: تقديمُ دعمٍ نقديّ أو أنواعٍ أخرى من التسهيلاتِ للبنوكِ من أجلِ العملِ على تخفيفِ أعباءِ القروضِ على المواطنينَ، وحتى يكونَ لهمُ القدرةُ على السدادِ، وعدمِ الوقوعِ في مشاكلَ قانونيةٍ للمواطنينَ، معَ الاحتفاظِ بتوازنِ البنوكِ. ويكونُ على البنكِ التقليلُ في الفوائدِ معَ إعادةِ جدولةٍ زمنيةٍ لوقتٍ أكبرَ، وفقًا لمقدرةِ كلّ مواطنٍ. مع ضرورةِ النظرِ في القروضِ الجديدةِ، ووضعِ شروطٍ لقبولِ (قيمةِ القرضِ) المطلوبِ الذي يكونُ مناسبًا لدخلِ كلّ مواطنٍ ومقدرته، لضمانِ حسنِ السدادِ دونَ وقوعٍ في مشكلاتٍ مرّةً أخرى، وهذهِ ضمنَ أعمالِ شركاتِ التأمينِ وتكونُ مسؤوليتها.

الاهتمامُ بالمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ ومتناهيةِ الصغرِ: تمثّلُ المشروعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ الركيزةَ الأساسيةَ للتنميةِ الاقتصاديةِ لأيّ دولةٍ سواءٌ متقدمةٍ أمناميةٍ، نظرًا لأهميةِ الدورِ الذي تلعبهُ في الاقتصادِ. ولذلكَ تشكّلُ ما نسبتهُ 95% من إجماليّ المشروعاتِ في العالمِ، إذْ تسهمُ في تحقيقِ ميزاتٍ اقتصاديةٍ عدّة منها مكافحةُ البطالةِ وتعزيزُ معدّلِ نموّ الناتجِ المحليّ الإجماليّ وزيادةِ حجمِ الصادراتِ، وتحسينُ القوةِ التنافسيةِ وزيادةِ النشاطِ الاقتصاديّ. وتلعبُ المشاريعُ الصغيرةُ والمتوسطةُ دورًا كبيرًا في تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ[1]. كما إنها تقدمُ المزيدَ من فرصِ العملِ وتساهمُ في تشغيلِ ملايينِ الشبابِ مما يقللُ نسبةَ البطالةِ، وعلاوةً على ذلكَ، يُمكنُ لتلكَ الصناعاتِ أنْ تُشاركُ في زيادةِ الاحتياطيّ النقديّ من خلالِ تصديرِ بعضِ السلعِ، خاصّةً المنتجاتِ الحرفيةِ والغذائيةِ.

1- https://marsad.ecss.com.eg/45281/

ثانيًا: سياساتٌ اجتماعيةٌ

العلاقاتُ الأسريةُ والاجتماعيةُ:

1 – تدريبُ أولياءِ الأمورِ بالتعاونِ معَ مؤسساتِ المجتمعِ المحليّ على كيفيةِ متابعةِ الأبناءِ ومساعدتهم على التحصيلِ العلميّ للمنهجِ الدراسيّ بالطرقِ الإلكترونيةِ، حيثُ سيكونُ في هذهِ المرحلةِ دورٌ أكبرُ للأسرةِ في المساعدةِ للعمليةِ التعليميةِ.

2 – ضرورةُ مشاركةِ مؤسساتِ المجتمعِ الأهليّ في برامجِ التوعيةِ بضرورةِ وأهميةِ عملِ خطّةٍ وموازنةٍ للأسرةِ وكيفيةِ تحديدِ الأولوياتِ وفقًا للدخولِ.

3 – تدريبُ أولياءِ الأمورِ من خلالِ المشاريعِ العمليةِ بالتعاونِ معَ مؤسساتِ المجتمعِ المحليّ على المهاراتِ الكافيةِ والمناسبةِ لمواجهةِ التحدياتِ الاجتماعيةِ وخاصّةً حلَّ الخلافاتِ الأسريةِ بطرقٍ علميةٍ وعمليةٍ.

4 – تفعيلُ المنظماتِ للاستشعارِ بأهميةِ دورِ الأسرةِ وبناءِ علاقةٍ قويةٍ بينَ أفرادها وإعطاءِ أهميةٍ للأسرةِ وكياناتها بما يمكّنها ويساعدها على بناءِ علاقةٍ قويةٍ ومتماسكةٍ بينَ أفرادها.

5 – التربيةُ على القيمِ من الأمانةِ والصدقِ والإخلاصِ وعدمِ الغشّ والكذبِ وغيرهِ.

6 – بثُّ روحِ القيمِ داخلَ الأسرةِ لتوفيرِ الأمنِ الأسريّ والاطمئنانِ النفسيّ.

الزواجُ والطلاقُ:

1 – القيامُ بدراساتٍ علميةٍ وموضوعيةٍ على عيّناتٍ من حالاتِ الطلاقِ في المناطقِ التي تشهدُ أعلى نسبٍ للطلاقِ، وتشملُ الدراسةُ فئاتٍ عمريةً وخلفيّاتٍ اجتماعيّةً وعلميّةً مختلفةً للوقوفِ على الأسبابِ الحقيقيةِ الكامنةِ وراءَ استفحالِ هذهِ الظاهرةِ.

2 – توافرُ الكفاءةِ الاجتماعيةِ بينَ المقبلينَ على الزواجِ، حيثُ تقتضي الكفاءةُ الاجتماعيةُ تكاملَ التفكيرِ والمشاعرِ والسلوكِ لإنجازِ مهامٍ ونتائجَ اجتماعيةٍ تحظى بالتقديرِ في السياقِ الثقافيّ بما يحملهُ من قيمٍ وتوجهاتٍ. إنها تمثّلُ مهارةَ ممارسةِ الحياةِ التوافقيةِ معَ الآخرينَ ومعَ مختلفِ الوضعياتِ والسياقاتِ والبيئاتِ والمواقفِ[1]. ويجبُ إلزامُ المقبلينَ على الزواجِ بإجراءِ تكوينٍ قبليٍّ يهمُّ العلاقةَ الزواجيةَ والوالديةَ يشرفُ عليهِ نخبةٌ من الاستشاريينَ الأسريينَ ومنح بعده لمنِ اجتازَ التكوينَ بنجاحٍ بينهُ وبينَ النفسيينَ وعلماءِ الشريعةِ

1- مصطفى حجازي (2015). الأسرة وصحتها النفسية. بيروت: المركز الثقافي العربي. ص 124.

وفقهاءِ القانونِ رخصةَ الزواجِ وإنشاءِ الأسرةِ، تمكنهُ من توثيقِ العقدِ والإشهادِ عليهِ.

3 – إنشاءُ مكاتب وساطةٍ لحلِّ الخلافاتِ الأسريةِ وتكونُ المهام الموكلةُ لمكتبِ ترتيبِ الوساطةِ العائليةِ والاجتماعيةِ متابعةَ وتقييمَ عمليةِ الوساطةِ العائليةِ والاجتماعيةِ وضمانَ المرافقةِ الاجتماعيةِ للأطرافِ في حالةِ النزاعِ قصدَ تحقيقِ الوساطةِ تقديمَ اقتراحاتٍ لتسويةِ النزاعِ وإعلامِ الأشخاصِ المعنيينَ بعمليةِ الوساطةِ العائليةِ والاجتماعيةِ ونتائجها والقيامَ بالتحقيقاتِ الاجتماعيةِ ذاتِ الصلةِ بموضوعِ الوساطةِ ودراسةِ ومعالجةِ الطلباتِ والإخطاراتِ والاقتراحاتِ المتعلقةِ بالوساطةِ العائليةِ والاجتماعيةِ.

4 – ضرورةُ وجودِ تشريعٍ يعملُ على تقييدِ التعددِ بالزواجِ بالقدرةِ على توفيرِ العدلِ والشروطِ الضروريةِ للحياةِ الزوجيةِ، يشيرُ إلى ضرورةِ قدرةِ الزوجِ على الإنفاقِ على الزوجةِ الأولى وأبنائها، وقدرتهِ أيضًا على الإنفاقِ على الزوجةِ الثانيةِ، وهو ما يضمنُ الحفاظَ على الأمنِ الأسريِّ للأسرةِ الأولى، لأنَّ الاستقرارَ الماديَّ يُعدُّ أحدَ مقوماتِ هذا الأمنِ كما تقدّمَ، فلا يمكنُ مراعاةُ حقِّ الزوجِ في التعددِ، وإهمالُ حقِّ الزوجةِ الأولى والأولادِ في الحصولِ على مستلزماتِ الحياةِ.

5 – تفعيلُ برامجَ توعويةٍ بشكلٍ أكبرَ من أجلِ العملِ على تقليلِ نفقاتِ الزواجِ المبالغِ فيها، معَ التشجيعِ على الزواجِ.

المؤسساتُ التعليميةُ:

- زيادةُ حجمِ برامجِ الدعمِ والعلاجِ النفسيِّ بشكلٍ كبيرٍ، لبثِّ الثقةِ في النفسِ والاطمئنانِ للمستقبلِ، لإرجاعِ التوازنِ النفسيِّ للطلابِ من خلالِ البرامجِ والأنشطةِ التعليميةِ.
- الاستفادةُ من الأزماتِ بزيادةِ الاعتمادِ على التعليمِ الإلكترونيِّ والتعليمِ عنْ بُعدٍ والتعليمِ المستمرِّ، وجعلهُ ثقافةً مجتمعيةً.
- المساهمةُ معَ مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ في التوعيةِ بالمرحلةِ الحاليةِ والتي تطلبُ تغيّرَ الفكرِ الاستهلاكيِّ والرفاهيةِ الزائدةِ، لفكرةِ الرفاهيةِ المتوازنةِ التي تدخلُ على المواطنينَ السعادةَ، ودونِ إسرافٍ مبالغٍ فيهِ.
- دعمُ المدارسِ وتوجيهها لتربيةِ طلابها على نشرِ القيمِ الساميةِ ومكارمِ الأخلاقِ.

العنفُ الأسريُّ:

إذا كانَ القضاءُ على العنفِ الأسريِّ أمرًا مستحيلًا، فإنَّ التقليلَ من معدلاتهِ وحصرَ خسائرهِ أمرًا ممكنًا، كما نجحتْ في ذلكَ تجاربُ عديدةٌ، عبرَ تحقيقِ التغييرِ الاجتماعيِّ طويلِ المدى اعتمادًا على مناهجِ التعليمِ والتربيةِ لتغييرِ الأجيالِ، وإعادةِ بناءِ النشءِ وفقَ أساليبَ سليمةٍ تنبذُ العنفَ وتحترمُ الآخرَ وتغرسُ قيمَ المواطنةِ والمحبةِ والإخاءَ والسلامِ والتعايشِ الدائمِ بينَ أفرادِ الأسرةِ الواحدةِ والوطنِ الواحدِ. لذلكَ هناك ضرورةٌ لتوافرِ برامجَ ومبادراتٍ توعويةٍ للمقبلينَ على الزواجِ والمتزوجينَ حديثًا، والأسرِ التي تعاني من مشاكلِ عنفٍ أسريٍّ، عنْ طريقِ تدخّلٍ علاجيٍّ نفسيٍّ واجتماعيٍّ، معَ ضرورةِ تعريفهمْ بموادِّ القانونِ المعاقبِ على العنفِ بشكلٍ عامٍّ وداخلِ الأسرةِ بشكلٍ خاصٍّ، من أجلِ خفضِ العنفِ الأسريِّ ومنعِه.

العنفُ ضدَّ الأطفالِ:

- مراجعةُ أنظمةِ العملياتِ التعليميةِ والتربويةِ داخلَ المؤسساتِ التعليميةِ وآلياتِها ومناهجِها وأنشطتها، وفقَ حاجاتِ الطفلِ وحقوقهِ. وبما يعملُ على تكوينه ونموه المعرفيِّ والاجتماعيِّ والعاطفيِّ.
- ضرورةُ الاستنادِ إلى قوانينَ وتشريعاتٍ مشتقّةٍ من قانونِ حمايةِ الطفلِ المحليِّ والعالميِّ، وتفعيلها ومراقبةِ تطبيقها، وإعادةِ تقييمها وفقَ المستجداتِ.
- تعزيزُ الابتكارِ والشراكةِ والتنسيقِ معَ الجهاتِ الفاعلةِ بالإمارةِ من مؤسساتٍ اجتماعيةٍ وأهليةٍ والأجهزةِ الشرطيةِ، والإداراتِ التعليميةِ ومراكزِ الأطفالِ والأنديةِ.
- أهميةُ تقديمِ الدعمِ النفسيِّ المناسبِ وبطريقةٍ علميةٍ، من أجلِ المعالجةِ للمواقفِ السيئةِ التي تعرّضَ لها الطفلُ، إلى جانبِ الوصولِ بهِ إلى السلامةِ النفسيةِ، فالبديلُ سيكونُ طفلًا عدوانيًّا سيمارسُ بعضَ ذلكَ العنفِ بشكلٍ مباشرٍ على جميع المحيطينَ بهِ.

ثالثًا: سياساتُ الحمايةِ الثقافيةِ

١ - الأمنُ الثقافيُّ واستقرارُ الأمنِ الأسريِّ:

الحفاظُ على اللغةِ العربيةِ والهويةِ:

وفقًا لدراساتٍ عالميةٍ فإنَّ استخدامَ اللغةِ الأمِّ للأطفالِ في السنواتِ الأولى يزيدُ من إتقانِ الطفلِ لها وإحساسهِ بقيمتهِ الذاتيةِ وشعورهِ بهويتهِ وانتمائهِ لمجتمعهِ وثقافةِ بلدهِ. وخلصَ علماءُ اللغوياتِ إلى ضرورةِ إتقانِ الطفلِ للغتهِ الأمِّ بشكلٍ جيدٍ في السنواتِ الثلاثِ الأولى من عمرهِ، وأنَّ تعليمَ اللغةِ الأجنبيةِ في المراحلِ الدراسيةِ الأولى قد يسببُ إهمالَ اللغةِ الأصليةِ، أو يؤدي إلى تداخلٍ لغويٍّ في ذهنِ الطفلِ. وإنَّ المشكلةَ الأساسيةَ في الأهالي وليسَ المدارسَ، فهمْ من يسارعونَ لإدخالِ أبنائهمْ في إحدى المدارسِ الدوليةِ من أجلِ اللغةِ فقطْ في المقامِ الأولِ، ومن ثمَّ المنهجِ الأكاديميِّ، ويتفاخرونَ أحيانًا بعدمِ مقدرةِ أطفالهمْ على التحدثِ باللغةِ العربيةِ وإتقانهمْ للغاتٍ أخرى.

الحفاظُ على الإرثِ الثقافيِّ للمجتمعِ:

يتأثّرُ الطلابُ ببعضِ الثقافاتِ الغريبةِ على مجتمعاتنا والأصيلةِ بالمجتمعاتِ الغربيةِ، لافتةً أنَّ مواجهةَ ذلكَ الأمرِ يرجعُ إلى دورِ الأسرةِ في تقويمِ الأبناءِ وحثّهمْ على عاداتنا وثقافتنا وتقاليدنا بغضِّ النظرِ عما يتلقّونهُ في هذهِ المدارسِ. لذا يجبُ أولًا توعيةُ المجتمعِ، لا سيما الأمهاتِ، لتنشئةِ الطفلِ تنشئةً لغويةً سليمةً، فالنهوضُ باللغةِ العربيةِ ليستْ مهمّةً فرديةً، بل مهمةً تضامنية، والكلُّ مسؤولٌ عنْ هذا الدورِ، ولا بدَّ أنْ يستشعرَ الجميعُ بهذهِ التوجهاتِ، وأنْ تقومَ الأسرةُ بدورها لتنشئةِ الطفلِ على الاعتزازِ بلغتهِ العربيةِ وهويتهِ الإسلاميةِ. ولأنَّ الأمنَ الثقافيَّ عنصرٌ محوريٌّ في بناءِ هويةِ الأسرةِ والحفاظِ على استقرارها، خاصّةً في ظلِّ تحدياتٍ مثلَ العولمةِ، والانفتاحِ الرقميِّ، وتعدّدِ المرجعياتِ القيميةِ. فمن السياساتِ المناسبةِ لتلافي تأثيراتِ ضعفِ الأمنِ الثقافيِّ على استقرارِ

سياساتُ دعمِ الهويةِ الثقافيةِ الوطنيةِ، ومنها:

- تضمينُ مضامينِ الهويةِ الإماراتيةِ والقيمِ المحليةِ في المناهجِ الدراسيةِ، لا سيما في التعليمِ المبكرِ.
- دعمُ الإنتاجِ الأدبيِّ والفنيِّ المحليِّ (قصصٌ، أفلامٌ، مسرحياتٌ) الموجه للأسرةِ والطفلِ ويعكسُ الثقافةَ الأصيلةَ.

- تنظيمُ برامجَ وأنشطةٍ مدرسيّةٍ وأسريّةٍ تعزّزُ الانتماءَ الثقافيَّ والمجتمعيَّ.

سياساتٌ إعلاميّةٌ موجّهةٌ لحمايةِ الثقافةِ الأسريةِ، ومنها:

- إنتاجُ برامجَ تلفزيونيةٍ ومحتوى رقميٍّ يعززُ النموذجَ الثقافيَّ المحليَّ المحافظَ.
- مراقبةُ المحتوى المستوردِ الذي يتنافى معَ العاداتِ والقيمِ الأسريةِ.
- حملاتٌ إعلاميةٌ توعويةٌ حولَ مفهومِ "الأمنِ الثقافيّ" وآثارِهِ على الأبناءِ والعلاقاتِ داخلَ الأسرةِ.

سياساتٌ أسريةٌ وتوعويةٌ:

- توفيرُ أدلّةٍ وورشٍ تدريبيةٍ لأولياءِ الأمورِ حولَ كيفيةِ حمايةِ الأسرةِ من الغزوِ الثقافيّ الناعمِ.
- تشجيعُ الأسرِ على ممارسةِ أنشطةٍ ثقافيةٍ مشتركةٍ (مثلَ القراءةِ، والتراثِ، والفعالياتِ المحليةِ) لتعزيزِ الانتماءِ.
- تحفيزُ الحوارِ الأسريّ حولَ القيمِ والتقاليدِ لتقليلِ فجوةِ الثقافةِ بينَ الأجيالِ.

سياساتٌ مؤسسيةٌ ومجتمعيةٌ، ومنها:

- تنسيقُ الجهودِ بينَ دائرةِ الثقافةِ، ووزارةِ التربيةِ، ومؤسساتِ الأسرةِ والإعلامِ لوضعِ خطةٍ ثقافيةٍ لحمايةِ الأسرِ.
- دعمُ المبادراتِ الثقافيةِ الأسريةِ مثلَ "مهرجاناتِ التراثِ"، و"نوادي القراءةِ العائليةِ"، و"ملتقياتِ الأسرِ الإماراتيةِ".
- تشجيعُ المراكزِ المجتمعيةِ على تقديمِ برامجَ تُعزّزُ الفهمَ الثقافيَّ والهويةَ في ظلِّ التنوّعِ والانفتاحِ.

سياساتٌ تشريعيةٌ داعمةٌ، ومنها:

- سنُّ تشريعاتٍ تُجرّمُ الإساءةَ إلى القيمِ الثقافيةِ أو ترويجِ أنماطٍ ثقافيّةٍ مغايرةٍ تمسُّ النسيجَ الأسريَّ المحليَّ.
- فرضُ ضوابطَ على المحتوى المرئيّ والمسموعِ الذي يُعرضُ على الأطفالِ ويخالفُ القيمَ الثقافيةَ للأسرةِ.

2 - الأمنُ الفكريُّ والاستقرارُ الأسريُّ

وذلك يستدعي أهميةَ رعايةِ الشّبابِ، وتصحيحِ المفاهيمِ الخاطئةِ، والتصديّ لكلّ ما يعكّرُ صفوَ الأمنِ الاجتماعيّ، وهذا ما يتطلّبُ إفساحَ المجالِ أمامَ العلماءِ والمفكرينَ والخبراءِ للقيامِ بواجبِ النصحِ والمشورةِ والتوعيةِ بمنتهى الشفافيةِ وتبصيرِ أفرادِ المجتمعِ بخطورةِ الانحرافِ الفكريّ، ومقارعةِ الحجّةِ بالحجّةِ وتأصيلِ القيمِ في النفوسِ عبرَ مراحلِ تنشئةٍ تربويةٍ سليمةٍ لا تغفلُ معها اليقظةُ الأمنيةُ، ورصدُ الفئاتِ المنحرفةِ ونشاطاتها قبلَ أنْ تبدأَ في بثِّ سمومها، إذ "الوقايةُ خيرٌ من العلاجِ"، فالحفاظُ على الوحدةِ الوطنيةِ، والوحدةِ الفكريةِ، والوحدةِ الاعتقاديةِ، والوحدةِ السلوكيةِ، والوحدةِ العاطفيةِ، أهمُّ عناصرِ التماسكِ الاجتماعيّ والأمنِ الفكريّ. ولأنَّ الأمنَ الفكريَّ يُعدّ الآنَ أحدَ الركائزِ الأساسيةِ لحمايةِ الاستقرارِ الأسريّ، خصوصًا في المجتمعاتِ المنفتحةِ ثقافيًا مثلَ مجتمعِ إمارةِ الشارقةِ. فمن السياساتِ المناسبةِ لتلافي تأثيراتِ ضعفِ الأمنِ الفكريّ على الاستقرارِ الأسريّ:

سياساتٌ تربويةٌ وتثقيفيةٌ، ومنها:

- دمجُ مفاهيمِ الأمنِ الفكريّ والهويةِ الوطنيةِ ضمنَ المناهجِ الدراسيةِ منذُ المراحلِ المبكّرةِ.
- تعزيزُ التربيةِ النقديةِ التي تمكّنُ الأبناءَ من تحليلِ المحتوى وتمييزِ الأفكارِ السليمةِ من الدخيلةِ.
- تدريبُ المعلّمينَ والمربينَ على اكتشافِ الانحرافاتِ الفكريةِ المبكّرةِ لدى الأبناءِ، وتعزيزِ القيمِ الوسطيةِ.

سياساتٌ أسريةٌ وتوعويةٌ، ومنها:

- تنظيمُ ورشٍ تدريبيةٍ للأسرِ حولَ كيفيةِ التعاملِ معَ الحوارِ الفكريّ داخلَ المنزلِ.
- دعمُ برامجِ بناءِ الثقةِ بينَ الآباءِ والأبناءِ، كيْ تكونَ الأسرةُ المرجعَ الأولَ في النقاشاتِ الفكريةِ الحساسةِ.
- تقديمُ أدلةٍ إرشاديةٍ مبسطةٍ للأسرةِ بعنوانِ: "كيفَ تحمي أسرتكَ من الانحرافاتِ الفكريةِ؟"

سياساتٌ إعلاميةٌ وتوجيهيةٌ، ومنها:

- إنتاجُ محتوى إعلاميّ موجّهٍ للأطفالِ والمراهقينَ يعزّزُ من الفكرِ المتوازنِ والانتماءِ الوطنيّ.
- تخصيصُ فقراتٍ في البرامجِ التلفزيونيةِ والإذاعيةِ للحديثِ عنِ التهديداتِ الفكريةِ الحديثةِ (العولمة

والتشدّد والانحلال والإلحاد).

- ربطُ الإعلامِ العائليّ برسائلَ توعويّةٍ تخدمُ الأمنَ الفكريَّ والروابطَ الأسريةَ.

سياساتٌ رقميةٌ وأمنٌ إلكترونيٌّ، ومنها:

- تطويرُ تطبيقاتٍ ذكيةٍ تساعدُ الأسرةَ على فلترةِ المحتوى الفكريّ الضارّ دونَ المساسِ بحريةِ الأبناءِ.
- عقدُ شراكاتٍ بينَ الجهاتِ المعنيةِ وقطاعِ التكنولوجيا لتوفيرِ أدواتِ رقابةٍ ذكيةٍ وتثقيفيةٍ للأسرةِ.
- دعمُ حملاتِ "السلامِ الفكريّ الرقميّ "في المدارسِ ومنصّاتِ التواصلِ.

سياساتٌ تشريعيةٌ ومجتمعيةٌ داعمةٌ، ومنها:

- إصدارُ لوائحَ تُجرّمُ نشرَ أو ترويجَ أفكارٍ متطرفةٍ أو تحريضيةٍ عبرَ الإنترنت أو داخلَ المؤسساتِ التعليميةِ.
- دعمُ المبادراتِ التي تعزّزُ الهويةَ الثقافيةَ والدينيةَ المتوازنةَ كدرعٍ ضدَّ الانحرافاتِ الفكريةِ.
- دعمُ مراكزِ الاستشاراتِ الأسريةِ لتقديمِ جلساتٍ مخصّصةٍ حولَ الوقايةِ من الغزوِ الفكريّ والانحرافاتِ الفكريةِ داخلَ الأسرةِ.

3.عولمةُ أدبِ الأطفالِ والأمنُ الأسريُّ:

تستخدمُ العولمةُ الثقافيةُ كلَّ وسائلها في تشكيلِ ثقافةِ الطفلِ الحاليةِ ثقافةَ التقليدِ الأعمى، ثقافةَ اللا معنى، وتعملُ العولمةُ الثقافيةُ على أهمِّ مكونٍ لثقافةِ الطفلِ، وهو أدبُ الأطفالِ، وذلكَ لأنهُ عبارةٌ عنْ وسيلةٍ لجذبِ انتباهِ الطفلِ، حيثُ تتمثّلُ في الوسائلِ المرئيّةِ والمسموعةِ والمقروءةِ. مما يشيرُ إلى سيادةِ ثقافةٍ واحدةٍ، وهي الثقافةُ الغربيةُ، وذلكَ على حسابِ الثقافةِ الوطنيةِ. في ظلِّ انخفاضِ المنتوجِ الثقافيّ الخاصّ بأدبِ الأطفالِ على المستوى العربيّ، وعدمِ تطورهِ بالشكلِ الذي يكونُ لهُ القدرةُ على جذبِ انتباهِ الطفلِ، فرغتِ الساحةُ لسيطرةِ الثقافةِ الغربيةِ، في هذا المجالِ، على الرغمِ من العلمِ بخطورتهِ، على الثقافةِ العربيةِ والعاداتِ والتقاليدِ. فيجبُ علينا وضعُ هذا المجالِ من أولويتنا في رسمِ سياستنا من أجلِ الحفاظِ على الهويةِ العربيةِ، بتقديمِ الدعمِ اللازمِ، حيثُ إنَّ هذا المجالَ مكلفٌ وليسَ للمؤسسات ودورِ النشرِ قدرةً في تحملهِ. وعلى الرغمِ

من اهتمامِ القيادةِ السياسيةِ في الإمارةِ بهذا إلا أنَّ نواتجهُ ما زالتْ محدودةً، نظرًا لعدمِ التكاتفِ الإقليميّ العربيّ والمشاركةِ الفعالةِ لتوحيدِ الجهودِ. لذا يجبُ التوجيهُ بوضعهِ على أجندةِ العالمِ العربيّ لمزيدٍ من الاهتمامِ. ومن أهمّ محاورِ السياساتِ التي يجبُ العملُ عليها:

سياساتُ المحتوى الثقافيّ المحليّ، ومنها:

- دعمُ إنتاجِ ونشرِ قصص وأدبِ أطفالٍ محليٍّ يعكسُ القيمَ الإماراتيةَ والإسلاميةَ.
- تشجيعُ الكتّابِ والرسّامينَ الإماراتيّينَ على إبداعِ قصصٍ تحاكي الواقعَ الأسريَّ المحليَّ.
- تخصيصُ جوائزَ ومنصّاتٍ رقميّةٍ لأدبِ الأطفالِ الوطنيّ في الشارقةِ.

سياساتٌ رقابيةٌ وتوجيهيةٌ، ومنها:

- إنشاءُ لجانٍ مختصّةٍ لمراجعةِ محتوى كتبِ الأطفالِ المستوردةِ، خاصّةً تلكَ المعروضةَ في المدارسِ والمعارضِ.
- إعدادُ دليلٍ إرشاديٍّ للأسرةِ والمعلّمِ حولَ اختيارِ كتبٍ تتوافقُ معَ القيمِ المجتمعيةِ.

سياساتُ التوعيةِ الأسريةِ، ومنها:

- تنظيمُ ورشٍ ودوراتٍ لأولياءِ الأمورِ عنْ كيفيةِ قراءةِ القصصِ معَ الأطفالِ بطريقةٍ نقديةٍ وواعيةٍ.
- توجيهُ الأسرِ لتمييزِ المضامينِ التي تحملُ رسائلَ غيرَ مناسبةٍ (قيمٍ فرديةٍ مفرطةٍ وتحدي السلطةِ والتطبيعِ معَ سلوكاتٍ شاذةٍ).

سياساتُ التكاملِ المؤسسيّ، ومنها:

- تعزيزُ التعاونِ بينَ دائرةِ الثقافةِ، وزارةِ التربيةِ، ومراكزِ التنميةِ الأسريةِ لتوحيدِ رؤيةِ أدبِ الطفلِ.
- إدماجُ التربيةِ الإعلاميةِ في المناهجِ لتأهيلِ الأطفالِ لفهمِ وتقييمِ القصصِ المستوردةِ بوعيٍ.

سياساتُ احتواءٍ وإبداعٍ بديلٍ، ومنها:

- دعمُ صناعةِ المحتوى الرقميّ للأطفالِ باللغةِ العربيةِ (قصصٌ رقميةٌ وكتبٌ تفاعليةٌ ومنصاتُ قراءةٍ).
- إنتاجُ رسومٍ متحركةٍ وقصصٍ مصوّرةٍ مبنيّةٍ على التراثِ المحليّ والمفاهيمِ الأسريةِ الأصيلةِ.

4.الجرائمُ المؤثرةُ على الثقافةِ والعاداتِ بسياقِ الأمنِ الأسريِّ:

حيثُ يمكنُ عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيّ نشرُ ثقافاتٍ وتوجهاتٍ وأفكارٍ لا تنسجمُ معَ قيمِ المجتمعِ، وربما تعارضها كليةً، خصوصًا بالنسبةِ لفئاتِ الشبابِ وصغارِ السنِّ الذينَ قد لا يملكونَ حصانةً كافيةً ضدَّ التأثّرِ بهذهِ الأفكارِ، ما قد ينتجُ عنه اغترابهمْ عنِ المجتمعِ وتباعدِ المسافاتِ بينهمْ وبينهُ إلى درجةٍ قد تصلُ حدَّ العداءِ أو القطيعةِ، بحكمِ قدرةِ مواقعِ التواصلِ الاجتماعيّ على إقامةِ عالمٍ افتراضيّ بديلٍ. ومن أهمّ السياساتِ المناسبةِ لتلافي آثارِ الجرائمِ المؤثرةِ على الثقافةِ والعاداتِ في سياقِ الأمنِ الأسريّ لإمارةِ الشارقةِ:

سياساتٌ وقائيةٌ تشريعيةٌ وثقافيةٌ، ومنها:

- سنُّ قوانينَ واضحةٍ تُجرّمُ الترويجَ أو النشرَ لأيّ محتوى يسيءُ للقيمِ الأسريةِ أو العاداتِ المحليةِ.
- تشديدُ الرقابةِ على الوسائطِ الرقميةِ التي تستهدفُ الأطفالَ والمراهقينَ بمحتوى غيرِ أخلاقيّ أو دخيلٍ ثقافيًّا.
- تحديثُ التشريعاتِ لتشملَ الجرائمَ الناعمةَ أو الرمزيةَ (مثلَ التشجيعِ على الشذوذِ، والإلحادِ، والميوعةِ السلوكيةِ).

سياساتٌ توعويةٌ للأسرةِ والمجتمعِ، ومنها:

- حملاتُ توعيةٍ مجتمعيةٍ منظمةٍ لتثقيفِ الأسرِ حولَ أنواعِ الجرائمِ التي تمسُّ العاداتِ والقيمَ عبرَ الإعلامِ أو السوشيالِ ميديا.
- تدريبُ أولياءِ الأمورِ على الرصدِ الواعي لسلوكاتِ الأبناءِ وربطها بمؤثراتٍ ثقافيةٍ خارجيةٍ.
- إنتاجُ محتوى تثقيفيّ (كتيبات وفيديوهات قصيرة ومنصات) يوضحُ أمثلةً على الجرائمِ الثقافيةِ وكيفيةِ مواجهتها داخلَ الأسرةِ.

سياساتٌ إعلاميةٌ منضبطةٌ، ومنها:

- تعزيزُ الدورِ الإعلاميّ في حمايةِ الذوقِ العامّ والعاداتِ الاجتماعيةِ من خلالِ الدراما والمحتوى المحليّ.
- مراقبةُ الإعلاناتِ والمنصاتِ التي قد تُدخلُ رموزًا أو أنماطًا غريبةً على ثقافةِ الأسرةِ الإماراتيةِ.

سياساتٌ تعليميةٌ وتربويةٌ، ومنها:

- إدراجُ برامجَ تعليميةٍ حولَ الأمنِ الثقافيّ وحمايةِ الهويةِ الاجتماعيةِ ضمنَ المناهجِ.
- تدريبُ الكوادرِ التعليميةِ على اكتشافِ التغيراتِ السلوكيةِ أو الفكريةِ الناتجةِ عنْ جرائمَ ثقافيةٍ أو رمزيةٍ.

سياساتٌ تقنيةٌ وأمنٌ رقميٌّ، ومنها:

- توفيرُ أدواتِ فلترةٍ وتطبيقاتٍ رقابيةٍ ذكيةٍ للأسرةِ لمراقبةِ الأجهزةِ الرقميةِ داخلَ المنزلِ.
- دعمُ مبادراتِ الذكاءِ الاصطناعيّ لرصدِ المحتوى المؤثّرِ على الثقافةِ في الفضاءِ الرقميّ.

رابعًا: سياساتُ الأمنِ الغذائيِّ

- العملُ على تدخّلٍ حكوميّ لإنشاءِ مخازنَ لوجستيةٍ، لتخزينِ السلعِ الأساسيةِ التي يحتاجها المواطنونَ في ظلّ ندرةِ الموادِّ الغذائيةِ، ومشاكلِ سلاسلِ التوريدِ، وبكمياتٍ لمددٍ طويلةٍ تمنحُ التأمينَ الكاملَ، ويمكنُ من خلالها التدخلُ وقتَ ارتفاعِ الأسعارِ للتحكمِ في جشعِ التجارِ، كما يمكنُ البيعُ منها للدولِ المجاورةِ وقتَ الأزماتِ، على أنْ يكونَ المشروعُ بهدفٍ ربحيّ مناسبٍ.
- زيادةُ شراءِ المساحاتِ الزراعيةِ أو تأجيرِها، في الدولِ التي تتوفر بها الأراضي الزراعيةُ الخصبةُ، لتأمينِ توافرِ الاحتياجاتِ للدولةِ، على أنْ يكونَ المشروعُ بهدفٍ استثماريّ وربحيّ مناسبٍ.
- العملُ على توافرِ برامجَ توعويةٍ خاصةٍ بترشيدِ الاستهلاكِ، معَ الحفاظِ على التوازنِ

خامسًا: سياساتُ الأمنِ الصحيِّ وبدائلها.

- العملُ على توافرِ برامجَ خاصّةٍ بالدعمِ النفسيِّ وبالمشاركةِ معَ الجهاتِ والمؤسساتِ المختلفةِ، على أنْ تغطيَ شرائحَ المجتمعِ من (الأطفالِ وذوي الاحتياجاتِ الخاصةِ وكبارِ السنِّ والمرأةِ والشبابِ).
- العملُ على توافرِ برامجَ متابعةٍ صحيةٍ مناسبةٍ لمواجهةِ السمنةِ، والتقزّمِ، وأمراضِ المناعةِ.
- العملُ على إيجادِ مخزونٍ احتياطيٍّ مناسبٍ من المعدّاتِ الطبيةِ الخاصةِ بالطوارئِ والعنايةِ المركزةِ.
- العملُ على إيجادِ مخزونٍ احتياطيٍّ مناسبٍ من الأدويةِ للأمراضِ المزمنةِ، والأدويةِ واللقاحاتِ الخاصةِ بالأمراضِ الوبائيةِ المحتملةِ والأساسيةِ.
- الاحتفاظُ بمخزونٍ مناسبٍ من منظفاتٍ وخاماتٍ وأدواتِ التطهيرِ والتعقيمِ المركزيِّ.
- الاهتمامُ بتوافرِ برامجَ وخططِ التحركِ وقتَ الأزماتِ والكوارثِ الوبائيةِ وبدائلها وتكونُ قابلةً للتطبيقِ.
- الاهتمامُ بضرورةِ توافرِ أماكنَ مجهّزةٍ للعزلِ في حالةِ ظهورِ أمراضٍ معديةٍ، تحتاجُ للعزلِ الطبيِّ.
- الكشفُ الطبيُّ على الوافدينَ، يضمنُ الخلوَّ من الأمراضِ المعديةِ، بشكلٍ أكبرَ من المتوفّرِ الحاليِّ.

سادسًا: سياساتُ الحمايةِ من الجرائمِ المنظمةِ

خطرُ الجريمةِ المنظمةِ الدوليةِ على الأمنِ الأسريِّ

أسهمتِ العولمةُ في تحديدِ ملامحِ الجرائمِ المعاصرةِ، فمسرحُ الجريمةِ امتدَّ إلى خارجِ الحدودِ الوطنيةِ للدولِ، ففي سياقِ عولمةِ الاقتصادِ والتقدمِ والانفتاحِ على الأسواقِ تحقّقتْ عولمةُ الجريمةِ، وما يميّزُ الجريمةَ في العصرِ الحاليِّ أنّها أصبحتْ أكثرَ إتقانًا وتنظيمًا وظهرتِ الجريمةُ المنظّمةُ العابرةُ كأحدِ أبرزِ الآثارِ السلبيةِ للعولمةِ. ويقصدُ بالجريمةِ المنظمةِ عبرَ الحدودِ الوطنيةِ تلكَ الجريمةُ ذاتُ الطابعِ العابرِ للحدودِ الوطنيةِ التي ترتكبها جماعةٌ إجراميةٌ منظمةٌ، وذكرتِ الحالاتُ التي تعدُّ فيها الجريمةُ ذاتَ طابعٍ عابرٍ للحدودِ وهي إذا ارتكبتها في إقليمِ الدولةِ جماعةٌ إجراميةٌ منظمةٌ تمارسُ أنشطةً إجراميةً في أكثرَ من دولةٍ، إذا ارتُكبَ جزءٌ منها اتّفاقًا أو تحريضًا أو مساعدةً أو تنفيذًا داخلَ حدودِ البلادِ وارتُكبَ جزءٌ آخرُ خارجَ حدودها، وإذا ارتكبتْ في أيّ دولةٍ وكانَ لها آثارٌ مباشرةٌ وجوهريةٌ على الإمارةِ فالجريمةُ المنظّمةُ ظاهرةٌ عالميةٌ قد تكونُ حديثةً نسبيًّا، مما يستدعي التعرّفَ عليها وفهمها ومكافحتها.

واليومَ أصبحتِ الجريمةُ لا تتقيّدُ بحدودِ الدولةِ التي نشأتْ فيها، وأصبحتِ الجريمةُ تنتقلُ في لحظاتٍ، فقد يتمُّ الإعدادُ للجريمةِ في دولةٍ ثمَّ ترتكبُ في دولةٍ ثانيةٍ، وربما تنفذُ في دولةٍ ثالثةٍ، وتظهرُ آثارها في دولةٍ رابعةٍ، لذلكَ الجريمةُ اليومَ تعبرُ الدولَ إلى العالمِ.

وكانَ ذلكَ نتيجةً للتقدمِ التكنولوجيّ المتسارعِ والتطورِ التقنيّ الهائلِ الذي يعيشهُ العالمُ بفضلِ تطبيقاتِ الثورةِ الصناعيةِ الرابعةِ، شهدتِ الجريمةُ تحولاتٍ كبيرةً تمثلتْ في سرعةِ وسهولةِ ارتكابها، وكذلكَ تغيّرِ خصائصها وأنماطها، واختلافِ الوسائلِ المستخدمةِ في ارتكابها، وبطبيعةِ الحالِ اتّساعِ نطاقِ ونوعيةِ ضحاياها[1].

الجرائمُ الماليةُ والأمنُ الأسريُّ

تتّخذُ الجرائمُ الماليةُ أشكالًا عديدةً تتراوحُ بينَ الاحتيالِ والاختلاسِ، ما يسمحُ للمجرمينَ المنظّمينَ بالتّسللِ إلى النظمِ الاقتصاديةِ والماليةِ الرسميةِ للبلادِ. واليومَ، معَ الابتكارِ السريعِ للتكنولوجيّاتِ الرقميةِ، يمكنُ تنفيذُ الجرائمِ الماليةِ بنقرةِ زرٍّ واحدةٍ من الجانبِ الآخرِ من العالمِ، وهذا ما يدلُّ على أنَّ تأثيرَ السوقِ يتخطى الحدودَ الوطنيةَ. وأنَّ الجرائمَ الماليةَ قد حلتْ محلَّ الاتجارِ بالبشرِ كالاقتصادِ غيرِ المشروعِ والأكثرِ انتشارًا خلالَ الأعوامِ السابقةِ، وهذا لا يعني أنَّ نشاطَ الاتجارِ بالبشرِ قد انتهى وتحولَ لشكلٍ آخرَ نهائيًّا.

وتأخذُ الجرائمُ المنظمةُ العديدَ من الأشكالِ والمسمياتِ منها (الجرائمُ الماليةُ وتجارةُ السلعِ المقلدةِ وتجارةُ المخدراتِ والجرائمُ المعتمدةُ على الإنترنتِ وجرائمُ التهربِ الجمركيّ وجرائمُ الاتجارِ بالبشرِ وجرائمُ تهريبِ البشرِ ووغيرها).

وعلى الجهاتِ المختصةِ وضعُ البرامجِ والمبادراتِ اللازمةِ لدعمِ قدرةِ الإمارةِ على الصمودِ، ويجبُ على البرامجِ والمبادراتِ أنْ تعتمدَ على (دعمِ القيادةِ السياسيةِ وتفعيلِ الشفافيةِ والتوسعِ في التعاونِ الدوليّ والإقليميّ ورفعِ قدراتِ النظامِ القضائيّ وصرامةِ إنفاذِ القانونِ والسلامةِ والاستقرارِ الإقليميّ وتفعيلِ قوانينِ

1- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، اتجاهات الجريمة في العالم: تقرير موجز لعام 2022، ص3.

مكافحةِ غسيلِ الأموالِ وقدراتٍ تنظيميةٍ عاليةٍ للاقتصادِ والقدرة على دعمِ الضحايا والشهودِ والتدعيمِ ببرامجِ الوقايةِ والحمايةِ والمشاركة الفاعلة من جانبِ المنظماتِ والمؤسساتِ الأهليةِ والمدنيةِ). وأنهُ يجبُ مراجعةُ واستحداثُ بعضِ قوانينِ مكافحةِ الجريمةِ المنظمةِ في البلادِ لتضييقِ الخناقِ على مرتكبيها والتقدمِ في مكافحةِ غسلِ الأموالِ.

الجرائمُ السيبرانيةُ (الإلكترونيةُ) على الأمنِ الأسريّ

تشيرُ إلى أيّ جريمةٍ تتضمنُ الحاسوبَ أو الشبكاتِ الحاسوبيةَ. فقد يستخدمُ الحاسوبُ في ارتكابِ الجريمةِ وقد يكونُ هو الهدفُ. ويمكنُ تعريفُ الجريمةِ الإلكترونيةِ على أنها أيُّ مخالفةٍ ترتكبُ ضدَّ أفرادٍ أو جماعاتٍ بدافعٍ جرميّ ونيةِ الإساءةِ لسمعةِ الضحيةِ أو لجسدها أو عقليتها، سواء كانَ ذلكَ بطريقةٍ مباشرةٍ أم غيرِ مباشرةٍ، وأنْ يتمَّ ذلكَ باستخدامِ وسائلِ الاتصالاتِ الحديثةِ مثلَ الإنترنت، وغرفِ الدردشةِ، والبريدِ الإلكترونيّ والمجموعاتِ.

وهي جريمةٌ عابرةٌ للحدودِ لا تعترفُ بعنصرِ المكانِ والزمانِ فهي تتميزُ بالتباعدِ الجغرافيّ واختلافِ التوقيتاتِ بينَ الجاني والمجنيّ عليهِ، فالسهولةُ في حركةِ المعلوماتِ عبرَ أنظمةِ التقنيةِ الحديثةِ جعلَ بالإمكانِ ارتكابها عنْ طريقِ حاسوبٍ موجودٍ في دولةٍ معينةٍ بينما يتحققُ الفعلُ الإجراميُّ في دولةٍ أخرى. وتحتاجُ محاربةُ الجريمةِ الإلكترونيةِ لوقفةٍ طويلةٍ وقويةٍ من قبلِ الدولِ والأفرادِ، فالكلُّ مسؤولٌ عنِ الإسهامِ قدرَ الإمكانِ لمحاربتها والتصديّ لها. ويمكنُ العملُ على ذلكَ من خلالِ:

- توعيةِ الناسِ لمفهومِ الجريمةِ الإلكترونيةِ على أنّه الخطرُ القائمُ ويجبُ مواجهتهُ والحرصُ على ألا يقعوا ضحيةً لهُ.
- التنبيهِ بعدمِ تنزيلِ أيّ ملفّ أو برنامجٍ من مصادرَ غيرِ معروفةٍ.
- الحرصِ على تحديثِ أنظمةِ الحمايةِ واستخدامِ برامجِ الحمايةِ.
- تكوينِ منظمةٍ لمكافحةِ الجريمةِ الإلكترونيةِ.
- إبلاغِ الجهاتِ المختصّةِ في حالِ التعرّضِ لجريمةٍ إلكترونيةٍ.
- تتبّعِ تطوراتِ الجريمةِ الإلكترونيةِ وتطويرِ الرسائلِ والأجهزةِ والتشريعاتِ لمكافحتها.

- متابعةِ تحديثِ التشريعاتِ والقوانينِ الخاصّةِ بالجريمةِ الإلكترونيةِ.
- أولى طرقِ مكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ عبرَ الإنترنتِ تكمنُ في الاستدلالِ الذي يتضمنُ كلًّا من التفتيشِ والمعاينةِ والخبرةِ والتي تعودُ إلى خصوصيةِ الجريمةِ الإلكترونيةِ عبرَ الإنترنتِ، أما الطريقة الثانية لمكافحةِ الجريمةِ الإلكترونيةِ هي تلكَ الجهودُ الدوليةُ والداخليةُ لتجسيدِ قانونية للوقايةِ من هذهِ الجريمةِ المستحدثةِ، فأما الدوليةُ فتتمثلُ في جهودِ الهيئاتِ والمنظماتِ الدوليةِ.

سابعًا: سياساتٌ توعويةٌ ودورُ وسائلِ الإعلامِ

هناكَ العديدُ من الدلائلِ التي تنبئُ بانخفاضِ وتيرةِ العولمةِ بشكلها الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ مما يتطلّبُ العملَ على:

- زيادةِ التركيزِ على تعزيزِ الهويةِ العربيةِ والخليجيةِ الأصيلةِ.
- إحياءِ التراثِ الخليجيّ بشكلٍ أكبرَ لمعالجةِ آثارِ العولمةِ الاجتماعيةِ للفتراتِ السابقةِ.
- الاهتمامِ بشكلٍ كبيرٍ بالفنونِ الشعبيةِ وجمعِ ثقافةِ المجتمعِ الخليجيّ وفنونه وزيادةِ المنتوجِ منها.
- الاهتمامِ بدورِ العاداتِ والتقاليدِ في الحفاظِ على تكوينِ الأسرِ والاستقرارِ الأسريّ.
- تكاملِ العملِ بينَ المؤسساتِ المنوطِ بها التنشئة الاجتماعية والأسرية.

ومن البرامجِ المقترحةِ في هذا الشأنِ:

- ضرورةُ إعادةِ النظرِ في خريطةِ البرامجِ والاستراتيجياتِ، ووضعِ أهدافٍ لهذهِ المرحلةِ تعملُ على بثِّ روحِ التفاؤلِ ومستقبلٍ أفضلَ، وتكونُ عبارةً عنْ برامجَ خفيفةٍ غيرِ جدليةٍ. وتكونُ في مضمونها تقديمَ دعمٍ نفسيّ يعملُ على تفادي أثرِ الخوفِ وتخفّفُ من الاكتئابِ.
- دعوةُ وسائلِ الإعلامِ إلى عرضِ النماذجِ الأسريةِ الإيجابيةِ من خلالِ الأعمالِ الدراميةِ المختلفةِ، وإلزامِ المؤلفينَ والمخرجينَ بالابتعادِ عنِ العنفِ، والمشاهدِ التي تخرجُ على القيمِ والتقاليدِ الإسلاميةِ.
- محاولةُ إيجادِ دورٍ فعّالٍ أكثرَ في العمليةِ التعليميةِ والبرامجِ التشاركيةِ بينَ المدرسينَ والطلابِ لتكونَ أكثرَ فاعليةً.

ثامنًا: سياساتٌ لفاعليةِ دورِ المؤسّساتِ الاجتماعيةِ

يتجذر العملُ باستراتيجيّاتٍ حديثةٍ مستخدمة الابتكارَ الاجتماعيَّ وإتقانَ أدواتهِ ووسائلهِ وآلياته في مهامها ومنها:

- الخدماتُ المقدمةُ لكبارِ السنِّ والمعاقينَ.
- الاستفادةُ القصوى وتفعيلُ فرقِ التطوعِ وإدارتها لتحقيقِ بعضِ أهدافها.
- استحداثُ آليّاتٍ للتعاونِ الفاعلِ معَ مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ، وتعظيمِ الاستفادةِ والمشاركةِ.
- المشاركةُ في مبادراتِ التوعيةِ بالمشكلات الاجتماعيةِ والبيئيةِ.

تاسعًا: مرتكزاتُ سياساتِ العملِ على فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ

عندَ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ، تنشأُ فرصٌ يمكنُ استغلالها لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ وتعزيزِ الاقتصادِ المحليِّ، ولتحقيقِ ذلكَ، يجبُ أنْ ترتكزَ الجهودُ على محاورَ استراتيجيةٍ تجمعُ بينَ التخطيطِ الحكيمِ، والاستفادةِ من الابتكارِ، والتركيزِ على الاستدامةِ. وفيما يلي أبرزُ المرتكزاتِ:

1- تعزيزُ الإنتاجِ المحليِّ

- تنويعُ القاعدةِ الاقتصاديةِ: بتقليلِ الاعتمادِ على القطاعاتِ التقليديةِ مثلَ النفطِ، وتنويعُ الإنتاجِ الصناعيِّ والزراعيِّ والخدميِّ.
- تشجيعُ التصنيعِ المحليِّ: بدعمِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ لتلبيةِ الطلبِ المحليِّ.
- إعادةُ تأهيلِ الموارِدِ البشريةِ: بتطويرِ مهاراتِ القوى العاملةِ لتتناسبَ معَ احتياجاتِ القطاعاتِ الناشئةِ.

2 - دعمُ الابتكارِ والتكنولوجيا

- الاستثمارُ في البحثِ والتطويرِ: بتشجيعِ الابتكاراتِ التي تدعمُ الإنتاجَ المحليَّ وتقللُ التكاليفَ.
- تعزيزُ التحولِ الرقميِّ: باستخدامِ التقنياتِ الحديثةِ مثلَ الطباعةِ ثلاثيّةِ الأبعادِ والذكاءِ الاصطناعيِّ لتحسينِ كفاءةِ الإنتاجِ.

- تطويرُ البنيةِ التحتيةِ الرقميةِ: بتوفيرِ إنترنت عالي السرعةِ وأدواتٍ رقميّةٍ لدعمِ الأعمالِ.

3- تبنيُّ الاستدامةِ البيئيةِ

- تعزيزُ الزراعةِ المستدامةِ: بدعمِ تقنياتِ الزراعةِ الذكيةِ وتحسينِ كفاءةِ استخدامِ الموارِدِ الطبيعيةِ.
- تقليلُ البصمةِ الكربونيةِ: بتشجيعِ الإنتاجِ المحليّ لتقليلِ الاعتمادِ على النقلِ الدوليّ الطويلِ.
- إدارةُ الموارِدِ المائيةِ والطاقةِ: بتحسينِ كفاءةِ استخدامِ المياهِ والطاقةِ لتلبيةِ الطلبِ المحليّ.

4- بناءُ شراكاتٍ إقليميةٍ قويةٍ

- تعزيزُ التكاملِ الإقليميّ: بالدخولِ في اتّفاقيّاتِ تجارةٍ حرّةٍ بينَ الدولِ المجاورةِ لتسهيلِ التبادلِ التجاريّ.
- تطويرُ مشاريعِ بنيةٍ تحتيةٍ مشتركةٍ: مثلَ شبكاتِ نقلِ الطاقةِ والمياهِ والسككِ الحديديةِ بينَ الدولِ المجاورةِ.
- تشجيعُ التعاونِ الإقليميّ في الزراعةِ والصناعةِ: بتنسيقِ الإنتاجِ بينَ الدولِ لتلبيةِ احتياجاتِ الأسواقِ المحليةِ والإقليميةِ.

5-تطويرُ سياساتٍ اقتصاديةٍ مرنةٍ

- تقديمُ الحوافزِ للمستثمرينَ المحليينَ: بخفضِ الضرائبِ وتسهيلِ الإجراءاتِ لتحفيزِ الاستثمارِ المحليّ.
- حمايةُ الصناعاتِ الوطنيةِ: بفرضِ تعريفاتٍ جمركيّةٍ على الواردات التي تهددُ الصناعةَ المحليةَ.
- دعمُ الاستثماراتِ المستدامةِ: بتوجيه السياساتِ نحو دعمِ القطاعاتِ التي توفرُ فرصَ عملٍ مستدامةً.

6- تعزيزُ الأمنِ الغذائيّ

- زيادةُ الاستثمارِ في الزراعةِ المحليةِ: بتوفير الدعمِ للمزارعينَ المحليينَ وتشجيعِ زراعةِ المحاصيلِ الاستراتيجيةِ.
- إنشاءُ مخزونٍ استراتيجيّ من الأغذيةِ: ببناءِ مستودعاتٍ لحفظِ المنتجاتِ الغذائيةِ الأساسيّةِ.
- الحدُّ من الفاقدِ والهدرِ الغذائيّ: بتعزيز إدارةِ النفاياتِ الغذائيةِ وتحسينِ سلاسلِ الإمدادِ.

7 – تعزيزُ الوعيّ المجتمعيّ

- تشجيعُ استهلاكِ المنتجاتِ المحليةِ: بحملاتِ توعيةٍ لدعمِ المنتجاتِ الوطنيةِ.
- زيادةُ مشاركةِ المجتمعِ في التنميةِ: بإشراكِ المجتمعاتِ المحليةِ في اتخاذِ القراراتِ التي تؤثّرُ على حياتهمْ.
- بناءُ ثقافةِ ريادةِ الأعمالِ: بتشجيعِ الشبابِ على بدءِ مشاريعَ صغيرةٍ ومتوسطةٍ.

8– تحسينُ البنيةِ التحتيةِ للنقلِ والتخزينِ

- تطويرُ شبكاتِ النقلِ الداخليةِ: بتحسينِ الطرقِ والسككِ الحديديةِ لربطِ المناطقِ الإنتاجيةِ بالأسواقِ.
- توفيرُ مراكزِ تخزينٍ حديثةٍ: ببناءِ مستودعاتٍ ومرافقَ تخزينٍ تقللُ الهدرَ وتزيدُ الكفاءةَ.

9 – تقويةُ النظامِ الماليّ

- توفيرُ التمويلِ الميسرِ للمشاريعِ المحليةِ: بدعمِ روّادِ الأعمالِ من خلالِ قروضٍ ميسرةٍ وبرامجِ تمويلٍ.
- تحفيزُ الاستثمارِ طويلِ الأجلِ: بتوفيرِ استقرارٍ اقتصاديٍّ يدفعُ المستثمرينَ للالتزامِ بمشاريعَ تنمويةٍ.

10 – الاستعدادُ لمواجهةِ الأزماتِ

- إنشاءُ أنظمةِ طوارئَ مرنةٍ: بتعزيزِ القدراتِ الوطنيةِ للاستجابةِ السريعةِ للأزماتِ، مثلَ اضطراباتِ سلاسلِ الإمدادِ.
- تنويعُ مصادرِ الواردات: بتقليل الاعتمادِ على أسواقٍ محدّدةٍ لتجنّبِ التأثيرِ السلبيّ للأزماتِ الدوليّةِ.

التّعليقُ على الفصلِ السادس:

شكّلَ الفصلُ السادسُ امتدادًا طبيعيًّا للجهودِ التحليليّةِ والاستشرافيّةِ التي تناولتها الدراسةُ، حيثُ تمَّ فيهِ تحويلُ مخرجاتِ التحليلِ إلى سياساتٍ وتوصياتٍ عمليّةٍ قابلةٍ للتطبيقِ، ما يُضفي على الدراسةِ طابعًا عمليًّا ومهنيًّا عاليَ القيمةِ، خصوصًا في سياقِ إمارةِ الشارقةِ التي تتبنّى نهجَ التخطيطِ الاستباقيّ.

اعتمدَ هذا الفصلُ على مقاربةٍ شاملةٍ تراعي تكاملَ القطاعاتِ (الاجتماعيّ، والثقافيّ، والاقتصاديّ، والإعلاميّ، والصحيّ...)، مما يُبرزُ إدراكَ الباحثِ لأهميةِ المعالجةِ المتعدّدةِ الأبعادِ في الحفاظِ على الأمنِ الأسريّ في ظلِّ التحولاتِ العالميّةِ والمحليّةِ.

وقد تمّ بناءُ كلّ سياسةٍ مقترحةٍ بوعيٍ بالسياقِ المحليّ، مما يجعلها قابلةً للتنفيذِ والتكيفِ معَ الواقعِ المجتمعيّ. وقدّمَ الباحثُ لأهميةِ دورِ الإعلامِ، والمؤسساتِ الاجتماعيةِ، والتثقيفِ المجتمعيّ، وهذا يُظهرُ إدراكًا لأهميةِ بناءِ وعيٍ جماهيريٍّ داعمٍ للسياساتِ وليسَ فقطْ قراراتٍ حكوميّةٍ علويّةٍ.

وقدّمَ هذا الفصلُ رؤيةً استراتيجيّةً متكاملةً تتعاملُ معَ المتغيّراتِ المستحدَثةِ ليسَ بردِّ فعلٍ، بلْ بمبادراتٍ وقائيّةٍ وشموليّةٍ تهدفُ إلى تحصينِ الأسرةِ وتمكينها كخليّةٍ اجتماعيّةٍ قويّةٍ. وبهذا، يُعدُّ الفصلُ السادسُ النقطةَ التّتويجيّةَ للدراسةِ، التي تحوّلُ التحليلَ النظريَّ إلى أدواتٍ عمليةٍ تدعمُ متّخذي القرارِ في إمارةِ الشارقةِ.

الفصلُ السابعُ

النّتائجُ والرّدُّ على التّساؤلاتِ

مقدمة

يمثّلُ هذا الفصلُ تتويجًا للعملِ البحثيّ الذي بُنيَ على أسسٍ علميةٍ واستشرافيّةٍ، حيثُ يتمُّ فيهِ عرضُ نتائجِ الدراسةِ وتحليلها في ضوءِ الأهدافِ والتساؤلاتِ التي طُرِحتْ في الفصولِ السابقةِ. ويُعدُّ هذا الفصلُ محطّةً محوريّةً في الدراسةِ، إذ يسهمُ في تحويلِ المعطياتِ النظريّةِ والميدانيّةِ إلى مؤشّراتٍ واقعيّةٍ قابلةٍ للقياسِ والتفسيرِ. وقد استندتِ النتائجُ إلى ما تمَّ جمعهُ من بياناتٍ وتحليلاتٍ نوعيّةٍ وكمّيةٍ، بالإضافةِ إلى إسقاطِ المخرجاتِ على إطارِ الدراسةِ الاستشرافيّ، بما يُمكّنُ من تقديمِ إجاباتٍ دقيقةٍ ومدعومةٍ للتساؤلاتِ الرئيسةِ والفرعيّةِ التي انطلقتْ منها الدراسةُ.

وسيتناولُ هذا الفصلُ:

أولًا: عرض أبرزِ النتائجِ التي تمَّ التوصلُ إليها:

1- فيما يخصُّ الأمنَ الأسريَّ والمجتمعيَّ.

- يحظى الأمنُ الأسريُّ في إمارةِ الشارقةِ باهتمامٍ مؤسّسيٍّ واضحٍ، لكنه ما يزالُ يواجهُ تحدياتٍ متزايدةً ناتجةً عنْ تحوّلاتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ وثقافيّةٍ.
- الترابطُ العائليُّ ما زالَ قويًّا في كثيرٍ من الأسرِ، خاصّةً بفضلِ القيمِ الإسلاميةِ والدعمِ الحكوميّ، إلّا أنَّ مظاهرَ التفّككِ بدأتْ بالظهورِ في بعضِ الفئاتِ بسببِ التكنولوجيا وتغيّرِ نمطِ الحياةِ.
- الوعيُ بقضايا الأمنِ الأسريّ لا يزالُ جزئيًّا بينَ أفرادِ المجتمعِ، مما يُبرزُ الحاجةَ إلى حملاتِ توعيةٍ أوسعَ تشملُ مختلفَ الفئاتِ العمريةِ.

2- فيما يخصُّ التحدياتِ المستقبليةَ

- تبيّنَ أنَّ التحوّلَ الرقميَّ السريعَ يشكلُ التحدّيَ الأكبرَ للأسرةِ، من حيثُ تأثيره على التواصلِ، وانشغالُ الأبناءِ، وتراجع الرقابةِ الأبويةِ.
- الضّغوطُ الاقتصاديةُ وارتفاعُ تكاليفِ المعيشةِ من العواملِ المؤّثرةِ في زيادةِ معدّلاتِ الخلافاتِ الزوجيّةِ والطّلاقِ المبكّرِ.

1- دوام، أميرة، وحورية، شريف (2014). أساليب المعاملة الوالدية كما تدركها الأمهات وعلاقتها بالأمن النفسي للأبناء. مجلة العلوم التربوية، جامعة الإسكندرية، 59 (1)، ص 47-50.

- هناكَ تصاعدٌ في التأثّرِ بثقافاتٍ خارجيّةٍ عبرَ الإعلامِ الرقميّ، ما يُحدثُ تصادمًا أحيانًا معَ القيمِ الاجتماعيّةِ الأصيلةِ في الشّارقةِ.
- تُصنّفُ الأوبئةُ والتغيّرُ المناخيُّ ضمنَ التحدياتِ غيرِ التقليديةِ التي تؤثرُ بشكلٍ غيرِ مباشرٍ على استقرارِ الأسرةِ من خلالِ الضغطِ النفسيّ والاقتصاديّ.

3- فيما يخصُّ الاستشرافَ والسّياساتِ

- تؤكّدُ الدراسةُ أنَّ وجودَ سياساتٍ استشرافيةٍ متعدّدةِ القطاعاتِ (صحيةٍ، واقتصاديةٍ، وثقافيةٍ، واجتماعيةٍ) ضرورةٌ ملحّةٌ لضمانِ مستقبلٍ آمنٍ للأسرةِ.
- أظهرتِ النتائجُ أنَّ التكاملَ بينَ مؤسّساتِ التنشئةِ (الأسرةِ، والمدرسةِ، والإعلامِ، والمؤسّساتِ الدّينيةِ) يُعزّزُ مناعةَ الأسرةِ أمامَ التحدّياتِ المستقبليّةِ.
- الاستثمارُ في التثقيفِ الرقميّ والتوعيةِ الأسريةِ أحدُ أهمّ مرتكزاتِ الأمنِ الأسريّ في العقدِ القادمِ.

تُشيرُ النتائجُ إلى أنَّ مستقبلَ الأمنِ الأسريّ في الشارقةِ يمكنُ أنْ يكونَ واعدًا، إذا ما تمَّ استثمارُ التوجّهاتِ الحاليةِ في التخطيطِ الاستباقيّ، وتكاملِ الأدوارِ المؤسسيّةِ، والارتقاءِ بمستوى الوعيّ المجتمعيّ.

ثانيًا: الإجابةُ التفصيليةُ على تساؤلاتِ الدراسةِ بناءً على الأدلةِ النظريةِ والبياناتِ المتاحةِ:

1- التساؤلُ الأولُ (ما واقعُ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ حاليًّا)؟

الردُّ: من خلالِ دراستنا لتحليلِ بيئةِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ، بالفصلِ الرابعِ تحتَ عنوانِ (العواملُ الداعمةُ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ لإمارةِ الشارقةِ) ومن خلالِ المباحثِ الثلاثة (خصائصُ الأسرِ في إمارةِ الشارقةِ وعلاقتها بالأمنِ والاستقرارِ الأسريّ – ودورُ برامجِ حكومةِ الشارقةِ ومؤسّساتها في ضمانِ الاستقرارِ الأسريّ – وفاعليةُ تطبيقِ القوانينِ والتشريعاتِ التي تعملُ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في إمارةِ الشارقةِ) من رصدٍ وتحليلٍ للمعلوماتِ والبياناتِ، واستنادًا لنتائجِ الدراساتِ السابقةِ، وتحليلٍ للبرامجِ والمبادراتِ والفاعلياتِ. وكان ذلكَ استنادًا لما تمَّ الوصولُ إليهِ بالإطارِ النظريّ والأدبياتِ من المتغيراتِ والعواملِ والمقوماتِ والأدوارِ بالفصلِ الثالثِ (كلاسيكيّاتُ الأمنِ الأسريّ) بمباحثهِ الثلاثة (مقوماتُ الأمنِ الأسريّ وعناصرُ الأمنِ الاجتماعيّ – وأدوارُ

مؤسّساتِ التنشئةِ في الحفاظِ على الأمنِ الأسريّ – وعواملُ تفكيكِ تماسكِ الأسرةِ).

ومن خلالِ ما سبقَ نجدُ فاعليّةَ القوانينِ والتشريعاتِ الداعمةِ للاستقرارِ والأمنِ الأسريّ، في المجالاتِ كافّة، كما نجدُ فاعليّةَ التطبيقِ والتنفيذِ والمتابعةِ، إلى جانبِ فاعليةِ البرامجِ والمبادراتِ التوعويةِ المناسبةِ، والتي تدعمُ الاستقرارَ والأمنَ الأسريَّ. ونجحتْ إمارةُ الشارقةِ في تعزيزِ الاستقرارِ الأسريّ من خلالِ:

- تشريعاتٍ قويّةٍ تحمي الأسرةَ من النزاعاتِ والعنفِ.
- مؤسّساتٍ اجتماعيّةٍ تدعمُ الأسرَ وتحلُّ الخلافاتِ الزوجيةَ.
- مبادراتٍ حكوميّةٍ لتأهيلِ الأزواجِ وتقديمِ الدعمِ الماليّ والسكنيّ.
- برامجَ توعيةٍ تعليميةٍ وإعلاميةٍ لنشرِ ثقافةِ الأسرةِ المتماسكةِ.

ومن ثمَّ كانتِ النتيجةُ أنَّ هناكَ فاعليّةً في بيئةِ الشارقةِ داعمةً ومؤكدةً على الاهتمامِ بالأمنِ الأسريّ والاستقرارِ المجتمعيّ. وجاءَ الردُّ على التساؤلِ الأولِ بالإيجابِ.

2.ما أبرزُ الإشكاليّاتِ المستقبليّةِ التي قد تؤثّرُ على استقرارِ الأسرةِ والمجتمعِ في إمارةِ الشارقةِ؟

الردُّ: من خلالِ الفصلِ الخامسِ حيثُ قدّمَ الباحثُ طرحًا متقدّمًا لإشكاليّاتٍ كبرى تؤثّرُ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ على بنيةِ الأسرةِ واستقرارها المجتمعيّ في المستقبلِ، في ضوءِ متغيّراتٍ عالميةٍ متسارعةٍ. وقد قدمها توصيفًا وتحليلًا ممثّلًا في (إشكاليةِ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارِ المتوقعةِ، وإشكاليةِ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ، وإشكاليةِ تصاعدِ أزمةِ تغيرِ المناخِ، وإشكاليةِ التقنيةِ الرقميةِ والأمنِ الأسريّ، وحصرِ التأثيراتِ المتوقعةِ وفقًا لتحليلِ الإشكاليّاتِ المستقبليّةِ ووضعِ السيناريوهاتِ).

3.كيفَ يمكنُ توظيفُ الدراساتِ الاستشرافيةِ في دعمِ صُنّاعِ القرارِ لوضعِ سياساتٍ أسريةٍ فعّالةٍ في إمارةِ الشارقةِ؟

الردُّ: من خلالِ دراستنا النظريةِ خلالَ الفصلِ الثانيّ (الإطارُ النظريُّ وأدبياتُ الدراسةِ والدراساتِ السابقةِ)، والتي تمَّ بها التعرفُ على مفهومِ الدراساتِ الاستشرافيّةِ تعريفًا ومفهومًا علميًّا، وأهميةِ الدراساتِ الاستشرافيةِ، ودلائلَ لأهميةِ الدراساتِ الاستشرافيةِ في الوقتِ الحاليّ، ومن خلالِ النظرياتِ المفسّرةِ للعلاقةِ بينَ مفاهيمِ: الأمنِ الأسريّ،

والاستقرارِ المجتمعيّ، والاستشرافِ المستقبليّ، والتي تمَّ فيها عرضُ نظريةِ الاستشرافِ الاستراتيجيّ (Strategic Foresight Theory) ومن أشهرِ روادها (سوهيل إينيات الله، بيتر شوارتز)[1]: حيثُ ترى أنَّ استشرافَ المستقبلِ يُمكّنُ من تصميمِ سيناريوهاتٍ مبنيةٍ على تحليلِ الاتجاهاتِ الحاليةِ والتحدياتِ القادمةِ، وأنهُ يمكنُ من خلالها توقّعُ التغيّراتِ المؤثّرةِ على الأسرةِ والمجتمعِ، ووضعُ سياساتٍ وقائيّةٍ تعزّزُ من الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ. كما أكّدتْ عليهِ دراسةٌ سابقةٌ في إحدى مؤسّساتِ الشارقةِ حولَ أساليبِ استشرافِ المشكلاتِ الأسريةِ (2023م): أُجريتْ دراسةٌ تحليليةٌ تهدفُ إلى التعرفِ على أساليبِ استشرافِ المشكلاتِ الأسريةِ في القيادةِ العامةِ لشرطةِ الشارقةِ. تتناولُ الدراسة.[2]

وأهميةُ استخدامهِ لدعمِ القرارِ السياسيّ. كما أكّدتهُ أيضًا، دراسةٌ سابقةٌ "Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of foresight, (2024)"[3]:تُسلطُ هذهِ الدراسةُ الضوءَ على أهميةِ الاستشرافِ في السياساتِ العامةِ، من خلالِ استعراضِ تجربةٍ تمتدُّ لـ25 عامًا في مجالِ الاستشرافِ، وتُبرزُ الدروسَ المستفادةَ والتحدياتِ التي تمَّ التغلبُ عليها، مما يعزّزُ من فهمنا لدورِ الاستشرافِ في التخطيطِ المستقبليّ.

كما أكدتهُ أيضًا دراسةُ "The evolution of Foresight: What evidence is there in scientific publications?, (2021)": [4] تدرسُ هذهِ الدراسةُ التطورَ الأخيرَ للاستشرافِ كأداةٍ معترفٍ بها لصنعِ السياساتِ والاستراتيجياتِ طويلةِ الأجلِ وتناقشُ الاتجاهاتِ المستقبليةَ التي قد يتخذها النشاطُ.

1- Schwartz, P. (1991). The art of the long view: Planning for the future in an uncertain world. Doubleday

2- هويدن محمد علي هويدن (2023). أساليب استشراف المشكلات الأسرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة: دراسة تحليلية، كلية الآداب _ جامعة بغداد، العراق، دار نشر المنظومة: https://search.mandumah.com/Record/1368193?utm_source=chatgpt.com

3- S.A. van 't Klooster, T. Cramer, M.B.A. van Asselt, (2024), Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of policy-oriented foresight, Futures, Volume 155, January 103294 ,2024, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328723001982?utm_source=chatgpt.com

4- Ozcan Saritas, Serhat Burmaoglu, Dilek Ozdemir, ,(2022) The evolution of Foresight: What evidence is there in scientific publications?," Futures, Volume 137, March 102916 ,2022, https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016328722000167?utm_source=chatgpt.com

4.ما السيناريوهاتُ المحتملةُ لمستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في الشارقةِ؟

الردُّ: تمَّ الردُّ من خلالِ تناولهِ بالفصلِ الخامسِ، حيثُ قدّمَ الباحثُ طرحًا متقدّمًا لإشكاليّاتٍ كبرى تؤثّرُ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشرٍ على بنيةِ الأسرةِ واستقرارها المجتمعيّ في المستقبلِ، ومعَ كلّ إشكاليّةٍ تضمنَ معها السيناريو الخاصّ بها كالآتي:

- إشكاليةُ الأوبئةِ والجوائحِ والآثارِ المتوقعةِ: تمَّ تقديمُ سيناريو الأوبئةِ والجوائحِ والآثارِ المتوقعةِ وسيناريو تمكينِ المرأةِ.
- إشكاليةُ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ: تمَّ تقديمُ سيناريوهاتِ فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ.
- إشكاليةُ تصاعدِ أزمةِ التغييرِ المناخيّ: تمَّ تقديمُ سيناريو تصاعدِ أزمةِ تغيّرِ المناخِ.
- إشكاليّةُ التقنيةِ الرقميّةِ والأمنِ الأسريّ: تمَّ تقديمُ سيناريوهاتِ التقنيةِ الرقميةِ والأمنِ الأسريّ وسيناريوهاتِ التغيّرِ القيميّ الناتجِ عنْ وسائلِ التواصلِ الحديثةِ على الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ.
- حصرُ التأثيراتِ المتوقّعةِ وفقًا لتحليلِ الإشكاليّاتِ المستقبليةِ: تضمّنَ السيناريو الرئيس الأساسيَّ: مستقبل الاستقرارِ والأمنِ الأسريّ في الشارقةِ.

5.ما الرؤيةُ الاستراتيجيةُ المقترحةُ لتعزيزِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ في إمارةِ الشارقةِ؟

الردُّ: تمَّ الردُّ على التساؤلِ من خلالِ تناولهِ للفصلِ السادسِ (اقتراحُ السياساتِ المناسبةِ للتعاملِ معَ المتغيّراتِ المستحدثةِ للحفاظِ على الأمنِ الأسريّ) وتمَّ تقديمُ الرؤيةِ السياسيةِ وهي عبارةٌ عنْ سياساتٍ عامّةٍ مستقبليّةٍ، وتناولَ فيهِ محاورَ عدّة (سياساتٍ اقتصاديةٍ، وسياساتٍ اجتماعيةٍ، وسياساتِ الحمايةِ الثقافيةِ، وسياساتِ الأمنِ الغذائيّ، وسياساتِ الأمنِ الصحيّ، وسياساتِ الحمايةِ من الجرائمِ المنظمةِ، وسياساتٍ توعويةٍ ودورِ وسائلِ الإعلامِ، وسياساتٍ لفاعليةِ دورِ المؤسساتِ الاجتماعيةِ، ومرتكزاتِ سياساتِ العملِ على فرصِ تراجعِ ضغوطِ العولمةِ).

التوصياتُ

لقدْ أصبحَ العالمُ يسيرُ تجاهَ عصرٍ جديدٍ ستكونُ لهُ تداعياتٌ اقتصاديّةٌ وسياسيّةٌ وجيوسياسيّةٌ كبيرةٌ. وإنَّ هذينِ الأمرينِ معًا: جائحةُ كورونا عامَ 2020 والآنَ الحربُ الروسيةُ الأوكرانيةُ في عامِ 2022، ولدّا لدينا شعورًا بأنَّ شيئًا ما يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. أمّا فيما يتعلّقُ برؤيةِ العواملِ المختلفةِ معًا، فلنْ يتّضحَ ذلكَ اليومَ وإنما في مقبلِ الأيامِ.

لذا وجبَ الاستعدادُ والإعدادُ الجيّدُ لتلافي هذهِ الآثارِ على الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ، لذا نوصي بالآتي:

- التغطيةُ الإعلاميةُ بشكلٍ جيّدٍ لتسليطِ الضّوءِ على الأخطارِ المقبلةِ، وإعلاءِ الأهميةِ لموضوعِ استشرافِ مستقبلِ الأمنِ الأسريّ والمجتمعيّ – رؤية استراتيجيةٍ
- تسليطُ الضوءِ على أهميةِ علومِ المستقبلِ والاستشرافِ والتنبّؤِ في وضعِ الاستراتيجيّاتِ والسّياساتِ والخططِ الوطنيّةِ، من أجلِ توفيرِ الرفاهِ والحياةِ الكريمةِ للمواطنينَ والإنسانِ بشكلٍ عامٍّ.
- إعدادُ الدراساتِ المتخصّصةِ والمتعمّقةِ للبرامجِ التنفيذيةِ للرؤيةِ الاستراتيجّيةِ ولترجمةِ السياساتِ المقترحةِ بالدراسةِ.
- دعمُ متّخذي القرارِ والمخطّطينَ بالتحدياتِ المستقبليّةِ للأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ.
- جذبُ اهتمامِ الباحثينَ والمتخصّصينَ في المجالِ الاجتماعيّ وباقي فروعِ العلومِ الأخرى بتحدياتِ المستقبلِ.
- توجيهُ علماءِ وخبراءِ التربيةِ والتعليمِ بضرورةِ مراعاةِ المناهجِ الحاليّةِ والمستقبلّيةِ لأهميةِ التحدّياتِ المستقبليّةِ للأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ، وتأثيرها وتأثُّرها بها.

الخاتمةُ

أدّتِ الأزماتُ المتفاقمةُ العديدةُ في الآونةِ الأخيرةِ من (حروبٍ وصراعاتٍ وأزمةِ التغيّرِ المناخيّ والأوبئةِ والجوائحِ وانعدامِ الأمنِ الغذائيّ) إلى اشتدادِ قتامةِ الآفاقِ الاقتصاديةِ وتوقّعاتِ التنميةِ العالميةِ. فالنموُّ العالميُّ يتباطأُ، وزادتْ ضغوطُ الفقرِ والجوعِ وندرةِ المياهِ وتكلفةِ المعيشةِ وانعدامِ الأمنِ الغذائيّ وأمنِ الطاقةِ زيادةً مخيفةً، مما أدى إلى تعميقِ التحدياتِ الحاليّةِ أمامَ الاقتصادِ العالميّ وتفاقمِ أوجهِ الهشاشةِ في الدولِ الهشّةِ والمتأثّرةِ بالصّراعاتِ. ومعَ ارتفاعِ التضخّمِ المزمنِ والطّفراتِ الحادّةِ في أسعارِ الغذاءِ والطّاقةِ، تضرّرتِ الأسرُ محدودةُ الدّخلِ والفقراءُ أكثرَ من سواهمْ. وارتفعتْ مخاطرُ التطوّراتِ المعاكسةِ المحيطةِ بالنموّ المرتقبِ فنشأتِ المخاوفُ من احتمالِ الدخولِ في حالةِ ركودٍ عالميٍ.

ومما لا يدعو إلى الشّكِّ، أنَّ كلَّ ذلكَ سيكونُ لهُ الأثرُ الكبيرُ على استقرارِ المجتمعاتِ البشريةِ، وسيكونُ لهُ بالغُ الأثرِ على الاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ، فالمجتمعاتُ والدولُ قامتْ بالتنبّؤِ بالآثارِ المتوقّعةِ والمحتملةِ لتأثيرِ تلكَ التغيراتِ المتسارعةِ، وقامتْ بالاستعدادِ بالبرامجِ والخططِ المناسبةِ لتلافي القدرِ الأكبرِ والأخطرِ من تلكَ التأثيراتِ.

لذلكَ قمنا في هذهِ الدراسةِ –والتي تعدُّ من الأهميةِ الحاليةِ –بدراسةِ التنبّؤِ والاستشرافِ لهذهِ التأثيراتِ على الأمنِ والاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ وفقَ رؤيةٍ استراتيجيةٍ، واقتراحِ السياساتِ المناسبةِ للتعاملِ معَ التأثيراتِ بشكلٍ يحافظُ على الاستقرارِ الأسريّ والمجتمعيّ، معَ تسليطِ الضوءِ على أهميةِ الموضوعِ وخطورتهِ المتوقّعةِ.

المراجع

المراجع العربية:

1. أحمد، محمد عباس. (2025). تحولات العولمة: دراسة في ديناميات التغيير والمقاربات التفسيرية، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العدد 19.
2. أوكونور، روري. (د.ت). باحث جامعة غلاسكو وأحد المشاركين في بحثٍ نشرته دورية ذا لانسيت سايكايتري.
3. بدوي، أحمد زكي. (2019). أثر التغيرات الاجتماعية في الأسرة الخليجية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 41(3).
4. البنعيادي، محمد. (2019). الأمن الأسري أساس البناء الاجتماعي السليم: رؤية تأصيلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب، ورقة بحثية ضمن لمؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، إسطنبول–تركيا، يوليو.
5. توفيق، كريمة كمال. (2025). تأثير استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في توجيه سلوك مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، جامعة جنوب الوادي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 90، الجزء الثالث.
6. الجهني، سميرة بنت سالم بن عياد. (2008). عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية.
7. حجازي، مصطفى. (2015). الأسرة وصحتها النفسية. بيروت: المركز الثقافي العربي.
8. حجي، أحمد إسماعيل. (2006). اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة.
9. الحربي، عبدالله إبراهيم. (2021م). الدراسات المستقبلية: المفهوم، الأهمية، والخصائص، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
10. الحسن، سعاد. (2018). العولمة الاقتصادية وأثرها على الاقتصاديات العربية. المجلة الاقتصادية العربية، 22(1).
11. الحسني، عزيز أحمد صالح ناصر، (2016)، الأمن الأسري المفاهيم – المقومات – المعوقات: مع دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 12، اليمن.

12. حسيب، خير الدين. (1988). مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. حمدي، رنا محفوظ. (2010). مخاطر الشبكات الاجتماعية، مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، العدد 6.

14. حنفي، خالد صلاح. (2018). كيف نحمي أبناءنا من مخاطر الإنترنت؟، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 633.

15. خربوش، عبد الودود. (2012). مشروع إحداث خلايا الحماية من العنف المدرسي، لفائدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمغرب.

16. خروبات، محمد. (د.ت). بناء الأسرة بين القيم والتحديات المعاصرة.

17. الدهشان، جمال. (2018). تربية الطفل في العصر الرقمي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأولى "بناء طفل لمجتمع أفضل في ظل المتغيرات المعاصرة"، كلية رياض الأطفال بجامعة أسيوط.

18. دوام، أميرة، وحورية، شريف. (2014). أساليب المعاملة الوالدية كما تدركها الأمهات وعلاقتها بالأمن النفسي للأبناء، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإسكندرية، 59 (1).

19. زاهر، ضياء الدين، الدراسات المستقبلية: مفاهيم– دراسات– تطبيقات.

20. زايد، أحمد عبد الله، خلف، أحمد خلف. (٢٠٠٦م). تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة. المنامة: المكتب التنفيذي.

21. زايدي، حنيفة. (2024). مقومات الأمن الاجتماعي وتداعياته على الأمن الأسري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 12، العدد1.

22. زريقة، رشا بسام إبراهيم. (2010). عوامل استقرار الأسرة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

23. أبو سعد، مصطفى. (2016). رخصة القيادة التربوية، شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع الكويت.

24. سعيد، محمد شاكر، والحرفش، خالد عبد العزيز. (2010). مفاهيم، أمنية ط1، الرياض: جامعة نايف

العربية للعلوم الأمنية.

25. السنوسي، محمد السنوسي. (2019). انهيار الأسرة تراجع حضاري، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (647).

26. السيد، سمية أحمد. (2004). الأسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية: القاهرة مصر.

27. السيد، عزت. (2013). الثورة التكنولوجية وأثرها في تغير القيم.

28. السيد، فؤاد البهي. (2000). الأسس النفسية للنمو من الطفولة الى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة.

29. السيد، مروة عبد العليم محمود، والفخراني، آية غريب محمد، والشافعي، فاطمة محمد إبراهيم. (2025). تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في صناعة محتوى الجريمة بمواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على انتهاك خصوصية المجتمع المصري، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 90، الجزء الثالث.

30. الشمالي، فائزة، وأبو أسعد، أحمد. (2012). دليل الآباء في التربية الجنسية للأبناء، دار الراية للنشر والتوزيع.

31. الشمري، محمد. (2018). الإعلام الجديد على الأمن الأسري، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 6.

32. الطنيجي، نورة محمد بن خليفة. (2021). العنف المدرسي في إمارة الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الآداب، العدد 139.

33. العاصي، ثناء يوسف. (2006). نحو علم لدراسة المستقبل: المبررات الإمكانية والحدود، دار الفكر العربي، القاهرة.

34. العتيبي، ناصر. (2018). الأسرة والتنشئة الاجتماعية في ظل التغير الثقافي المعاصر. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 46(3).

35. عبد الجليل، زينب محمد عبد الصمد، والزهراني، نورة مسفر عطية. (2011). الاستقرار الأسري وعلاقته بأساليب اتخاذ القرارات بالأسرة السعودية، مجلة بحوث التربية النوعية، الإصدار 21، أبريل.

36. عبد الحفيظ، ناصر. (2020). دور المدرسة في الوقاية من العنف الأسري. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، 12(4).

37. عبد الحي، وليد. (1991). الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الشهاب للنشر

والتوزيع، الجزائر

38. عبد الرحمن، سعدي. (1986). السلوك الإنساني، تحليل وقياس المتغيرات، الكويت، ط1.

39. عبد الرحمن، نورة. (2019). العولمة والتعليم: التحديات والفرص. مجلة دراسات تربوية، 13(3).

40. عبد العزيز، سليمان عرفات. (1979). ديناميكية التربية في المجتمعات، مكتبة الأنجلو المصرية.

41. عبد الغني، نجلاء. (2018). عوامل التفكك الأسري في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والاجتماعية، 6(1).

42. عبد القادر، علي. (2020). العولمة وتحديات الهوية الثقافية في الوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 45(2).

43. عبد المعطي، عبد الباسط. (1992). الدراسات المستقبلية: المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد 4.

44. بو عزة، الطيب. (2020). الاستشراف العلمي... قراءة في المفهوم والخصائص، مجلة المسبار للدراسات والبحوث.

45. علاء الدين، جهاد، والعلي، تغريد. (2014). الأداء الوظيفي الأسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق، المجلة، الأردنية في العلوم التربوية، 10 (1).

46. آل علي، أحمد عبد الله. (2017). واقع الإساءة ضد الطفل في إمارة الشارقة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد 11، ج 3، مصر.

47. العمر، معن خليل. (2015). العنف الأسري المستتر في سوء معاملة الأطفال، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشرطة.

48. العموش، أحمد. (2010). واقع العنف المدرسي في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. جامعة الشارقة.

49. عويس، عفاف أحمد. (2019). استخدام الأطفال للأجهزة الرقمية: دراسة ميدانية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد 34.

50. العيبان، صلاح بن عبدالله. (٢٠٢٠م). أخلاقيات المسلم في التعامل مع الأوبئة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٣) ديسمبر.

51. العيسوي، إبراهيم. (2000). الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، معهد التخطيط القومي، القاهرة،

الطبعة الأولى.

52. عيشور، كنز، وعوارم، مهدي. (2013). التماسك الأسري: تعريفه وعوامل تحققه، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الملتقي الوطني الثاني.

53. غدنز، أنتوني، بمساعدة كارين بيردسال. (2005). علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

54. أبو غزالة، ماجدة. (2016). نظر الأسرة المسلمة في ظل المتغيرات المعاصرة، بتصرف إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد 85.

55. فليه، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح. (2003). الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، دار المسيرة، عمان.

56. فهمي، محمد سيف الدين. (1997). التخطيط التعليمي: أسسه، أساليبه، مشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

57. الكتبي، صفية مبارك. (2024). دراسة ميدانية تناولت دور مراكز الحماية في إمارة الشارقة للحد من العنف ضد المرأة، مع التركيز على عوامل مثل دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والعمر. جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع، مجلة الآداب، عدد 151.

58. محمد، خليل. (2000). المناخ الأسري وعلاقته بالصحة النفسية للأبناء المراهقين، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، مصر–جامعة القاهرة.

59. محمد، فكيه محمد جمعة. (2019). التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع، قسم القانون الخاص، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد 53، القاهرة، مصر.

60. محمد، فكيه محمد جمعة. (2022). دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، مجلة الآداب، العدد 140، الإمارات.

61. محمود، خالد صلاح حنفي. (2019). الأمن الأسري العربي في ضوء تحديات العصر الرقمي: دراسة تحليلية، جامعة الإسكندرية – مصر، ورقة بحثية ضمن لمؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، إسطنبول–تركيا.

62. مركز دبي للإحصاء. معدلات الطلاق والزواج بين الإمارتين بإمارة دبي للفترة من 2019 _ 2021.

63. مصطفى، محمد رمضان محمد. (2015). أثر الترابط الأسري على الأمن النفسي: عينة من دولة الإمارات العربية المتحدة، القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة، المجلد مج 24، العدد 94، دار المنظومة، الإمارات.

64. معمر سماح، بن ساهل لخضر. (2020). دراسة الاستقرار الأسري ومتطلباته (التوافق الزواجي أنموذجًا)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة_ الجزائر، المجلد 11، نوفمبر.

65. المقريزي، أحمد بن علي. (١٤٢٧هـ). إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: كرم حلمي فرحات، ط١، عين للدراسات والبحوث.

66. منصور، محمد إبراهيم. (2013). الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيًّا، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، تشرين الأول/ أكتوبر.

67. المومن، أحمد محمد. (2019). مفهوم الأمن المعنوي للأسرة في القرآن: سور البقرة والنساء والأحزاب والتحريم والطلاق، جامعة عمان العربية – كلية القانون والشريعة / الأردن، ورقة بحثية ضمن لمؤتمر الدولي الثالث: الأمن الأسري الواقع والتحديات، اسطنبول–تركيا.

68. ميسون، سميرة، وطاهري، حمامة. (2013). التوافق النفسي لدى أبناء الآباء ذوي الغياب المتكرر عن البيت (دراسة ميدانية على عينة من المراهقين)، جامعة، قاصدي مرباح / ورقلة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة.

69. النعيمي، راشد. (2021). التكنولوجيا والتماسك الأسري في المجتمع الإماراتي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 47(2).

70. النقبي، هدى حسن. (2017). العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر النساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤته، عمادة الدراسات العليا، الأردن.

71. النقيب، عبد الرحمن. (2016). مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمن المجتمعي. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، 15(2).

72. الهاجري، أحمد عبد الرزاق. (2018). واقع خدمات الرعاية اللاحقة لمدمني المخدرات في إمارة الشارقة، القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة، المجلد 27، العدد 105.

73. هلال، ناجي محمد. (2007). دراسة العنف الأسري في المجتمع الإماراتي: دراسة ميدانية على عينة من المواطنين والمواطنات بالشارقة، شرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة.

74. هويدن، محمد علي هويدن. (2023). أساليب استشراف المشكلات الأسرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة: دراسة تحليلية، كلية الآداب _ جامعة بغداد، العراق، دار نشر المنظومة.

75. ياكـر، الطاهر. (2021). مؤكدات ومهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العالمية، جامعة الجيلالي بونعامة–مخيس مليانة، الجزائر، مجلـة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد2.

المراجع الأجنبية:

1- Appadurai, A. (1996). Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization. University of Minnesota Press.

2 - Blau, P. (1964). Exchange and power in social life. Wiley

3 - Bronfenbrenner, U. (1979). The ecology of human development: Experiments by nature and design. Harvard University Press.

4 - Castells, M. (2010). The Rise of the Network Society (2nd ed.). Wiley-Blackwell

5- Environment a Growing Driver in Displacement of People | Worldwatch Institute نسخة محفوظة 05 يناير 2018 على موقع واي باك مشين.

6 - Esraa Dundar Aravasek (November 2018 ,28). Social policy and the welfare state, public economics and finance, Bernor Agikgos, IntechOpen, DOI: 10.5772 / intechopen.82372.

7- Fakir Al Gharaibeh; Islam, M. Rezaul, (2024), Divorce in the Families of the

UAE: A Comprehensive Review of Trends, Determinants, and Consequences, https://doi.org/مركز دراسات الأسرة والطفل – جامعة 01494929.2024.2332696/10.1080 الشارقة

8 - Fakir Al Gharaibeh; Islam, M. Rezaul, (2024), Globalization and the Arab Family System: A Critical Analysis of Perceived Threats and Challenges, Journal of Globalization Studies. Volume 15, Number 1 / May 2024, University of Sharjah & The University of Jordan, https://doi.org/10.30884/jogs/مركز دراسات 2024.01.05 الأسرة والطفل – جامعة الشارقة

9 - Iannotta, J. (2001). Nontechnical strategies to reduce children's exposure to inappropriate material on the internet. Washington, DC: CSTB & National Research Council

10 - Inayatullah, Sohail (2008), "Six pillars: futures thinking for transforming, Published in: Foresight Journal – Emerald Publishing.

11 - J. Patz (2006)، "Malaria Risk and Temperature: Influences from Global Climate Change and Local Land Use Practices"، Proceedings of the National Academy of Sciences، 5636–5635 :(15) 103، doi:10.1073/pnas.0601493103، PMC 1458623، PMID 16595623

12 - Loh, E.H., Zambrana-Torrelio, C., Olival, K.J., Bogich, T.L., Johnson, C.K., Mazet, J.A., Karesh, W. and Daszak, P., "Targeting Transmission Pathways for Emerging Zoonotic Disease Surveillance and Control", Vector-Borne and Zoonotic Diseases, vol.15, no. 2000 ,7, pp.437-432

13 - Ozcan Saritas, Serhat Burmaoglu, Dilek Ozdemir, ,(2022) The evolution of Foresight: What evidence is there in scientific publications?," Futures, Volume

137, March 102916 ,2022,
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016328722000167?utm_source=chatgpt.com

14 - Ozcan Saritas, Serhat Burmaoglu, Dilek Ozdemir, ,(2022) The evolution of Foresight: What evidence is there in scientific publications?," Futures, Volume 137, March 102916 ,2022,
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016328722000167?utm_source=chatgpt.com

15 - Parsons, T. (1951). The social system

16 - P. Epstein (2002)، "Climate Change and Infectious Disease: Stormy Weather Ahead?"، Epidemiology، 375–373 :(4) 13

17 - PeterTaylor-(January,2021) What is social policy? The British Academy, https://www.thebritishacademy.ac.uk/blog/what-is-social-policy/

18 - S.A. van 't Klooster, T. Cramer, M.B.A. van Asselt, (2024), Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of policy-oriented foresight, Futures, Volume 155, January 103294 ,2024,
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328723001982?utm_source=chatgpt.com

19 - S.A. van 't Klooster, T. Cramer, M.B.A. van Asselt, (2024), Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of policy-oriented foresight, Futures, Volume 155, January 103294 ,2024,
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328723001982?utm_source=chatgpt.com

20 - S.A. van 't Klooster, T. Cramer, M.B.A. van Asselt, (2024), Foresight in action: A longitudinal study based on a 25-year journey in the world of policy-oriented foresight, Futures, Volume 155, January 103294 ,2024, https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016328723001982?utm_source=chatgpt.com

21 - Schwartz, P. (1991). The art of the long view: Planning for the future in an uncertain world. Doubleday

22 - Schwartz, P. (1991). The art of the long view: Planning for the future in an uncertain world. Doubleday

23 - World Health Organization.)2010(B. Global school-based student health survey.

مراجع إلكترونية (النت)

- أكاديمية العلوم الطبية في المملكة المتحدة
- https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech
- تقرير المخدرات العالمي 2021 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 25 يونيو 2021
- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال –العنف وسوء معاملة الأطفال في مجتمع الامارات،
- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال –مركز الديرة لاستطلاع الرأي –استطلاع رأي عن مستوى الوعي بالعنف الأسري في مجتمع الإمارات، 2016م.
https://www.dfwac.ae/sites/default/files/DFWAC-R2-w-cover.pdf
- اللجنة العلمية بمجمع البحوث الإسلامية (2019)، المسؤولية الأسرية بين الواقع والمأمول، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية.
- الإسكوا وشركاؤها ازدياد العنف ضد المرأة نتيجة لفيروس كورونا؛ المرأة ستخسر ضعف خسارة الرجل

https://www.unescwa.org/ar/news

- أهمية دور الأسرة في مواجهة التحديات المعاصرة، مركز الملك عبد الله للدراسات الإسلامية المعاصرة، الرياض.
- جريدة الخليج
- https://www.alkhaleej.ae/
- جريدة البيان
- https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports
- وكالة أنباء الإمارات وام. https://www.wam.ae/ar/details/1395302635410?utm_source=chatgpt.com
- جريدة الإمارات اليوم، 27 يونيو 2022م.
- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، اتجاهات الجريمة في العالم: تقرير موجز لعام 2022، ص3.
- الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية.
- الشارقة 24: https://sharjah24.ae/ar/Articles/18/10/2023/HK7?utm_source=chatgpt.com
- الشارقة 24:
- https://sharjah24.ae/ar/Articles/26/11/2023
- https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-52314172
- https://www.dfwac.ae/sites/default/files/Violence-and-abuse-of-children-ar.pdf?utm_source=chatgpt.com
- https://www.dsc.gov.ae/
- Retrieved June 2012 ,12 From: http://www.who.int/chp/gshs/UAE/en/
- www.damascuuniversty.edu.sy/mag/human/images/stories/2013-3/a/482-447pdf
- https://alarabi.nccal.gov.kw/Home/Article/22798?utm_source=chatgpt.com

https://www.un.org/ar/desa/new-globalization-report?utm_source=chatgpt.com

https://economistsarab.com/25/10/2024/

https://marsad.ecss.com.eg/45281/

https://mawdoo3.com

https://sharjah24.ae/ar/Articles/11/02/2025/gh-2

https://sharjah24.ae/ar/Articles/18/03/2025/gh-12?utm_source=chatgpt.com

https://sssd.shj.ae/

https://ummah-futures.net/الشرق-الأوسط-عام-2020-رؤية-استشرافية-لمسا/

https://www.aletihad.ae/news

https://www.alkhaleej.ae/09-10-2023/source=chatgpt.com

https://www.alquds.co.uk/

https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-53014381

https://www.cda.gov.ae/ar/MediaCenter/News/Pages/2020/cda-divorce-marriage.aspx?utm_source=chatgpt.com

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/1.1818019-18-01-2024?utm_source=chatgpt.com

https://www.intechopen.com/chapters/64579

https://www.uae71.com/posts/117065?utm_source=chatgpt.com

https://www.uae71.com/posts/2312?utm_source=chatgpt.com

https://www.unescwa.org/ar/news/-ضعف-ستخسر-المرأة-؛كورونا-لفيروس-نتيجة-المرأة-ضد-العنف-ازدياد-وشركاؤها-الإسكوا-من-الرجل-خسارة

https://www.unescwa.org/ar/news/-ضعف-ستخسر-المرأة-؛كورونا-لفيروس-نتيجة-المرأة-ضد-العنف-ازدياد-وشركاؤها-الإسكوا-من-الرجل-خسارة

https://www.wam.ae/ar/details/1395302903900?utm_source=chatgpt.com

https://www.wam.ae/ar/details/1395303131001?utm_source=chatgpt.com

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health